



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة مقارنة بين الجزائر
والسعودية خلال الفترة (2011-2024)

المشرف	اعداد الطلبة	
د. لطرش جمال	سمايلي أميمة	1
	صفصافة نهاد	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. هولي رشيد
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. لطرش جمال
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. بعلي حسني

السنة الجامعية: 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

قال تعالى: **لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** إبراهيم (07)

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه, نحمده سبحانه على فضله و توفيقه الذي أعاننا على إتمام هذا العمل, سائلين المولى عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

بكل عبارات الامتنان نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى أستاذنا المشرف **"الدكتور جمال لطرش"** الذي لم يكن مجرد مشرف أكاديمي فحسب, بل كان موجهنا, ناصحا ومرجعا علميا ننهل من خبرته, رافقتنا بصبره و تفهمه, وأغدق علينا من علمه و نصائحه, فلم يدخر جهدا في توجيهنا و تقويم مسارنا و كان لحضوره الدائم و تشجيعه المستمر الأثر البالغ في تجاوز الصعوبات.

كما نتوجه بخالص الشكر و عظيم الامتنان إلى الدكتورة **"مريم قاسمي"** على دعمها الكريم و مساندتها الصادقة, وما قدمته من توجيهات ومساعدات علمية, كانت لها بصمة واضحة في إثراء هذه الدراسة والارتقاء بمحتواها

كما نتقدم بوافر الاحترام و التقدير إلى **"أعضاء لجنة المناقشة"** على تفضيلهم بقبول مناقشة هذا العمل, و على ما سيقدمونه من ملاحظات و توجيهات بناءة من شأنها أن تساهم في تحسينه و تطويره.

ولا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى **"أساتذة كلية العلوم الاقتصادية"** على ما بذلوه من جهود في تكويننا و تأطيرنا طيلة مشوارنا الدراسي و ما قدموه لنا من معارف كانت أساسا في إنجاز هذا البحث.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نعبر عن امتناننا لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل, ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق

في الختام, نسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء

إهداء

الحمد لله الذي وفقتي لإتمام هذا العمل, ووهبني القوة و الصبر لأتجاوز سنوات الاجتهاد و السعي المتواصل, سنوات مليئة بالتحديات, حتى أبلغ هذه اللحظة ثمرة جهد لم يكن ليتحقق الا بتوفيق الله و عونه

لم تكون هذه الخطوة خطوة فردية بل هو حصيلة دعم و محبة و مساندة أشخاص كان لوجودهم أثر عظيم في مسرتي و كانوا سندا في كل مرحلة من هذا الطريق

إلى أبي الذي غرس في معنى الثبات و علمني الصبر و المضي في الطريق الصحيح, له كل التقدير و الامتنان, طاب بك العمر يا سيد الرجال و طبت لي عمرا يا أبي

نبت الحنان و قلب الدعاء الذي لي يغلق بابيه يوما, الى من كانت عيونها تلاحق خطواتي خوفا علي, أمي رزقك الله العفو و العافية

إلى من قيل فيهم (سنشدك عضدك بأخيك) إخوتي سندي الذي لا يميل كنتم مصدر القوة و دافعا للاستمرار دمتم مأمني و أمانني و وفقكم الله لما يحب و يرضى

و لا تكتمل الرحلة إلا بوجود رفيقا يشاركك حلوها و مرها , غاليتي نهاد التي شاركتني الطريق و الذكريات لك من كل الحب و التقدير.

أساتذتي الأجلاء " الأستاذ جمال لطرش " و " الأستاذة مريم قاسمي " اللذين لم يبخلا علي بتوجيهاتهما و نصائحهما و كانا خير سند و عون شكرا لكما و بارك الله في عمركما و زادكم الله علما و نفعاً.

و أخير, ما بين الصبر و العوض, أشكر نفسي على الصبر فقد كانت أهلا للمصاعب و كان فضل الله عليها عظيما .

أميمة

إهداء

ما خطونا في هذا الدرب إلا بتوفيق من الله و رعايته, وما مضينا فيه خطوة إلا و كان
عونه سبحانه محيطا بنا من كل جانب, فله الحمد في البدء و الختام و له الشكر على ما
يسر من أسباب الاتمام

أهدي هذا العمل الى مصدر الأمان و ملاذ الروح, **أمي الحبيبة**, حفظها الله و رعاها و جعل
لها عمرا مديدا في طاعته

الى سندي الثابت في الحياة, **أبي العزيز** أسأل الله أن يحفظه و يبارك في عمره و يجزيه
عني خير الجزاء

إلى أنيسة الروح و رفيقة الأيام **أختي هيام** الجميلة, بارك الله في عمرها و أسعد قلبها
إلى رفيقة الدرب في هذه المسيرة, **أميمة الغالية**, على ما قدمته من دعم و مساندة طيلة
هذا الطريق

الى من جاد بنصائحه و توجيهاته دون مقابل, أستاذي القدير "**لطرش جمال**" بارك الله في
عمله و رفع قدره و زاده علما و نفعا

الى من أغدقت علي بعطائها العلمي و مرافقتها بكل جد, أستاذتي اللطيفة "**قاسمي مريم**"
أسأل الله أن يكتب لها التوفيق في كل خطواتها, وأن يجعل النجاح حليفها دائما

الى "**أساتذة كلية العلوم الاقتصادية**" جزاهم الله خير الجزاء, و بارك في جهودهم و نفع
بعلمهم

نهاد

الملخص:

هدف الدراسة إلى تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2011-2024، مع إبراز أهمية الشمول المالي كآلية داعمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز سلامة الأنظمة المصرفية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقييم الشمول المالي عبر مؤشري الوصول والاستخدام، وقياس الاستقرار المصرفي باستخدام مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة، مع تحليل العلاقة بين المتغيرين.

أظهرت النتائج وجود تفاوت بين البلدين، حيث حققت السعودية مستويات أعلى في الشمول المالي والاستقرار المصرفي، وانعكس ذلك إيجاباً على أداء قطاعها المصرفي، بينما سجلت الجزائر مستويات أقل خاصة في استخدام الخدمات المالية.

وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشمول المالي، من خلال تطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين كفاءة الوساطة المالية، بما يدعم الاستقرار المصرفي خاصة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المصرفي، القروض المتعثرة، كفاية رأس المال، الربحية

Abstract:

This study aims to analyze the role of financial inclusion in enhancing banking stability in Algeria and Saudi Arabia during the period 2011–2024, while highlighting the importance of financial inclusion as a mechanism supporting economic development and strengthening the soundness of banking systems.

The study adopts a descriptive-analytical approach by evaluating financial inclusion through the indicators of access and usage, and measuring banking stability using indicators such as capital adequacy, asset quality, profitability, and liquidity, along with analyzing the relationship between these variables.

The results reveal a disparity between the two countries, as Saudi Arabia achieved higher levels of financial inclusion and banking stability, which positively reflected on the performance of its banking sector, whereas Algeria recorded lower levels, particularly in terms of the use of financial services.

In light of these findings, the study recommends enhancing financial inclusion by developing digital financial services and improving the efficiency of financial intermediation, in order to support banking stability, especially in Algeria."

Keywords: Financial Inclusion, Banking Stability, Non-Performing Loans, Capital Adequacy, Profitability.

فهرس المحتويات

أ.....	المقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي
2.....	تمهيد الفصل.....
3.....	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للشمول المالي.....
3.....	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.....
3.....	الفرع الأول: نشأة الشمول المالي.....
4.....	الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي.....
5.....	المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي.....
6.....	الفرع الأول: القيادة.....
6.....	الفرع الثاني: التنوع.....
6.....	الفرع الثالث: الابتكار.....
7.....	الفرع الرابع: الحماية.....
7.....	الفرع الخامس: تمكين العملاء.....
7.....	الفرع السادس: التعاون.....
7.....	الفرع السابع: التناسب.....
7.....	الفرع الثامن: المعرفة.....
7.....	الفرع التاسع: لإطار العملي.....
8.....	المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي.....
8.....	الفرع الأول: دعم النية التحتية المالية.....
9.....	الفرع الثاني: حماية المستهلك المالي.....
9.....	الفرع الثالث: تطوير خدمات و منتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء.....
10.....	الفرع الرابع: التثقيف المالي.....
11.....	المطلب الرابع : أهمية و أهداف الشمول المالي.....
11.....	الفرع الأول: أهمية الشمول المالي.....
11.....	الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي.....
13.....	المبحث الثاني : أبعاد الشمول المالي و مؤشرات.....
14.....	المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي.....

14.....	الفرع الأول: الوصول للخدمات المالية.....
14.....	الفرع الثاني: استخدام الخدمات المالية.....
15.....	الفرع الثالث: جودة الخدمات المالية.....
15.....	المطلب الثاني : مؤشرات الشمول المالي.....
15.....	الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد وصول الخدمات المالية.....
16.....	الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية.....
16.....	الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية.....
18.....	المطلب الثالث: سياسات الشمول المالي.....
19.....	الفرع الأول: الوكيل البنكي (Banking Agent).....
19.....	الفرع الثاني: الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة (Mobile Payments).....
20.....	الفرع الثالث: تنويع مقدمي الخدمات (Diversification of Service Providers) :.....
20:.....	الفرع الرابع: حماية المستهلك (Consumer Protection).....
20.....	الفرع الخامس: اصلاح المصارف الحكومية (Reform of State-Owned Banks).....
20.....	الفرع السادس: لوائح الهوية المالية (Financial Identification Regulations) :.....
21.....	المطلب الرابع : دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.....
23.....	المبحث الثالث: متطلبات تطبيق و تعزيز الشمول المالي.....
23.....	المطلب الاول: ضرورة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي.....
23.....	الفرع الاول: اهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي.....
24.....	الفرع الثاني: الخطوات العلمية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي.....
26.....	الفرع الثالث: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.....
27.....	المطلب الثاني: أدوات الدفع الالكتروني الداعمة للشمول المالي.....
27.....	الفرع الأول: بطاقة الائتمان.....
27.....	الفرع الثاني: بطاقة الخصم الشهري Charge Card.....
28.....	الفرع الثالث: بطاقات الصراف الآلي.....
28.....	الفرع الرابع: بطاقة الشيك.....
28.....	الفرع الخامس: بطاقة الدفع المسبق.....
28.....	المطلب الثالث : آليات تعزيز الشمول المالي.....
29.....	المطلب الرابع: مزايا وتحديات الشمول المالي.....

29	الفرع الأول: مزايا الشمول المالي
30	الفرع الثاني: تحديات الشمول المالي
31	خلاصة الفصل
33	تمهيد الفصل
الفصل الثاني: الاستقرار المصرفي وعلاقته بالشمول المالي	
34	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول لنظام المصرفي
34	المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي
34	الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي
34	الفرع الثاني: خصائص النظام المصرفي
35	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي
35	الفرع الأول: البنك المركزي
36	الفرع الثاني: البنوك التجارية
37	الفرع الثالث: البنوك المتخصصة
38	المطلب الثالث: وظائف النظام المصرفي وأهميته
38	الفرع الأول: وظائف النظام المصرفي
40	الفرع الثاني: أهمية النظام المصرفي
41	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستقرار المصرفي
41	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي
41	الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي
42	الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي
42	الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المصرفي
44	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المصرفي والعوامل المؤثرة فيه
44	الفرع الأول: مؤشرات الاستقرار المصرفي
47	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي
48	المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات مواجهة الأزمات المالية لإرساء أسس الاستقرار المصرفي
48	الفرع الأول: آليات الاستقرار المصرفي
49	الفرع الثاني: استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية لإرساء أسس الاستقرار المصرفي

المبحث الثالث: أثر الشمول المالي والأهداف الاستراتيجية له في النظم المصرفية.....	52
المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي.....	52
الفرع الاول: التأثيرات الايجابية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.....	52
الفرع الثاني: التأثيرات السلبية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.....	53
المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي بالنظم المصرفية.....	54
خلاصة الفصل.....	55
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية	
تمهيد الفصل.....	57
المبحث الأول: تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)...	58
المطلب الأول: تحليل تطور واقع الشمول المالي في الجزائر و جهود تطويره.....	58
الفرع الاول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.....	58
الفرع الثاني: جهود تطوير الشمول المالي في الجزائر.....	66
المطلب الثاني: تحليل تطور واقع الشمول المالي في السعودية و جهود تطويره.....	66
الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في السعودية.....	66
الفرع الثاني: جهود تطوير الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.....	73
المطلب الثالث: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر والسعودية (2011-2024)	73
الفرع الأول: ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية.....	73
الفرع الثاني: البنية التحتية المصرفية (عدد الفروع والصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ)	74
الفرع الثالث: الاقتراض الرسمي.....	76
الفرع الرابع: الادخار الرسمي.....	76
الفرع الخامس: ملكية بطاقات الخصم.....	77
المبحث الثاني: تحليل واقع الاستقرار المصرفي في الجزائر و السعودية(2011-2024).....	79
المطلب الأول: تحليل تطور الاستقرار المصرفي في الجزائر	79
الفرع الاول: مؤشر كفاية رأس المال.....	79
الفرع الثاني: مؤشر جودة الأصول (القروض المتعثرة)	81
الفرع الثالث: مؤشر الربحية (ROE-ROA)	82

83.....	الفرع الرابع: مؤشر السيولة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)
85.....	المطلب الثاني: تحليل تطور الاستقرار المصرفي في السعودية (2024-2011)
85.....	الفرع الاول: مؤشر كفاية رأس المال
86.....	الفرع الثاني: مؤشر جودة الأصول (القروض المتعثرة)
87.....	الفرع الثالث: مؤشر الربحية (ROE –ROA)
88.....	الفرع الرابع: مؤشر السيولة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)
89.....	المطلب الثالث: مقارنة الاستقرار المصرفي بين الجزائر والسعودية (2024-2011)
89.....	الفرع الاول: كفاية رأس المال
90.....	الفرع الثاني : جودة الأصول (القروض المتعثرة)
90.....	الفرع الثالث: الربحية (ROA – ROE)
92.....	الفرع الرابع: السيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)
95.....	المبحث الثالث: تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية
94.....	المطلب الأول : دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر
94.....	الفرع الأول: القناة الائتمانية (الاقتراض الرسمي)
97.....	الفرع الثاني: قناة الادخار (الإيداع)
99.....	الفرع الثالث: القناة الاحترازية (كفاية رأس المال)
101.....	المطلب الثاني: تحليل دور الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في السعودية
101.....	الفرع الاول: القناة الائتمانية (الاقتراض الرسمي)
103.....	الفرع الثاني: قناة الادخار (الإيداع)
105.....	الفرع الثالث: القناة الاحترازية (كفاية رأس المال)
107.....	المطلب الثالث: المقارنة بين دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية
108.....	خلاصة الفصل
110.....	الخاتمة
115.....	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1: الابعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسه..... 13
- الجدول رقم 2 : العوامل المؤثرة على القطاع المصرفي..... 47
- الجدول رقم 3: تطور نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)..... 59
- الجدول رقم 4 : تطور نسب الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2011-2023)..... 60
- الجدول رقم 5 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)..... 61
- الجدول رقم 6: تطور نسبة الافراد البالغين المقترضين في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)..... 63
- الجدول رقم 7: تطور نسب الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة(2011-2024)..... 64
- الجدول رقم 8: تطور نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)..... 65
- الجدول رقم 9: تطور نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال الفترة (2011-2024)..... 67
- الجدول رقم 10 : تطور الكثافة المصرفية في السعودية خلال الفترة (2011-2023)..... 68
- الجدول رقم 11 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال (2011-2023)..... 69
- الجدول رقم 12: تطور نسبة الأفراد البالغين المقترضين في السعودية خلال الفترة (2011-2024)..... 70
- الجدول رقم 13: تطور نسبة المدخرين لدى المؤسسات المالية و المصرفية لدى البالغين في السعودية خلال الفترة (2011-2024)..... 71
- الجدول رقم 14: تطور نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم في السعودية خلال الفترة (2011-2024)..... 72
- الجدول رقم 15: تطور نسبة كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024)..... 80
- الجدول رقم 16: تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري (2011-2024)..... 81
- الجدول رقم 17: تطور نسب مؤشرات الربحية (ROA-ROE) في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2024)..... 83
- الجدول رقم 18: تطور نسب إجمالي القروض الى اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024)..... 84
- الجدول رقم 19: تطور نسبة كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة (2011-2024)..... 85
- الجدول رقم 20: تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي (2011-2024)..... 86
- الجدول رقم 21: تطور نسب مؤشرات الربحية (ROA- ROE) في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة(2011-2024)..... 87
- الجدول رقم 22: تطور نسب إجمالي القروض الى إجمالي الودائع كمؤشر لسيولة الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة(2011-2024)..... 88

فهرس الأشكال

6.....	الشكل رقم 1 : مبادئ الشمول المالي.....
14.....	الشكل رقم 2 : أبعاد الشمول المالي.....
19.....	الشكل رقم 3 : سياسات الشمول المالي.....
35.....	الشكل رقم 4 : مكونات النظام المصرفي.....
50.....	الشكل رقم 5 : أدوار التدقيق البنكي في ادارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المصرفي.....
74.....	الشكل رقم 6 : تطور نسبة امتلاك الحسابات البنكية في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)
75.....	الشكل رقم 7 : تطور عدد الفروع البنكية في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2021)
75.....	الشكل رقم 8 : عدد اجهزة الصراف الآلي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)
76.....	الشكل رقم 9 : الاقتراض الرسمي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)
77.....	الشكل رقم 10 : الادخار في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)
78.....	الشكل رقم 11 : نسب ملكية بطاقات الخصم في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2021)
89.....	الشكل رقم 12 : مستويات كفاية رأس المال في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)
90.....	الشكل رقم 13 : نسب القروض المتعثرة في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)
91.....	الشكل رقم 14 : تطورا نسب العائد على الأصول في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)
91..	الشكل رقم 15 : تطور نسب العائد على حقوق الملكية في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024) ..
	الشكل رقم 16 : تطور مستويات السيولة المقاسة بإجمالي القروض الى اجمالي الودائع في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)
92.....	الشكل رقم 17 : علاقة الاقتراض الرسمي بالقروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)
95.....	الشكل رقم 18 :علاقة الاقتراض الرسمي بالربحية (ROA-ROE) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024) ..
96..	الشكل رقم 19 : علاقة الاقتراض بالسيولة (اجمالي القروض/اجمالي الودائع) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)
97.....	الشكل رقم 20 :علاقة الادخار الرسمي بالسيولة (القروض/الودائع) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)
98.....	الشكل رقم 21 :علاقة الادخار الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024) ..
99.....	الشكل رقم 22 : علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)
100.....	الشكل رقم 23 : علاقة الإقراض الرسمي بالقروض المتعثرة في السعودية خلال الفترة (2011-2024)
101.....	الشكل رقم 24 : علاقة الإقراض الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في السعودية خلال الفترة (2011-2024)
102.....	الشكل رقم 25 : علاقة الإقراض الرسمي بالسيولة (القروض/الودائع) في السعودية خلال الفترة (2011-2024)
103.....	(2024)

- الشكل رقم 26 : علاقة الادخار الرسمي بالسيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع) في السعودية من خلال الفترة (2024-2011) 104
- الشكل رقم 27 :علاقة الادخار الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في السعودية خلال الفترة (2024-2011). 105.
- الشكل رقم 28 : علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال في السعودية خلال الفترة (2024-2011) 106.

المقدمة

المقدمة

شهدت الأنظمة المالية والمصرفية خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، الى جانب تداعيات الأزمات المالية العالمية التي كشفت هشاشة بعض الهياكل المصرفية التقليدية وفي هذا السياق برز مفهوم الشمول المالي كأحد أبرز التوجهات الحديثة في السياسات الاقتصادية والمالية، باعتباره آلية استراتيجية تهدف الى اعادة صياغة العلاقة بين النظام المالي ومختلف فئات المجتمع. ويقوم هذا الأخير على مبدأ أساسي يتمثل في تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الوصول الى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل فعال ومستدام، بما يشمل خدمات الادخار، التمويل، الدفع، التحويل والتأمين وذلك في اطار شروط عادلة وتكاليف معقولة. ولا يقتصر هذا المفهوم على التوسع الكمي في تقديم الخدمات المالية، بل يتعداه ليشمل تحسين جودتها، وتعزيز كفاءتها، وضمان استمراريته بما يحقق الاستخدام الأمثل لها. وقد أضحت الشمول المالي في الوقت الراهن من الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، نظرا لدوره في تقليص الفجوة بين الفئات المندمجة ماليا وتلك المستبعدة، والحد من الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية التي تتسم بضعف الرقابة وارتفاع مستويات المخاطر. كما يساهم في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد المالية، ورفع معدلات الادخار والاستثمار، بما يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي المقابل، يعد الاستقرار المصرفي هدفا محوريا تسعى الى تحقيقه السلطات النقدية والهيئات التنظيمية لما له من دور أساسي في ضمان سلامة النظام المالي واستمرارية أداء وظائفه الحيوية في خدمة الاقتصاد، ويقصد بالاستقرار المصرفي حالة التوازن التي يكون عليها النظام البنكي قادرا على أداء وظائفه الأساسية، وعلى رأسها الوساطة المالية وتوفير التمويل بكفاءة وفعالية، دون التعرض لاختلالات جوهرية أو أزمات تهدد استمراريته. كما يرتبط الاستقرار المصرفي بقدرة البنوك على تحقيق مستويات مقبولة من الربحية بشكل مستدام، دون اللجوء الى ممارسات عالية المخاطر، وهو ما يعزز ثقة المتعاملين في النظام البنكي سواء من المودعين أو المستثمرين. ويعد هذا الاستقرار عنصرا أساسيا في دعم الاستقرار المالي الكلي نظرا للدور المحوري الذي تلعبه البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية.

كما يرتبط الشمول المالي بالاستقرار المصرفي من خلال دوره المباشر وغير المباشر في أداء البنوك وتوازنها المالي، اذ ان توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية من قبل مختلف فئات المجتمع يساهم في ادماج عدد أكبر من الأفراد و المؤسسات ضمن النظام المالي الرسمي ويؤدي ذلك الى تقوية فعالية النظام البنكي. ومع ذلك فان هذا الدور لا يكون متماثلا في جميع الدول، بل يختلف باختلاف طبيعة الأنظمة المصرفية و مستويات تطورها و مدى فعالية الأطر التنظيمية والسياسات المالية المعتمدة .

إشكالية الدراسة:

سعت العديد من الدراسات الى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، حيث انقسمت الآراء بين من يرى أن التوسع في الشمول المالي يعزز الاستقرار من خلال تنويع الودائع وتحسين كفاءة الوساطة المالية، وبين من يعتبر أن التوسع غير المنضبط في الخدمات المالية قد يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وتهديد استقرار البنوك. وفي هذا السياق، تكتسب دراسة حالتي الجزائر والسعودية أهمية خاصة، بالنظر إلى التباين الواضح بين البلدين من حيث مستوى تطور القطاع المصرفي ومدى انتشار واستخدام الخدمات المالية.

وانطلاقاً من ذلك نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة:

2011-2024؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الشمول المالي في كل من الجزائر والسعودية ؟
- ما هو واقع الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية ؟
- ما هو دور الاقتراض الرسمي في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال جودة الاصول والربحية والسيولة في كل من الجزائر والسعودية ؟
- ما هو دور الادخار الرسمي في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال الربحية والسيولة في كل من الجزائر والسعودية؟
- ما هو دور كفاية رأس المال في دعم العلاقة بين التوسع في الشمول المالي و الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية؟

فرضيات الدراسة:

ترتكز دراستنا على فرضية عامة مفادها أن الشمول يساهم بشكل ايجابي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية من خلال توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية والحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي.

- وجود فجوة واضحة في مستوى الشمول المالي بين الجزائر والسعودية
- وجود اختلاف واضح في مستوى الاستقرار المصرفي بين الجزائر والسعودية

- يساهم التوسع في الاقتراض الرسمي في التأثير على الاستقرار المصرفي
- يسهم ارتفاع الادخار الرسمي في دعم الاستقرار المصرفي
- ترتبط فعالية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي بقدرة البنوك على الحفاظ على كفاية رأس المال بالتوازي مع التوسع في الاقتراض الرسمي وإدارة مخاطر القروض المتعثرة.

أهمية الدراسة:

- أهمية الشمول المالي والاستقرار المصرفي في التنمية الاقتصادية باعتباره أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين توزيع الموارد المالية وزيادة الاستثمارات. كما أن الاستقرار المصرفي يضمن سلامة الأنظمة المالية ويعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين في الأسواق المالية.
- التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية مما يفرض تحديات خاصة على تحقيق الشمول المالي والاستقرار المصرفي، إذ يتيح دراسة هذا الدور فهم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر والسعودية كونهما الدول العربية ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة .

أهداف الدراسة:

- توضيح الاطار المفاهيمي لكل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي, من خلال عرض أهم التعاريف والأبعاد المرتبطة بهما.
- ابراز أهم مؤشرات التي يقاس بها كلا من الشمول المالي والاستقرار المصرفي.
- تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي من الناحية النظرية والتطبيقية.
- دراسة واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية.
- اجراء مقارنة بين الجزائر و السعودية في مجال الشمول المالي و انعكاساته على الاستقرار المصرفي
- الوصول الى نتائج و توصيات يمكن أن تساهم في تحسين سياسات الشمول المالي و تعزيز الاستقرار

القطاع المصرفي

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي دون التطرق الى باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا في حدود تفسير العلاقة محل الدراسة
- الحدود المكانية:** تشمل الدراسة كل من الجزائر و السعودية , باعتبارهما نموذجين مختلفين من حيث مستوى تطور النظام المصرفي و سياسات الشمول المالي

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2011 إلى 2024 التي تسمح بتحليل تطور الشمول المالي وانعكاساته على الاستقرار المصرفي

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال تحليل مفاهيم الشمول المالي والاستقرار المصرفي، وعلى المنهج التاريخي المقارن في الجانب التطبيقي من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تناولت الشمول المالي والاستقرار المصرفي من زوايا مختلفة نذكر منها:

- دراسة قاسمي مريم (2025)، بعنوان أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة MENA، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2009-2021، هدفت الدراسة إلى فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة مختارة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى انتشار الخدمات المالية ومدى استخدامها، وقد أشارت النتائج إلى أن مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية تؤثر بشكل معنوي على الاستقرار المالي، ولكن بدرجة محدودة نسبياً مقارنة بمؤشرات الاستخدام التي كانت ذات تأثير أكبر. كاستخدام بطاقات الخصم، فقد أظهر أثراً إيجابياً في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، حيث يسهم في تقليل المعاملات النقدية وتعزيز الشفافية، إلا أنه ارتبط بتراجع الاستقرار المالي في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية من الاستقرار المالي. مما يشير إلى دور التكنولوجيا المالية في دعم استقرار الأنظمة المالية.

- دراسة أمينة ولد عوالي، صادق صفيح (2021)، المنشورة في مجلة دفاتر البحوث العلمية، تحت عنوان تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2017، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 وذلك من خلال دراسة أثر أبعاد الشمول المالي الوصول والاستخدام على مؤشرات الاستقرار المصرفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي

- دراسة أسماء سفاري، آسيا بن داية، (2021)، المنشورة في مجلة الاقتصاد الصناعي، تحت عنوان تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي - دراسة حالة الجزائر - تهدف هذه الدراسة إبراز

دور الشمول المالي في تعزيز استقرار القطاع المصرفي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين توسيع الوصول الى الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار البنكي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الى أن الشمول المالي يعد عاملا مهما في دعم الاستقرار المصرفي الا أن محدودية مستوياته في الجزائر حالت دون تحقيق تأثير واضح، مما يستدعي تبني استراتيجيات أكثر فعالية لتطويره وتعزيزه.

- دراسة فضيل البشير ضيف (2020)، المنشورة في مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية تحت عنوان واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة مفهومه ومبادئه وأهميته، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة الى وجود مجموعة من العوائق التي تحد من تطور الشمول المالي، مما استدعى تقديم توصيات تدعو الى ضرورة تفعيل آليات فعالة قادرة على دعم هذا التوجه ورفع مستوياته.

- دراسة فلاق صليحة وآخرون (2019)، المنشورة في مجلة التكامل الاقتصادي، تحت عنوان تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، هدفت الدراسة الى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي من خلال القيام بتشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشرات، كما تم توضيح تحديات تعزيز الشمول المالي وآلياته باعتباره مدخلا هام في تحقيق الاستقرار المالي . وفي الاخير لخصت الدراسة أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم حيث يواجه عدة تحديات الامر الذي يتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

- دراسة Peter J. Morgan, Victor Pontines (2014) بعنوان Financial Inclusion and Financial Stability in Sub-Sahara Africa ، هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي باستخدام نموذج ديناميكية بيانات اللوحة (Dynamic Panel Data Model) ، لعينة تتكون من 164 بنكا من مختلف الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية والآسيوية للفترة (2005-2011)، اختار الباحثان مؤشر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقياس الشمول المالي، ومؤشر نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض، وقد وصل الباحثان إلى أن زيادة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز الاستقرار المالي من خلال تقليل نسبة القروض المتعثرة وخفض احتمالية التخلف عن السداد، وقد أوصت الدراسة على تعزيز الشمول المالي مع الحفاظ على معايير الإقراض الصارمة.

الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة

على الرغم من أن هذه الدراسة استفادت كثيرا من الدراسات السابقة في إثراء الإطارين المفاهيمي والتطبيقي على حد سواء، إلا أنها اختلفت عنها في عدة جوانب مما جعلها تتميز بمزايا محددة يمكن اعتبارها إسهاما في البحث العلمي، تتمثل هذه المزايا في:

- بحثت هذه الدراسة في الدور المباشر للشمول المالي على الاستقرار المصرفي بشكل خاص في دولتين يتشابهان من حيث الخصائص الاقتصادية، إذ كلاهما دولة ريعية معتمدة بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية، كما يشتركان في كونهما الدول العربية ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، وفي المقابل يختلفان من حيث مستوى تطور القطاع المالي والبنية التحتية المصرفية مما يتيح بيئة مناسبة للمقارنة.

- على عكس الدراسات الأخرى التي ركزت معظمها على قياس الاستقرار المصرفي بواسطة مؤشر القطاع المصرفي Z-Score، أو مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، وهو ما قد لا يعكس مختلف ابعاد السلامة المصرفية بشكل عام، في المقابل استخدمت هذه الدراسة مقاربة أكثر شمولاً في قياس الاستقرار المصرفي من خلال استخدام أربعة مؤشرات أساسية مستوحاة من إطار CAMELS، تعكس الابعاد الأربعة لسلامة القطاع المصرفي وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة.

هيكل الدراسة:

سعى لمعالجة إشكالية الدراسة والإحاطة بجوانبها المختلفة، تم تقسيم هذا الدراسة الى ثلاثة فصول متكاملة ومتراصة، حيث خصص الفصل الأول لبناء الاطار المفاهيمي للشمول المالي، من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة به، بيان أهميته، وابرار مؤشرات المعتمدة

اما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لتأصيل الاطار المفاهيمي للاستقرار المصرفي، عبر التطرق الى تحديد مفهومه ، أهدافه، إضافة الى عرض المؤشرات المستخدمة في قياسه

في حين جاء الفصل الثالث ليعالج الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل دور بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، باعتبار أن الشمول المالي يعد من العوامل المؤثر في تعزيز متانة واستقرار النظام المصرفي، وذلك بالاعتماد على دراسة مقارنة بين كل من الجزائر والسعودية قصد ابراز، والوصول الى جملة من النتائج والتوصيات التي من شأنها اثراء هذا المجال.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

يعتبر الشمول المالي أحد المصطلحات الشائعة في الاقتصاد الحديث, وهذا بسبب الاهتمام المتزايد في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية المستدامة , إضافة الى دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والمالي والمصرفي بشكل خاص اضافة الى تكريس العدالة الاجتماعية, ويقوم هذا المفهوم على اتاحة الفرصة لمختلف فئات المجتمع , خاصة فئات ذات الدخل المحدود والفئات الضعيفة للوصول الى الخدمات المالية الرسمية و استعمالها بطريقة آمنة و فعالة وبتكاليف ملائمة.

وفي هذا الاطار, نسعى في هذا الفصل الى تقديم الإطار النظري للشمول المالي من خلال التطرق الى مفهومه , و بيان أهم مبادئ و مكوناته والقواعد التي يركز عليها الى جانب معرفة أهميته وأهدافه فضلا عن تناول أبعاده ومؤثراته والسياسات المرتبطة به, بما يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويظهر أن الشمول المالي يحتاج الى اطار عملي واضح يشمل استراتيجيات وطنية وأدوات وآليات فعالة من أجل تعزيزه, اضافة الى ذلك سنذكر مزاياه الكثيرة والتطرق الى معظم التحديات التي يواجهها .

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للشمول المالي

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والمالية، وسنتناول في هذا المبحث تحليل الأسس النظرية للشمول المالي، من خلال تقديم مفهومه وبيان مبادئه والقواعد التي يرتكز عليها ومعرفة ما مدى أهميته في الإطار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي

يعود ظهور الشمول المالي الى جذور القروض الصغيرة أو ما يعرف بالتمويل الاصغر، حيث برز هذا المفهوم سنة 1976 عندما قام يونس بمنح قروض صغيرة بقيمة 27 دولار لمجموعة من النساء العاملات في صناعة الملابس في بنغلادش، و قد أدى نجاح هذه التجربة الى انتشار التمويل الاصغر في العديد من دول العالم ، ومع مرور الوقت توسع مفهوم التمويل الاصغر و لم يعد يقتصر على القروض فقط بل شمل خدمات مالية أخرى ، ليظهر لاحقا مصطلح الشمول المالي بصيغته الحالية باعتباره نقيضا للإقصاء المالي ، و قد استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة على المستوى العلمي في سنة 1993 في دراسة " Leshon wetheraft " حول الخدمات المالية في جنوب افريقيا حيث تناولت الدراسة مسألة اغلاق أحد فروع البنوك قصد معرفة مدى قدرة سكان المنطقة على الوصول للخدمات المصرفية، و في اواخر تسعينات القرن الماضي ظهرت عدة دراسات اقتصادية ركزت على موضوع الخدمات المالية¹ ، حيث استخدمت مصطلح الشمول المالي سنة 1999 للإشارة الى مدى قدرة الأفراد على الوصول الى الخدمات المالية المتاحة، و مع تنامي الاهتمام بالفئات المستبعدة من النظام المالي ، حيث برز الشمول المالي كآلية لمعالجة أسباب الإقصاء المالي و الحد من أثره² . من بعد ذلك شهد الاهتمام الدولي بالشمول المالي تزايدا ملحوظا بعد الأزمة المالية سنة 2008 ، حيث التزمت العديد من الحكومات بتعزيز تحقيقه من خلال تبني سياسات تهدف الى توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية و تمكين مختلف فئات المجتمع من استخدامها بكفاءة . كما تم التأكد على أهمية توفير خدمات مالية متنوعة و مبتكرة بتكاليف مناسبة و تشجيع المؤسسات المالية على تطوير منتجات تستجيب لاحتياج العملاء، و قد اعتمدت مجموعة العشرين الشمول المالي كمحور أساسي ضمن جهود دعم الاستقرار المالي على المستوى الدولي ، الى جانب الاهتمام الذي

¹ بولمرج وحيدة ،المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض الجار الدولي ، أطروحة دكتوراة في العلوم

الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ص 04

² عزوي أسامة ، رفاعة توفيق ، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي ، مجلة العلوم التجارية و

التسيير ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، سنة 2021 ، ص107

أولاه البنك الدولي بتعميم الخدمات المالية و تيسير الاستفادة منها ¹. وفي سنة 2011 عقد المنتدى العالمي للسياسات المالية بالمكسيك الذي توج بإصدار إعلان مايا، والذي يعد التزاما دوليا و طوعيا لتعزيز الشمول المالي ومتابعة تنفيذ سياساته.²

"وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسات التمويل الدولية".³

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

عرفته كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي على أنه عملية تهدف إلى السماح لأفراد من الوصول الى نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة ، على أن تكون متاحة بأسعار مناسبة وفي الوقت الملائم ، بما يستجيب لاحتياجات مختلف فئات المجتمع سواء من الأفراد أو المؤسسات.⁴

وعرفه صندوق النقد العربي على أنه إعطاء الحق الى مختلف فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها عبر القنوات النظامية ، بما يشمل الحسابات المصرفية والادخارية وخدمات الدفع والتحويل ، والتأمين ، والائتمان. ويهدف ذلك للحد من لجوء الأفراد إلى الوسائل غير الرسمية التي تفتقر الرقابة والإشراف وتتميز بارتفاع تكلفتها ، الأمر الذي يؤدي الى استغلال حاجات الأفراد للخدمات المالية والمصرفية.⁵

كما عرفه البنك الدولي: بأنه هو قدرة الافراد على الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم وبتكلفة مناسبة، مثل خدمات الدفع، الادخار، التمويل والتأمين وتقدم هذه

¹ حسني جازية ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 ، العدد 23 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، سنة 2020 ، ص 99

² بولمرج وحيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 05

³ فضيل البشير ضيف " واقع وتحديات الشمول المالي " مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية المجلد 06 ، العدد 01 ، الجلفة ، الجزائر ، سنة 2020 ، ص 475

⁴ علوان سامية ، بشيش وليد " أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية - دراسة تطبيقية على مجموعة من الوكالات البنكية ولاية المسيلة " مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، جامعة 08 ماي ، الجزائر ، سنة 2024 ص 209

⁵ عبد الحليم عمار غربي " نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الإسلامي - دراسة تحليلية لأبعاده و مؤشرات و تأثيراته " المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، المجلد 10 ، العدد 01 جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، سنة 2020 ،

الخدمات في إطار يتسم بالمسؤولية والاستمرارية، كما يعد الشمول المالي توجهًا طويل المدى يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع، وبما فيها الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود مع الحرص على جودة الخدمات وانخفاض تكلفتها.¹

الشمول المالي هو محاولة جذب السكان غير المصرفيين إلى النظام المالي الرسمي حتى تتاح لهم الفرصة للحصول على خدمات مالية تتراوح بين المدخرات والمدفوعات والتحويلات الائتمانية والتأمين.² من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشمول المالي على أنه مفهومًا عامًا للسياسات والإجراءات المالية والمصرفية يهدف جمع مختلف فئات المجتمع أفرادًا ومؤسسات، ضمن النظام المالي الرسمي من خلال توفير وإتاحة استخدام خدمات ومنتجات مالية متنوعة وأمنة وذات جودة عالية بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب ويعتمد هذا الإطار على تهيئة بيئة تنظيمية ملائمة تضمن الشفافية وحماية المستهلك المالي، وتشجيع الابتكار المالي، بما يحد من الإقصاء المالي والقنوات غير الرسمية ويساهم في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي

يعد الشمول المالي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية ولا يتحقق إلا بالاعتماد على مبادئ تنظم تطبيقه وتضمن فعاليته.

¹ يخلف سمية، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت) باستعمال نموذج

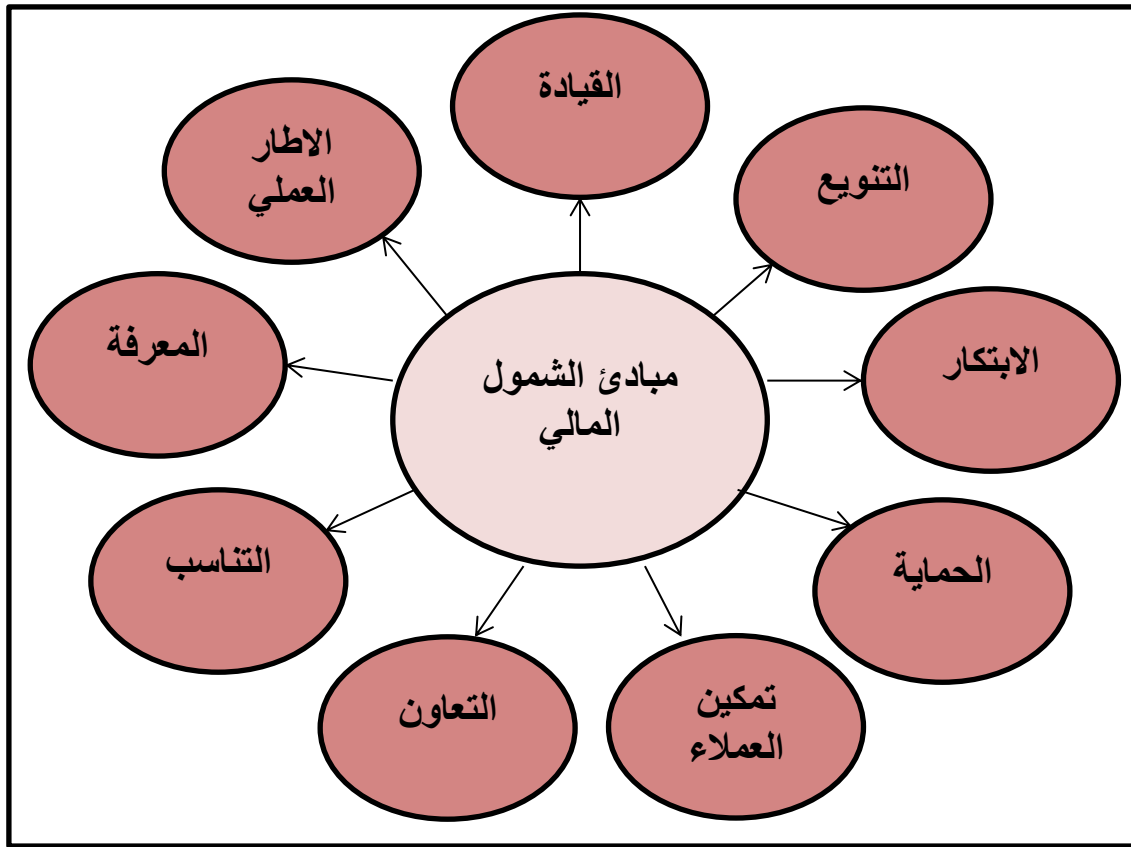
(PANEL ARDL) خلال الفترة 2004-2020، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد

، تلمسان، الجزائر، سنة 2025 ص 237

²Victor Pontines Peter J. Morgannm, financial stability and financial inclusion, Adbi working paper series, Asian

Development Bank Institute, 2014 p 05

الشكل رقم 1 : مبادئ الشمول المالي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: بالحرش عائشة, مسعد خالد, الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول, التجربة الكينية نموذجاً, المجلد 08, العدد 01, جامعة تلمسان, الجزائر, أبريل 2022, ص 142, 143.

وتتمثل هذه المبادئ في:¹

الفرع الاول: القيادة

تتمثل في ضرورة توفر إدارة والتزام حكومي واضح يهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي .

الفرع الثاني: التنوع

يقوم على تبني سياسات وآليات تشجع المنافسة داخل السوق المالي , مع توفير خدمات ومنتجات مالية متعددة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع .

الفرع الثالث: الابتكار

يتمثل في دعم وتشجيع الابتكارات التقنية والتقدم التكنولوجي كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية , وذلك في اطار تحسين وتطوير البنية التحتية .

¹ صونيا جواني ,عديلة مريميت , "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة البحرين –" مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت , المجلد 04 , العدد 01 ,جامعة 08 ماي 1945 , قالمة , الجزائر , سنة 2023 , ص 438 .

الفرع الرابع: الحماية

تعني توفير أطر رقابية شاملة وفعالة تعمل على حماية المستهلك المالي, من خلال توجيهات حكومية واضحة , ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء .

وهناك مبادئ أخرى تتمثل في :¹

الفرع الخامس: تمكين العملاء

وذلك من خلال منح صلاحيات أوسع لعملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لابد من تطوير قدرتهم وثقافتهم المالية وذلك من خلال :

أولاً: الثقافة المالية : وهي فهم المعلومات الأساسية حول المنتجات والخدمات المالية.

ثانياً: القدرات المالية : وذلك بمساعدة العملاء على اتخاذ قرارات مالية تتناسب مع احتياجاتهم.

ثالثاً: آلية معالجة الشكاوى : من خلال توفير آليات واضحة فعالة وآمنة لمعالجة شكاوى العملاء .

الفرع السادس: التعاون

يتمثل في توفير بيئة عمل واضحة, تقوم على التنسيق داخل القطاع الحكومي وتشجيع التشاور والشراكة مع الجهات الحكومية الأخرى والشركاء , خارج القطاع مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.

الفرع السابع: التناسب

يقصد به اعتماد سياسات تشريعات تتلاءم مع المخاطر المرتبطة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة مع سد الفجوات وتقليل المعوقات المالية.

الفرع الثامن: المعرفة

تعني توفير بيانات كافية وموثوقة لإنشاء سياسات قائمة على الأدلة وقياس الأداء من قبل الجهات الرقابية ومزودي الخدمات المالية, بما يدعم تصميم وتنفيذ سياسات الشمول المالي.

الفرع التاسع: لإطار العملي

يتمثل في اعتماد اطار عملي عام يستند إلى المعايير والممارسات الدولية مع تكييفه بمرونة ليتناسب مع ظروف الدول المختلفة .

¹ نبيل بهوري , "الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه - دراسة حالة الدول العربية - " مجلة الاقتصاد

الجديد المجلد 10, العدد 03 , جامعة خميس مليانة , الجزائر , سنة 2019 ص 165

المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي

يستند الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية وتعزيز استخدامها بكفاءة وأمان, ويمكن توضيح هذه الركائز في النقاط التالية:

الفرع الأول: دعم النية التحتية المالية

تعد البنية التحتية حجر الأساس في تعزيز الشمول المالي ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من العناصر الأساسية أهمها:¹

أولاً: بيئة تنظيمية: توفير اطار تنظيمي وقانوني ملائم يدعم الشمول المالي , وذلك عبر اصدار وتحديث القوانين التعليمات واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات المالية

ثانياً: الانتشار: يتمثل في تعزيز التوسع النطاق الجغرافي للخدمات المالية من خلال توسيع شبكة فروع مؤسسات مقدمي الخدمات المالية , مع التركيز على انشاء فروع ومكاتب بخدمات التمويل , كما يشمل ذلك إحداث وتكثيف نقاط الوصول الى الخدمات المالية , مثل وكلاء البنوك , وخدمات الهاتف البنكي نقاط البيع , وأجهزة الصراف الآلي اضافة الى خدمات التأمين والاوراق المالية وغيرها , وذلك بما يتوافق مع القوانين والتنظيمات المعمول بها .

ثالثاً: تطوير نظم الدفع و التسوية: هذا يسهل تنفيذ المعاملات المالية بين المتعاملين ويضمن استمرارية تقديم الخدمات المالية في الوقت المناسب .

رابعاً: الاستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك من خلال دعم التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا الرقمية والعمل على تحسين الخدمات والتوسع في الخدمات المالية الرقمية , واعتماد وسائل الدفع عبر الهاتف تحسين سرعة وكفاءة المعاملات المالية وتخفيض تكلفتها .

خامساً: توفير قواعد بيانات شاملة: يتمثل ذلك في تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني وإنشاء قواعد بيانات متكاملة تضم السجلات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الى جانب قواعد بيانات خاصة بتسجيل الأصول المنقولة, كما يشمل اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تمكين مقدمي الخدمات المالية والعملاء من الوصول الى المعلومات التي يحتاجونها, بما يعزز الشفافية ويكفل حماية حقوق جميع الأطراف .

¹ آسيا سعدان, نصيرة محاببة,"واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب, مجلة دراسات و أبحاث, المجلد 10,

العدد 03, جامعة 8 ماي 1945, قالمة, الجزائر, سنة 2018, ص 748, 749

الفرع الثاني: حماية المستهلك المالي

يقصد بحماية المستهلك حماية عملاء البنوك من المخاطر التي قد تواجههم أثناء تعاملهم مع المؤسسات المالية ، وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات ضمن أطر تنظيمية واضحة تضمن الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية ، وتحمي حق العملاء دون الإضرار بمصالحهم ، مع مساءلة كل من يخالف هذه الأطر¹. ويرتكز حماية المستهلك على جملة من النقاط الأساسية المتمثلة في:²

- التقليل من المخاطر المرتبطة بتعامل الأفراد مع المؤسسات المصرفية والمالية.
- ترسيخ مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص في العلاقة التعاقدية بين العميل ومقدم الخدمة.
- تعزيز مستوى الشفافية من خلال الإفصاح الواضح والدقيق عن شروط الخدمات والمنتجات المالية.
- تنمية الوعي المالي لدى العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة.
- الالتزام بقواعد السلوك المهني والمعايير الأخلاقية في تقديم الخدمات المالية.
- إرساء أنظمة رقابية فعالة تكفل حماية سرية المعلومات والبيانات الشخصية للعملاء.
- الحد من الممارسات غير المشروعة، كالاحتيال وسوء استخدام الأموال، عبر آليات رقابية وصارمة.
- اعتماد آليات واضحة ومستقلة لمعالجة شكاوى العملاء وضمان حقوقهم.

الفرع الثالث: تطوير خدمات و منتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء

يعد تطوير الخدمات والمنتجات المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي وذلك من خلال تسهيل الوصول الى الخدمات المالية وتوفيرها لمختلف فئات المجتمع، خاصة الأفراد والمؤسسات والصغيرة والمتوسطة. بناء على ذلك، يقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مسؤولية تطوير منتجاتهم مع مراعاة جملة من الجوانب، من بينها:³

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية قبل طرحها وتسويقها.

¹ ولد عوالي أمينة ، " دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة مصطفى اسطبولي ، سنة 2023 ص

² أسما سفاري ، آسيا بن داية ، " تأثير سياسة الشمول المالي على القطاع المصرفي دراسة حالة الجزائر "، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 11،

³ رشيد نعيبي ، عبد الحفيظ بن الساسي ، "تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015- 2020 "

- الابتكار في المنتجات المالية وعدم الاكتفاء بخدمات الاقراض والتمويل فقط , بل التوسع في خدمات الادخار , التأمين , ووسائل الدفع.
- تشجيع المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية , بما يتيح للعملاء الوصول الى منتجات متنوعة وذات جودة عالية, وبسهولة وتكاليف معقولة وشفافية.
- العمل على تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية .
- دراسة أوضاع واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يسمح بتقديم خدمات مناسبة لقدراتهم واحتياجاتهم الفعلية.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات المنظمة لعمليات التمويل, بهدف ضمان ملاءمتها لكافة فئات المجتمع .
- إتاحة برامج تدريب وتأهيل لموظفي ومقدمي الخدمات المالية , بما يعزز كفاءتهم وقدرتهم على تقديم خدمات ملائمة في هذا المجال.

الفرع الرابع: التثقيف المالي

يجب على كل دولة تقديم اهتمام خاص بالتثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية موجهة تهدف الى تعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي ويسعى التثقيف المالي الى بناء نظام تعليمي ومتكامل, بغرض الوصول الى مجتمع يتمتع بقدر كاف من الوعي المالي, والعمل على رفع وتطوير مستويات الادراك المالي لدى مختلف فئات المجتمع, كما يساهم التثقيف المالي في التسهيل على المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ومدروسة فيما يخص معاملاتهم المالية المختلفة, مع مراعاة مستويات المخاطر المرتبطة بها.¹

¹ علالي سارة , تنيو كنزة , "واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول " الشمول المالي في الجزائر واقع و آفاق " جامعة فرحات عباس سطيف 2 , الجزائر سنة 2022 , ص05

المطلب الرابع : أهمية و أهداف الشمول المالي

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية, خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تزايد الاهتمام بتعزيز اتاحة الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع , وتبرز أهمية الشمول المالي فيما يلي:¹

- يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة , وتمكين الأسر والافراد من الوصول الى مختلف الخدمات المالية , والحد من الفقر وعدم المساواة, إضافة الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية عبر تنويع المنتجات والخدمات المقدمة , بما يسمح باستقطاب عدد أكبر من العملاء والمعاملات.
- يساعد على إدماج الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع المالي الرسمي مع تقليص حجم الأنشطة غير الرسمية.
- يدعم الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال تشجيع الادخار وترشيد الإنفاق, وتحسين إدارة الموارد المالية للأفراد.
- يساهم في تعزيز الشمول الاجتماعي عبر توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية, وخاصة لفئات النساء وذوي الدخل المحدود.
- يدعم الوساطة المالية من خلال تنظيم المعاملات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتحقيق مصالح مختلف الأطراف, مما يساهم في تحسين توزيع الدخل.

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي المتزايد بالشمول المالي, أصبح ينظر إليه كأداة أساسية لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المالية, بما يساهم في تسهيل التمويل والعمل, مع اعتماد آليات مشتركة وموحدة تضمن تحقيق المنافع المتأتية مع الشمول المالي, حيث يهدف هذا الأخير الى:²

¹ النجار هنادي , " الشمول المالي مفاهيم و مؤشرات عربية و عالمية : دراسة نظرية " مجلة بحوث , العدد 34 , اصدار خاص بالمؤتمر الدولي

الثاني للتكنولوجيا و العلوم و الادارة , جامعة تعز , اليمن , سنة 2021 , ص 19

² رشا عودة لفقة , رقيب مالي , " آليات و سياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمات المالية في العراق " مجلة مدينة كلية

العلم الجامعة , المجلد 11 , العدد 01 , جامعة بغداد , العراق , سنة 2019, ص ص 84 , 85

- توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع , لاسيما الفئات ذات الدخل المحدود.
- تيسير النفاذ الى آليات التمويل بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفئات المحرومة.
- تشجيع ودعم مشاريع العمل الحر والمؤسسات الصغيرة كرافد أساسي للنمو الاقتصادي.
- تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار والتطور وزيادة الانتاج.
- الإسهام في التقليل من حدة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية .

المبحث الثاني : أبعاد الشمول المالي و مؤشرات

يشكل الشمول المالي أداة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية, حيث يشمل أبعادا عدة ويقاس بمؤشرات تعكس مدى انتشار الخدمات المالية وفعاليتها, كما ان الدول تبنت سياسات متعددة لتعزيز هذا الشمول, حيث في هذا المبحث سنتطرق الى: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه, سياساته ودوره الفعال في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم 1: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي و مؤشرات قياسه

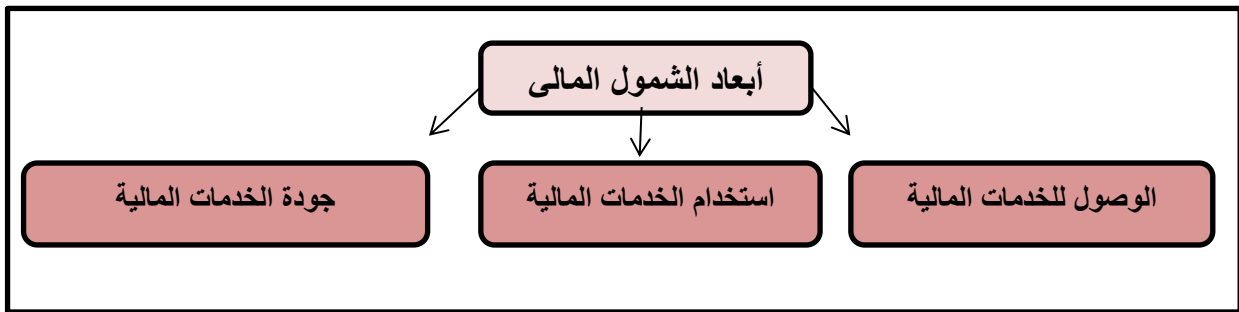
المؤشرات	الابعاد
- عدد نقاط الوصول للخدمات المالية (فروع البنوك, صرافات آلية....) - حسابات النقود أو الأموال الالكترونية - درجة الترابط بين نقاط تقديم الخدمات المالية	الوصول للخدمات المالية
- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية - نسبة البالغين الذين لديهم حساب ادخار - نسبة معاملات الدفع غير النقدي - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية - التحويلات المالية - نسبة المؤسسات التي تمتلك حسابا في مؤسسة مالية - نسبة المؤسسات التي تحصل على قروض من مؤسسات مالية	استخدام الخدمات المالية
- المعرفة المالية - السلوك المالي - متطلبات الشفافية والافصاح - آليات حل النزاعات - تكاليف استخدام الخدمات المالية - العوائق الائتمانية	جودة الخدمات المالية

المصدر : GPFI, G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators, 2016

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

تمثل أبعاد الشمول المالي مختلف الجوانب التي يتجسد من خلالها هذا المفهوم, مثل إتاحة الوصول للخدمات المالية , مدى استخدامها بشكل فعال, اضافة الى جودة هذه الخدمات, وتسهم هذه الأبعاد في قياس مستوى انتشار الخدمات المالية ومدى استفادة الافراد والمجتمعات منها , حيث يمكن من خلالها تقييم درجة تحقق الشمول المالي وتتمثل في :

الشكل رقم 2 : أبعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: علوان سامية, بشيشي وليد, اثر ابعاد الشمول المالي على ابعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية- دراسة تطبيقية على مجموعة من الوكلاء البنكية بولاية المسيلة- مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية, المجلد 09, العدد 01, جامعة 8 ماي 1945, الجزائر, 2024, ص ص 210, 211

الفرع الأول: الوصول للخدمات المالية

يشير الى مدى قدرة الأفراد على الوصول الى الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية وتتطلب تحديد مستويات الوصول وتحليل العوائق المحتملة التي قد تحد من الاستفادة من الخدمات المالية مثل ارتفاع التكلفة والبعد عن نقاط عن نقاط تقديم الخدمات المصرفية ,كما يمكن الحصول على المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ¹.

الفرع الثاني: استخدام الخدمات المالية

يشير هذا البعد الى درجة اعتماد العملاء على الخدمات المالية المقدمة من طرف مؤسسات القطاع المصرفي, ولتحديد مستوى استخدام هذه الخدمات يتطلب الامر جمع بيانات تتعلق بمدى انتظام وتكرار استعمالها خلال فترة زمنية محددة.²

¹ محفوظ فاطمة, الخدمات المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر, مجلة دفاتر البحوث العلمية, المجلد 02, العدد 02, الجزائر,

2022, ص 253

² عيشاوي علي, غزالي ظريفة, تطوير الدفع الالكتروني لإرسال الشمول المالي في الجزائر دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر خلال فترة, مجلة آفاق علوم

الادارة و الاقتصاد, المجلد 08, العدد 02, الجزائر, 2024, ص 262

الفرع الثالث: جودة الخدمات المالية

يقصد بها مدى قدرة هذه الخدمات على الاستجابة لاحتياجات العملاء وتلبية طلباتهم بكفاءة ويركز هذا البعد على الارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة بما يضمن توافقها مع الاحتياجات الحقيقية لمختلف فئات المجتمع، من خلال تطوير منتجات مالية ملائمة للنساء والشباب ورواد الأعمال وغيرهم كما يشمل العمل على تقليل تكاليف الحصول على هذه الخدمات بما يزيد من جاذبيتها وانتشارها، ومن شأن هذه الجهود أن تعزز ثقة العملاء في النظام المالي وتقوي ارتباطهم به ، مما يساهم في تعزيز استدامة الشمول المالي على المدى الطويل، كما ان توفير قدر اكبر من المرونة والملاءة في الخدمات المالية يرفع من كفاءتها.¹

حيث يرى بيت التمويل الكويتي أن أبعاد الشمول المالي شهدت تطوراً لتشمل أربعة أبعاد أساسية تتمثل في تسهيل وصول جميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات الى الخدمات المالية ، ووجود أطر رقابية وتنظيمية تضبط عمليات التمويل، إضافة الى تحقيق الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية وأيضاً تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات مما يتيح تنوع البدائل أمام العملاء .²

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي

توجد مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها للتعبير عن مدى تبني الدول لتطبيقات الشمول المالي حيث تركز هذه المؤشرات على تشخيص واقع القطاع المالي من خلال قياس مستوى الوصول الى الخدمات المالية ودرجة عمقها، إضافة الى مدى استخدام هذه الخدمات، كما يتم الاعتماد على بعض التصنيفات الديموغرافية والاقتصادية، مثل الجنس والفئة العمرية ومستوى الدخل ومكان الإقامة، بهدف تقييم عدالة توزيع الخدمات المالية بين مختلف فئات المجتمع، وفي هذا السياق وضعت مجموعة العشرين حزمة من المؤشرات التي تساعد على تقدير مستوى الشمول المالي في الدول وتقييم تطوره حيث تعد المؤشرات الآتية من أبرز المقاييس المعتمدة في تقييم مستوى الشمول المالي:

الفرع الأول: مؤشرات قياس بعد وصول الخدمات المالية

تمثل مؤشرات الوصول للخدمات المالية أدوات لقياس مدى توفر الخدمات المصرفية وانتشارها بين مختلف فئات المجتمع ، حيث تساعد هذه المؤشرات في تقييم سهولة الاستفادة من الخدمات المالية ومدى تغطيتها لمختلف المناطق والفئات

¹ مريم قاسمي، اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول MENA دراسة قياسية تحليلية للفترة 2009-2021، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2024، ص ص19-20

² بولمرج وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 17

يقاس هذا البعد في النقاط التالية ¹:

- عدد نقاط الوصول لكل من 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النفوذ الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

تمثل مؤشرات استخدام الخدمات المالية وسائل لقياس مدى اعتماد الأفراد والمؤسسات على الخدمات المصرفية في حياتهم اليومية , مثل امتلاك الحسابات البنكية واستعمال وسائل الدفع والتمويل, وتساعد هذه المؤشرات في تقييم درجة تعامل مختلف الفئات مع النظام المالي ومدى استفادتهم الفعلية من الخدمات المتاحة.

يقاس بمجموعة من المؤشرات ²:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية

تركز هذه المؤشرات على قياس مستوى فعالية وكفاءة الخدمات المالية المقدمة لكل من الافراد والشركات , ومدى استفادتهم منها , مع التركيز على جودة هذه الخدمات من حيث سهولة الوصول اليها

¹ معمري نارجس ,أوكيل حميدة , الشمول المالي واقع و تحديات ,مجلة القسطاس للعلوم الادارية و الاقتصادية و المالية, المجلد 01 , العدد 01 , جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة, الجزائر , 2019 , ص 37

² بو خرص احمد امين, تخريب وليد, دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية, مجلة قضايا اقتصادية و مالية و محاسبية, العدد 00, جامعة ابن خلدون-تيارت, الجزائر, 2022, ص 03

وتوفرها، ودرجة شفافيته، كما تبرز هذه المؤشرات دور جودة الخدمات المالية في تعزيز الثقة المالية وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية رشيدة، وتعد هذه المؤشرات جوهرية لتقييم جودة الخدمات المالية وتعتبر أداة أساسية لفهم العوامل الحقيقية التي تؤثر على المستفيدين ضمن الأنظمة المالية الشاملة، وقد تم تفصيل هذه المؤشرات الفرعية على النحو التالي:

أولاً: تكلفة الخدمات المالية: وتقاس بـ:¹

- معدل الفائدة على القروض: يعكس تكلفة الاقتراض، ومدى تناسبها مع الظروف الاقتصادية للأفراد والشركات

- تكلفة فتح الحسابات المصرفية: يعكس مدى سهولة الوصول إلى القنوات الرسمية بدون أعباء مالية زائدة

- تكاليف التحويلات المالية: يعكس مدى كفاءة أنظمة الدفع والتحويلات المالية محلياً ودولياً

ثانياً: الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.²

ثالثاً: حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.³

رابعاً: التثقيف المالي: و يقاس بـ:⁴

- مستوى الوعي المالي: يعكس مدى فهم أفراد والشركات للمفاهيم المالية الأساسية، مثل فوائد الادخار أو تكلفة الاقتراض

- التعليم المالي المقدم من المؤسسات المالية: يعكس مدى اهتمام المؤسسات المالية بتثقيف عملائها حول كيفية استخدام الخدمات المالية بشكل فعال ومسؤول

خامساً: الراحة والسهولة: يقيس لنا هذا المؤشر عنصرين مهمين و هذا من وجهة نظر العملاء و هما سهولة الوصول للخدمات و المنتجات المالية وكذلك الشعور بالراحة والطمأنينة أثناء استخدامها.¹

¹ مريم قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 27

² سورية شنبلي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019، ص 110

³ بو رخص احمد امين، تخريبين وليد، مرجع سبق ذكره، ص 04

⁴ مريم قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 28

سادسا: المديونية والسلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، من الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.²

وقد تم اعتماد التعديلات الأخيرة على مؤشرات جودة الخدمات المالية من خلال استخدام مؤشر مركب يبين نسبة انتشار الخدمات المالية الرقمية عبر الهواتف المحمولة، ذلك استنادا الى تقرير البنك الدولي (World Bank.2021) حيث يندرج هذا المؤشر ضمن محور الابتكار المالي والتكنولوجي، ويعكس هذا المؤشر جانبين أساسيين من جودة الخدمات المالية وهما:³

أ- سهولة استخدام الخدمات الالكترونية المالية: ويقاس ذلك بمدى سهولة الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف والتطبيقات الالكترونية
ب- جودة الخدمات الالكترونية : وتعكس مدى كفاءة و موثوقية الأنظمة الالكترونية وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء دون تعقيدات تقنية

المطلب الثالث: سياسات الشمول المالي

تعد سياسات الشمول المالي إطارا استراتيجيا تتبناه الحكومات والسلطات النقدية، حيث تعتبر هذه السياسات من الأدوات الفعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم أربعة منها في تحسين وصول الفئات المحدودة الدخل الى الخدمات المالية عبر قنوات متنوعة، وتشمل الوكيل المصرفي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة، تنويع مقدمي الخدمات، وإصلاح البنوك الحكومية أما السياستان المتبقيتان هما حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية تؤديان دورا أساسيا في دعم وتوسيع نطاق الشمول المالي

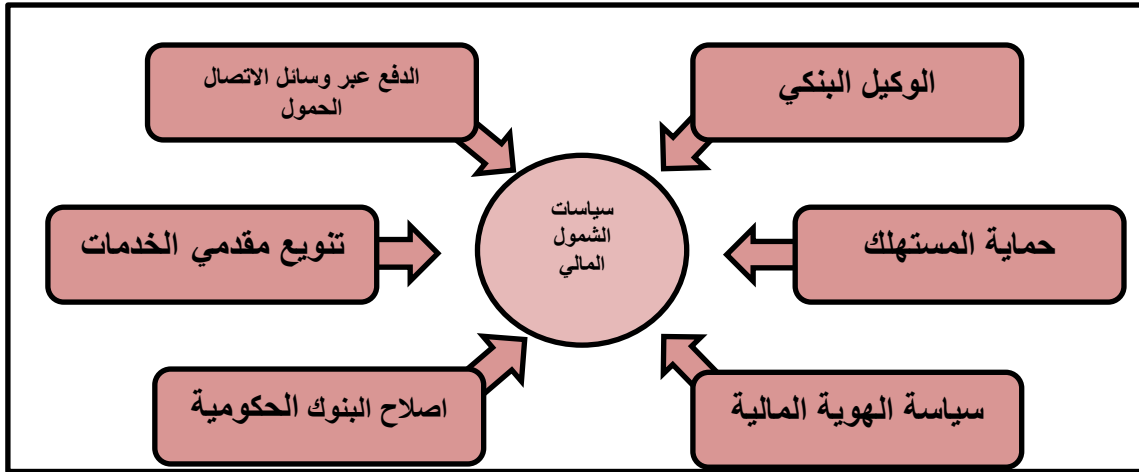
¹ وزار بلعباس، خليفة احمد، واقع الشمول المالي في دول المغرب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة حسيبة بن بو علي-

الشلف، الجزائر، 2025، ص36

² بو خرص احمد امين، تخربين وليد، مرجع يبق ذكره، ص06

³ مريم قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص29

الشكل رقم 3 : سياسات الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: سورية شنبلي، السعيد بن لخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 112، 113

الفرع الأول: الوكيل البنكي (Banking Agent)

يشير الى الإجراءات والقواعد التي تنظم عمل وكلاء البنوك أو الجهات غير المصرفية التي تتولى تقديم خدمات مالية نيابة عن المصارف، من خلال قنوات للبيع بالتجزئة مثل مكاتب البريد، الصيدليات، المتاجر وغيرها، حيث تبرم شراكات بينها وبين البنوك لتمكينها من تقديم بعض الخدمات المالية للعملاء، ويساهم هذا النظام في توسيع شبكة توزيع الخدمات المالية، مما يعزز انتشارها ويساعد على دعم الشمول المالي.¹

الفرع الثاني: الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة (Mobile Payments)

أدى اتساع استخدام وسائل الاتصال المحمولة ، خاصة انتشار الهواتف النقالة الى توفير قنوات إضافية لإيصال الخدمات المالية للفئات الفقيرة، قد ساهمت هذه التكنولوجيا في تقليل تكاليف المعاملات بشكل كبير، كما جعلت التحويلات المالية أكثر سهولة وسرعة، اذ يمكن وصولها في الوقت نفسه تقريباً كذلك ساعدت على توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية، وخفضت الحاجة الى حمل النقود بفضل انتشار النقود الالكترونية ، إضافة الى جذب زبائن لم يسبق لهم التعامل مع البنوك و قد إظهرت عدة دول نجاحاً في استخدام خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لتعزيز الشمول المالي وتعد الفلبين من أوائل الدول النامية التي سجلت تجربة ناجحة في هذا المجال سنة 2004.²

¹ تكيالين فوزية، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024، ص 45

² حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، ادارة اعمال، الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين، 2017، ص 23

الفرع الثالث: تنوع مقدمي الخدمات (Diversification of Service Providers)

يعتمد صناع القرار على تبني استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لإدارة مخاطر تنوع مقدمي الخدمات، من خلال توسيع نطاق التراخيص الممنوحة لمؤسسات مختلفة لتقديم خدمات تأمينية وابتكارية، ويتم ذلك عبر استراتيجيات تتماشى مع تطور الأنظمة المصرفية المرتبطة بالتمويل الأصغر، وتشمل منح تراخيص متخصصة للمؤسسات الناشطة في مجال الادخار الصغير، وتراخيص للتحويلات البنكية الموجهة للمنظمات غير الحكومية، إضافة الى تراخيص للمؤسسات المالية غير المصرفية.¹

الفرع الرابع: حماية المستهلك (Consumer Protection)

أصبحت من الأولويات المتزايدة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية، اذ يعكس ذلك استجابة لضغوط من وسائل الاعلام أو جمعيات حماية المستهلك، التي ركزت على تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها وحماية العملاء الماليين، وقد تنبع هذه الاهتمامات إما من المشكلات القائمة نتيجة ممارسات السوق، أم من الرغبة في الوقاية من المشكلات المحتملة في المستقبل.²

الفرع الخامس: اصلاح المصارف الحكومية (Reform of State-Owned Banks)

تلعب المصارف الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، لذلك لجأ بعض صناع القرار لإصلاح هذه المصارف بتحسين ربحيتها و شكلها بدلا من إعادة هيكلتها كليا، فقد قامت البرازيل واندونيسيا مثلا بإنشاء خطوط ادارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.³

الفرع السادس: لوائح الهوية المالية (Financial Identification Regulations)

تهدف الى تزويد العملاء بهويات مالية من خلال تحويل سجل معاملاتهم الى أصل مالي يمكنهم من خلاله الوصول الى الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى ويصبح هذا النوع من السياسات فعالا فقط إذا تبنت الأطر التنظيمية نهجا مرنا لدعم إنشاء الهوية المالية، مع تطبيق تدابير وقائية لمعالجة المعلومات على نطاق واسع.⁴

¹ سورية شنبلي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 112

² لنا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز الاقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، العدد 58، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، ص 39

³ أسماء سفاري، آسيا بن داية، ص 76

⁴ كروسي مروة، دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية - اطروحة دكتوراه، علوم مالية و محاسبة، تخصص مالية و بنوك، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2024، ص 131

المطلب الرابع : دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية و توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات اليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الامكانيات الكامنة في الاقتصاد فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الانتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الاكثر ملاءة والتي من شأنها تمكين الافراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال، لذا حظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر¹

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، شركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، مؤسسات الاقراض المتخصصة ومؤسسات التمويل التاجيري وغيرها ، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول للخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي².

لكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك من اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والهواتف والكمبيوترات اللوحية الذكية ، وزادت بفعل ذلك الحاجة الى التنقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي ، وخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرون الصغار، وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الاسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية

¹ سورية شنبلي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص113

² سمير عبد الله و آخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس و رام الله ، 2016، ص 17-

للتثقيف المالي (INFE) هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخدامها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد والنصيحة الموضوعية المتعلقة بها وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على إتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، وإتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.¹

¹ فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 479

المبحث الثالث: متطلبات تطبيق وتعزيز الشمول المالي

في إطار التحولات الاقتصادية والرقمية الراهنة، فإن ترسيخ الشمول المالي في أي دولة لا يتحقق بصورة عشوائية، بل يستند على تبني استراتيجية وطنية لتحليل ومعالجة الفوارق القائمة بين ما هو متاح من خدمات ومنتجات مالية وما يقابله من احتياجات فعلية، وانطلاقاً من هذا، يعالج هذا المبحث ضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي، وسائل الدفع الإلكتروني الداعمة له، إضافة إلى آلياته ومزاياه والتحديات التي تواجه تطبيقه.

المطلب الأول: ضرورة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

تعد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إطاراً عملياً يمكن الدول من توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية وتنظيم الجهود المبذولة في هذا المجال، وقد شهد هذا التوجه اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي لاسيما بعد أزمة 2008 حيث باشرت العديد من الدول بوضع خطط واضحة لتعزيز الشمول المالي فقد بادرت بعض الدول مبكراً على تبني هذا المسار، إذ كانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي أطلقت استراتيجية وطنية في هذا المجال سنة 2003، وتبعتها دول أخرى.¹

الفرع الأول: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

تتجلى أهمية أعداد استراتيجية وطنية للتحول المالي في قدرتها على رسم معالم واضحة للأهداف المستقبلية وتحديد الطرق الكيفية لتحقيقها، بما يضمن تعميم استفادة مختلف فئات المجتمع من الخدمات المالية، كما تساهم هذه الاستراتيجية في تنسيق الجهود والمبادرات القائمة ضمن إطار موحد، الأمر الذي يحد من تكرار الجهود ويحسن استغلال الموارد المتاحة، ويعزز فرص الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفئات المستهدفة، ولا يمكن بلوغ هذه الغايات إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تجمع مختلف الأطراف التي لها علاقة بتحقيق الشمول المالي، وتعد عملية إعداد هذه الاستراتيجية الخطوة الأساسية لأي دولة تسعى لتكريس الشمول المالي حيث تبرز أهميتها في النقاط التالية:²

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
- تحديد نقاط القوة والضعف في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- تحديد المعوقات التي تواجه عملية التطبيق.

¹ أبو لمرج وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص 19

² فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 4

- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام فيما بينهم.
- ضمان التزام الأطراف الرسمية بمهامهم ومسؤولياتهم ومتابعتهم.
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في البناء الاستراتيجي بشكل يسهل عملية إنجاز الاستراتيجية.
- تحديد آليات للمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

الفرع الثاني: الخطوات العلمية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي

يعتمد اتخاذ القرار بشأن وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي أو التبعية المالية على مجموعة من المعطيات والعوامل، بما في ذلك نتائج الدراسات الميدانية السابقة على المستوى الوطني، والتي أظهرت محدودية استخدام المنتجات والخدمات المالية وانخفاض مستويات الثقافة المالية، ومن هنا تبرز أهمية قيام القيادة الاستراتيجية بتقييم هذه النتائج لاتخاذ القرار الأمثل بشأن تصميم استراتيجية وطنية شاملة وتتوافق مع البيئة المحيطة، وفيما يلي أهم الخطوات المتبعة في هذا الإطار:¹

أولاً: دراسة البيئة القانونية و التشريعية لعملية بناء الاستراتيجية: تبدأ العملية بدراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات السارية لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، مع تقييم البيئة التشريعية ودرجة تطابقها مع إنشاء الاستراتيجية، وتهدف الدراسات المسبقة الى تقديم مقترحات لسن أو تعديل القوانين والتشريعات لتتوافق مع متطلبات البناء والتنفيذ، وذلك لضمان مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة تحت إطار قانوني وتشريعي يخولهم ممارسة الصلاحيات لإنشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفق الأصول

ثانياً: تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية: لنجاح عملية بناء الاستراتيجية وتنفيذ خطوات عملها، يجب تحديد جهة لقيادة الاستراتيجية والعمل على تنسيق الاتصال بين الاطراف المشاركة حيث جرت العادة أن يتم تكليف البنك المركزي أو هيئة مالية رقابية لقيادة الاستراتيجية وذلك بسبب وفرة الإمكانيات المادية والفنية لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما أنه بالإمكان إنشاء هيئة مستقلة أو اشتراك هيئتين رقابيتين لتتوليا مسؤولية إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي

ثالثاً: تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية: لضمان نجاح جهود التنسيق وتحقيق الاهداف لإنشاء الاستراتيجية الوطنية يتوجب على القيادة الاستراتيجية تحديد الاطراف المشاركة في بناء هذه الاستراتيجية على أن يكون تحديد الأطراف مبني على أسس ومعايير محددة تخدم بناء الاستراتيجية وأهم هذه المعايير:

¹ المرجع السابق، ص 10

- أ- أهمية الدور سيمثله الطرف المشارك في عملية البناء .
- ب- الامكانيات والقدرات الفنية والمادية للمشاركة الفاعلة في عملية البناء .
- ج- حجم القطاع الذي يخضع لرقابة وتنظيم الطرف المشارك, وعادة ما تتكون الأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية في القطاعات التالية:
- السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي.
- مؤسسة القطاع العام وشبه القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي.
- القطاع الخاص الممثل في مزودي الخدمات والمنتجات المالية.
- الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين.

رابعاً: تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية: يجب تحديد أهم المعوقات والتحديات التي قد تواجه بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية بالإضافة الى تحديد الطرق والآليات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات, ومن أهم القطاعات التي تواجه التحديات في بناء الاستراتيجية هي البنوك المركزية في حال اتخاذها دور قيادي في عملية بناء الاستراتيجية, كذلك القطاع العام والخاص يواجهان بعض التحديات والمخاطر تتمثل في التنسيق والتواصل بين الجهات المختلفة, والنمو السريع للسكان, وفشل حملات التوعية والتثقيف المالي من تحقيق أهدافها والعزوف عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المطورة لأسباب محددة.

خامساً: تعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية و تحديد مهامها: لابد من تشكيل آلية تنسيق وطنية تجمع كافة الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية, حيث يستلزم الأمر توزيع المهام والأدوار على الأطراف المشاركة في عملية البناء, منها اللجنة التوجيهية واللجنة التنفيذية

سادساً: تحديد دور الشركاء الرئيسيين في بناء الاستراتيجية: يجب مراعاة ان تكون الأدوار والمهام للشركاء الرئيسيين معدة بشكل واضح ومكتمل وبالتنسيق المسبق فيما بينهما, مع ضرورة تصميم وإعداد الاستراتيجية بشكل يتوافق مع الظروف المحلية والبيئة المالية للدولة

سابعاً: تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية: إن عملية بناء أي استراتيجية يجب أن تكون مقرونة بجدول زمني محدد, حيث يجب تحديد الفترة الزمنية التي يتم خلالها بناء الإطار العملي للاستراتيجية الوطنية

ثامناً: التعاقد مع خبراء في مجال بناء الاستراتيجيات الوطنية و جمع البيانات و تحليلها: يتطلب مشروع

بناء الاستراتيجية الحاجة الى التعاقد مع مستشارين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي, وكذلك من ذوي الخبرة والاختصاص في

مجال إجراء الدراسات البحثية والميدانية وجمع البيانات وتحليلها والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة بالشمول المالي

تاسعا: دراسة الوضع القائم للشمول المالي و تحديد الفجوة و احتياجات المواطنين: من أهم الخطوات في بناء الاستراتيجية هي قياس مستويات الشمول المالي لدى المواطنين وتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب، بحيث يتم دراسة وتحليل الوضع القائم لعينة الدراسة المختارة لتحديد الفجوة ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية بما يشمل ذلك مستويات الوعي والثقافة المالية وذلك لتحديد أهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل

الفرع الثالث: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

يتطلب الشروع في تنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي المرور بجملة من المراحل واستيفاء عدد من المراحل، ويتم ذلك كما يلي:¹

أولاً: اعتماد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي و خطة تطبيقها: حين يتم الإنتهاء من إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها فإنه يتم عرضها على اللجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية للحصول على ملاحظات اللجنة على الوثيقة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة على المسودة فإنه يتم إعداد النسخة النهائية لوثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها، ومن ثم عرضها بشكل نهائي على اللجنة التوجيهية واعتمادها بشكل رسمي وموثق من قبل اللجنة صاحبة الصلاحية

ثانياً: المباركة والدعم الحكومي لإطلاق الاستراتيجية الوطنية: بهدف تأمين غطاء قانوني ورسمي داعم للاستراتيجية، يفضل الحصول على المباركة والدعم من أعلى المستويات الحكومية والرسمية في الدولة وذلك قبل إطلاق الاستراتيجية حتى يتم ضمان التزام كافة الأطراف الرسمية المشاركة ببناء الاستراتيجية بالوقوف على واجباتها ومسؤولياتها تجاه تنفيذ مراحل تلك الاستراتيجية الوطنية، كما أن مباركة الحكومة يوفر غطاء رسمياً لكافة الأطراف المشاركة في تنفيذ مراحل الاستراتيجية وتحقيق أهدافها

ثالثاً: الترويج للاستراتيجية الوطنية ورفع مستوى التوعية بأهمية وأهداف الاستراتيجية من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة إعلامية متخصصة للترويج إعلامياً على مستوى الدولة عن أهمية وأهداف الاستراتيجية
- إنشاء موقع الكتروني خاص بالاستراتيجية، بحيث يتم النشر فيه كافة مخرجات الاستراتيجية ومراحل تنفيذها وكافة المواد الإعلامية المتعلقة بها

¹ بو لمرج وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص23، 22

- إطلاق حملة توعية للجمهور بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة بالتنسيق مع اللجنة الاعلامية على أن تكون الحملة مرافقة لإطلاق الاستراتيجية وذلك من خلال كافة وسائل الاعلام المتاحة

- اطلاق الاستراتيجية الوطنية من خلال مؤتمر صحفي

رابعاً: تنفيذ مراحل الاستراتيجية الوطنية ومتابعتها بعد اتمام كل المراحل السابقة يتم المباشرة في تنفيذ مراحل ومتطلبات الاستراتيجية، حيث تقوم كل جهة بتنفيذ المهام المتعلقة بها والمحددة في خطة تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لجدول الزمني المحدد، إضافة الى اجراء المتابعة والإشراف للتأكد ليس فقط من تحقيق الاهداف الموضوعية، بل أيضاً من فعالية الاجراءات والسياسات المتخذة، وتوفير التقييمات حولها، بما يساعد بالاستمرار على مراجعة وتطوير الأهداف وخطط العمل

المطلب الثاني: أدوات الدفع الالكتروني الداعمة للشمول المالي

تقدم المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات لمختلف شرائح المجتمع بما يلبي احتياجات العملاء المستهدفين، كما تتعدد وسائل الدفع الالكتروني وتتنوع صورها تبعاً لاختلاف خصائص كل وسيلة ووظيفتها، وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل:

الفرع الأول: بطاقة الائتمان

هي بطاقة تمنح لحاملها حرية تسديد المبلغ الاجمالي في شكل أقساط حسب القدرة المالية له، أو سداد المبلغ كاملاً دفعة واحدة، وعادة ما يتجدد التسهيل الائتماني الممنوح تلقائياً.¹

الفرع الثاني: بطاقة الخصم الشهري Charge Card

هي بطاقة تمكن صاحبها من استخدامها في عمليات الشراء المختلفة، والاستفادة من خدمات متعددة في شتى أنحاء العالم، كما تمكنه من السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك المصدرة للبطاقة في جميع دول العالم، ويستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان في فترة زمنية محددة ومتفق عليها من قبل البنك والعميل، ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع: أمريكان اكسبراس، ديزاينر كلوب²

¹ جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، الجزائر، 2009، ص 114

² فرحون ميلود، واقع الشمول المالي من منظور امكانية الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة

الجيلالي بو نعمة - خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص 235

الفرع الثالث: بطاقات الصراف الآلي

هي : " عبارة عن أداة داخلية مكونة من بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط يسجل فيها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة الى رقم سري يستخدم عند التعامل مع جهاز الصراف الآلي من مميزات هذه البطاقة أنها تصدر فقط لمن له حساب جاري لدى المصرف".¹

الفرع الرابع: بطاقة الشيك

تستعمل هذه البطاقة لإظهارها مع الشيكات المضمونة التي تصدرها البنوك، ويتم صرف هذه الشيكات حال تقديمها مرفقة مع البطاقة، وتستخدم هذه البطاقة لسحب النقود ولضمان الشيكات المستخدمة بدلا من النقود في عملية شراء السلع والخدمات.²

الفرع الخامس: بطاقة الدفع المسبق

حيث يتم شحن البطاقة من طرف صاحبها بمبلغ مالي، وعند القيام بأي معاملة تجارية بواسطتها، يتم السحب منها حتى ينتهي الرصيد المسبق الدفع، ولإعادة استخدامها مرة أخرى يجب تعبئتها مجددا.³

المطلب الثالث : آليات تعزيز الشمول المالي

يرتكز انتشار الشمول المالي داخل الدول على عنصرين أساسيين يتمثل الأول في توسيع نطاق إتاحة الخدمات المالية أمام الأفراد، أما الثاني فيتمثل في تعزيز استخدامهم الفعلي لحساباتهم المالية ولمختلف الخدمات والمنتجات المرتبطة بها. وقد عملت العديد من المؤسسات الدولية على تعزيز مستوياته، من خلال سياسات وبرامج تسهم في دعم هذا التوجه والتطور، أهمها :⁴

- اعتماد وسائل الدفع عبر الحسابات المالية الرسمية بدل التعاملات النقدية المباشرة .
- صرف التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال القنوات المصرفية المعتمدة بدلا من الأساليب التقليدية.
- إلزامية إجراء تحويلات العاملين عبر المؤسسات والقنوات الرسمية المعترف بها.
- تبني سياسات وآليات قادرة على استقطاب المدخرات وإدماجها ضمن المنظومة المالية الرسمية.

¹ بربر نور الدين، لراي سقيان، أهمية المزايا و الثقة الالكترونية في تبني بطاقات الصراف الآلي لبريد الجزائر، مجلة المدير، مجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 131

² فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 236

³ سمية عباسية، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري -الواقع و المعوقات و الآفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 348

⁴ بوطلاعة محمد و آخرون ، " واقع الشمول المالي و تحدياته - الجزائر و الاردن نموذجا - " مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 العدد 2 ، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ، ميلة ، الجزائر ، سنة 2020 ، ص 147

- العمل المستمر على ابتكار وتحديث المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بما يتلاءم مع احتياجات الأفراد.
- تحسين وتوسيع قنوات تمويل المؤسسات الصغيرة، بما يضمن تمكينها من الحصول على موارد مالية مناسبة تدعم استمراريته وتطويرها.
- تطوير برامج التوعية ونشر الثقافة المالية على نطاق أوسع، مع التركيز على إسهام الصيرفة الإسلامية في تعزيز مستويات الشمول المالي.
- قيام الهيئات التنظيمية والرقابية بوضع أطر و سياسات فعالة لدعم الشمول المالي، الى جانب إنشاء نظام موحد لجميع البيانات ومعالجتها وفق منهجية واضحة.

المطلب الرابع: مزايا وتحديات الشمول المالي

الفرع الأول: مزايا الشمول المالي

- تتجلى مزايا الشمول المالي في جملة من الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدولة والمؤسسات المالية بالنظر إلى ما يوفره من خدمات مالية ذات بعد اجتماعي واقتصادي، تنعكس آثارها إيجابا على المواطنين وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة والمجتمع ككل ويمكن إبراز هذه المزايا في ¹:
- يضمن تطبيق الشمول المالي تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول الى خدمات مالية ملائمة تمكنهم من إدارة أموالهم ومدخراتهم بطريقة آمنة ومنظمة، بما يحد من الاعتماد على الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف.
 - يساهم في حماية الأفراد من التعرض لحالات النصب أو فرض رسوم مبالغ فيها ، نتيجة التعامل مع قنوات مالية مشروعة مثل البنوك، المصارف، البريد والجمعيات المعتمدة.
 - يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، إذ لا يمكن تحسين الوضعية الاقتصادية للدولة في ظل إقصاء شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات من القطاع المالي الرسمي
 - يدفع المؤسسات المالية الى تطوير منتجاتها وخدماتها وتعزيز التنافس فيما بينها لتقديم حلول مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول، مع مراعاة مصالح المستهلكين واحتياجاتهم المختلفة.
 - يولي اهتماما خاصا بالفئات الهشة والمهمشة التي لا تجد منتجات مالية رسمية تلائم احتياجاتها.

¹ عطيل هارون ، مصطفىاوي محمد أمين ،"الشمول المالي و مؤشرات قياسه العالمية و المحلية " ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، المجلد 08 ، العدد 01 ،

جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، سنة 2020 ، ص 49

- يعزز مبدأ حماية المستهلك من خلال ضمان المعاملة العادلة والشفافة، وتسهيل الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة مناسبة، مع توفير المعلومات الكافية في جميع مراحل التعامل وإتاحة الخدمات الاستشارية عند الحاجة، والاهتمام بشكاوى العملاء ومعالجتها بفعالية .
- يؤدي دورا مهما في مواجهة تحديات الفقر والبطالة وتحقيق التنمية، كما يمثل أداة فعالة لخلق فرص العمل والتخفيف من آثار التقلبات الاقتصادية والمالية.
- يدعم الجهود الرامية الى تطوير البنية التحتية المالية وتشجيع الاستثمار وتحقيق الاستدامة المالية لاسيما في الدول العربية، حيث ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابا على فئة الشباب بوجه خاص.
- يساهم في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته، بما يعزز دوره في دعم النمو الاقتصادي الشامل .

الفرع الثاني: تحديات الشمول المالي

- يواجه الشمول المالي مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافه بشكل كامل ومن أبرزها ما يلي: ¹
- ضرورة توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية وضمان إيصالها الى الفئات التي يصعب الوصول إليها، من بينها النساء وسكان المناطق الريفية .
 - العمل على رفع مستوى الثقافة والوعي المالي لدى المواطنين، مما يمكنهم من فهم طبيعة الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وحسن التعامل معها
 - التأكد من توفير وثائق هوية رسمية وسليمة لكل فرد، مع اعتماد وسائل تحقيق مبسطة ومنخفضة التكلفة لتسهيل الاندماج في النظام المالي الرسمي.
 - تطوير وابتكار منتجات مالية فعالة ومرتبطة باحتياجات المستهلكين، مع تصميمها بما يتلاءم مع خصوصياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
 - إرساء أطر تنظيمية ورقابية متينة تكفل حماية المستهلك المالي، مع تهيئة السلطات المعنية وتكييفها والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز كفاءة الاشراف والرقابة .
 - على المستوى العالمي، يشكل غياب بطاقات الهوية الرسمية عائقا رئيسيا أمام فتح الحسابات المصرفية والوصول على الخدمات المالية والوصول الى مصادر التمويل ورأس المال.

¹ رقيقة صباغ ، سليمة غرزي ، " الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق " ، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة الجبيلي

اليابس ، سيدي بلعباس ، و جامعة لحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، الجزائر سنة 2020 ص 517

خلاصة

جاء هذا الفصل للتأطير النظري لمصطلح الشمول المالي، تم التطرق الى مختلف تعريفاته ونشأته مع إبراز أبعاده ومؤشرات قياسه ومعرفة ما مدى أهميته ودوره تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطرقنا في الفصل كذلك الى متطلبات تعزيز الشمول المالي من خلال التأكيد على أهمية بناء استراتيجية وطنية شاملة، وتفعيل أدوات الدفع المناسبة واعتماد آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي، ختما بالمزايا المحققة والتحديات التي يواجهها. حيث أصبح الشمول المالي في السنوات الأخيرة أحد أبرز التوجهات التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية، نظرا لدوره في توسيع دائرة الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية وإدماج مختلف فئات المجتمع ضمن المنظومة المالية. ويعد تحقيق الشمول المالي خطوة أساسية نحو بناء قطاع مالي أكثر كفاءة وفعالية، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها بما يتناسب مع احتياجات الأفراد والمؤسسات. كما يساهم الشمول المالي في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال دعم الادخار والاستثمار وتشجيع المعاملات المالية الرسمية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تحقيق أهدافه يتطلب توفير بيئة ملائمة تشمل الأطر التنظيمية المناسبة والبنية التحتية المالية والتكنولوجية اللازمة، إلى جانب رفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع.

وبذلك، يعد الشمول المالي ركيزة أساسية في تطوير الأنظمة المالية الحديثة وتحسين أدائها. وانطلاقا من أهمية الآثار التي يمكن أن يحدثها على القطاع المصرفي، سيتم في الفصل الموالي التطرق إلى مفهوم الاستقرار المصرفي ومختلف جوانبه الأساسية.

الفصل الثاني:

الاستقرار المصرفي

وعلاقته بالشمول المالي

تمهيد

لقد تركت الأزمات المالية آثارا وعواقب وخيمة في اقتصاديات الدول، وأيضا في طبيعة الأجهزة المصرفية التي تعتبر أحد أهم الأجزاء في النظام المالي، واستقرار هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، فأصبح الاستقرار المصرفي يمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني يؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطويره.

كما تهتم العديد من الدول والمؤسسات المالية العالمية بتحقيق الاستقرار المصرفي لكونه يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، ويمكن القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة من أداء وظائفه الأساسية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يعد تعزيز الشمول المالي أداة تساهم في دعم الاستقرار المصرفي عبر توسيع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المصرفية وتحسين كفاءة أداء النظام المصرفي وضمان استقرار وسلامة وفعالية القطاع المصرفي يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام.

يهدف هذا الفصل الى تقديم شرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المصرفي ومن ثم ننتقل أيضا لشرح أساسيات حول الاستقرار المصرفي، وبعد ذلك سنتطرق الى فهم كيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، مع إبراز الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الى تحقيقها ضمن النظم المصرفية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول لنظام المصرفي

يشكل النظام المصرفي الأساس الحيوي للقطاع المالي في أي دولة، حيث ينظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، ويحدد القوانين التي تحافظ على الاستقرار المصرفي، من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم النظام المصرفي، ثم يتم بعد ذلك استعراض مكوناته ووظائفه وبيان أهميته.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

يعد النظام المصرفي من أهم مكونات النظام المالي في أي اقتصاد، لما له من دور رئيسي في تنظيم النشاط المالي وتوجيه الموارد المالية، الأمر الذي يستدعي التطرق الى مفهومه.

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي

يعرف النظام المصرفي على أنه: مجموعة البنوك التي تمارس النشاط البنكي وفق الأصول والأعراف المصرفية وذلك تحت إشراف البنك المركزي.¹ ويعرف كذلك بأنه: " المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد ".²

يقصد بالنظام المصرفي: " مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي ".³

يمكن تعريف هذا النظام على أنه: الاطار التنظيمي والمؤسسي الذي ينسق بين البنوك والمؤسسات المالية والعملاء، حيث يهدف لتنظيم العمليات المالية وضمان استقرار الاقتصاد.

الفرع الثاني: خصائص النظام المصرفي

يمكن إبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية:⁴

– المصارف مؤسسات وساطة مالية بين أصحاب الفائض والعجز.

¹ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص146

² سليم عمر الحداد، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء – دراسة حالة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، ادارة أعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، ص8

³ يحيوي عبد الحفيظ، القانون المصرفي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى ماستر، العلوم التجارية، تسويق مصرفي، جامعة زيان عاشور بالجلفة،

الجزائر، 2019، ص07

⁴ طويل حدة، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود و البنوك، جامعة

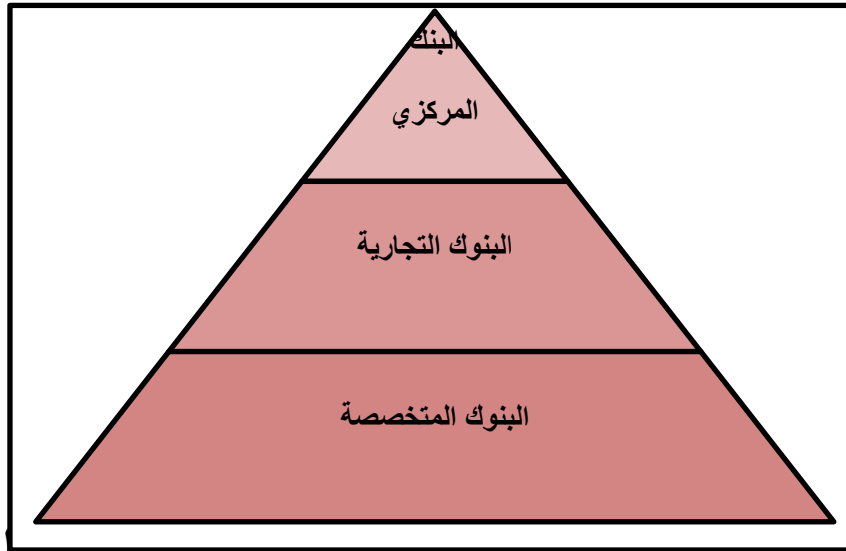
ميلة، الجزائر، 2023، ص ص4-5

- تكون المصارف تحت إشراف البنك المركزي وتلتزم بالتشريعات المصرفية.
- تعتمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.
- تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع في الاقراض، وتحقق فوائد من كونها وسيطة بين مقدم المال ومن يحتاجه.

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

يقوم النظام المصرفي على مجموعة من المكونات الأساسية تساهم في تعزيز الكفاءة المالية وتنظيم النشاط المصرفي بما يخدم التنمية الاقتصادية

الشكل رقم 4 : مكونات النظام المصرفي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: نصر ضو، نعيمة بالعيد، النظام المصرفي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة بنك الجزائر للفترة (2001-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2023، ص376

الفرع الأول: البنك المركزي

يمثل البنك المركزي الركيزة الأساسية للنظام المصرفي في أي دولة، إذ يتولى تنظيم النشاط المصرفي والإشراف عليه، بالإضافة الى ضبط السياسة النقدية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

أولاً: تعريف البنك المركزي

هو كيان يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، يقوم بجميع أعماله وفقاً لأحكام القانون، يعفى من جميع الضرائب والرسوم، ويهدف إلى المحافظة على استقرار العملة وضمان سلامة النظام.¹

ثانياً: خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية:²

- يحتل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي، نظراً لما يتمتع به من سلطة رقابية عليا على البنوك التجارية وغير التجارية، إضافة إلى احتكاره لسلطة إصدار النقود القانونية والتحكم في عرضها داخل الاقتصاد.
- يمتلك البنك المركزي القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، أي قادر على خلق النقود القانونية والتحكم في عرضها وتنظيم الائتمان، كما يتولى السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني وبالتالي فهو لا يعد مؤسسة نقدية عادية.
- ينفرد البنك المركزي عن المصارف الأخرى بكونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي وتشرف عليه وتشارك الحكومة في التخطيط والتنفيذ للسياسة النقدية من خلال أدوات التوجيه والرقابة.
- البنك المركزي لا يهدف لتحقيق الربح من خلال عملياته بل يعمل أساساً لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والاقتصادي، ويكون في الغالب مملوكاً للدولة.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية، من خلال التعامل مع الأموال وتسهيل العمليات المالية للأفراد والشركات.

أولاً: تعريف البنوك التجارية

هي مؤسسات مالية تعتمد على الأنشطة التجارية مثل قبول الودائع، فتح الاعتمادات، خصم الكمبيالات، إصدار خطابات الضمان، شراء وبيع العملات الأجنبية، وتقديم القروض قصيرة الأجل.³

¹ زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2008، ص 3

² بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد و القرض، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 16، جامعة بشار، الجزائر، 2012، ص 91

³ سامر بطرس جلد، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2009، ص 88

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

- تتميز البنوك التجارية بجملة من الخصائص التي تميز طبيعة نشاطها داخل النظام المصرفي وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹
- لا يمكن للبنوك التجارية ان تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي في حين أن هذا الأخير يحق له ممارسة الرقابة على المصارف عبر جهاز مختص.
 - تتنوع البنوك التجارية وتتعدد تبعا لاحتياجات السوق الائتمانية, الا أن البنك المركزي يبقى وحيدا.
 - تختلف النقود المصرفية الصادرة عن البنوك التجارية عن النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي فالأولى قابلة للتداول ضمن النظام المصرفي وغير نهائية, في حين النقود القانونية تتمتع بالاعتراف الرسمي والالتزام القانوني بفضل قوة التشريع.
 - تتجه البنوك التجارية لتمويل المشاريع الرأسمالية بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح مع تقليل التكاليف على عكس البنك المركزي.

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة

تلعب البنوك المتخصصة دورا في دعم قطاعات معينة من الاقتصاد, من خلال تقديم التمويل والخدمات المالية الموجهة لتلبية احتياجات هذه القطاعات.

أولاً: تعريف البنوك المتخصصة

هي المنشآت التي تتخصص في تمويل قطاع اقتصادي محدد أو عدة قطاعات لفترات متوسطة أو طويلة, على شكل قروض واستثمارات, على الرغم من أن معظم المصارف المتخصصة تسعى لتقديم خدمات مصرفية متنوعة بما في ذلك القصيرة الأجل في إطار النشاط المصرفي الشامل.²

ثانيا: خصائص البنوك المتخصصة

- تتميز البنوك المتخصصة بعدة خصائص تميزها عن البنوك الأخرى , و تتمثل فيما يلي:³
- التخصص في نشاط اقتصادي محدد, حيث أن البنوك المتخصصة تقوم بتمويل قطاعات محددة وتوجه مواردها نحو مجالات اقتصادية محددة, على سبيل المثال, تتولى البنوك الصناعية تمويل مشاريع القطاع

¹ طاهري الصديق, تقنيات و أعمال البنوك, مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD علوم اقتصادية, اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة الجزائر 3, الجزائر, 2018-2019, ص4-5

² فلاح حسن عداي الحسيني, مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري, إدارة البنوك, الطبعة الرابعة, دار وائل للنشر, عمان, 2008, ص14

³ نوي نور الدين, دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة ماجستير, علوم التسيير, النقود و المالية, جامعة الجزائر, 2008-2009

الصناعي، بينما البنوك الزراعية تركز على دعم الأنشطة الزراعية، وتختص البنوك العقارية بتمويل مشاريع البناء والإسكان، سواء من خلال تقديم القروض المباشرة أو المساهمة في التمويل.

- تميل البنوك المتخصصة الى توظيف مواردها في منح قروض طويلة الأجل، بما يتوافق مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمولها، على عكس البنوك التجارية التي تحدد آجال القروض بما يتناسب مع مدة الأموال المودعة لديها من قبل العملاء.

- لا يقتصر نشاط البنوك المتخصصة على الإقراض فحسب، بل يمتد ليشمل الاستثمار المباشر، سواء من خلال قيامها بمشاريع جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشاريع القائمة، بالإضافة الى تقديم الخبرات الفنية و المشورة في مجال التخصص.

- في الغالب ما تكون بعض أهداف البنوك المتخصصة أهداف قومية و اجتماعية، لذا قد تحظى بدعم الحكومة أو تمنحها قروضا طويلة الاجل بأسعار فائدة مميزة، على سبيل المثال تمنح البنوك العقارية قروضا بأسعار فائدة منخفضة جدا، وتعيد إقراضها لجمعيات تعاونية للإسكان بأسعار فائدة منخفضة.

وهذه المكونات تنظمها وتسيرها قوانين وأنظمة مصرفية دقيقة، تهدف الى ضبط عمل البنوك وتنظيم عمليات الإيداع والإقراض ومراقبة حركة النقود، بالإضافة الى تحديد مسؤوليات المؤسسات المالية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المودعين، بما يضمن استقرار النظام المصرفي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: وظائف النظام المصرفي وأهميته

الفرع الأول: وظائف النظام المصرفي

يقوم الجهاز المصرفي بتقديم العديد من الخدمات المتنوعة ومن وظائف النظام المصرفي ما يلي:¹

أولاً: المساعدة في تحقيق رؤوس الأموال

يتحقق ذلك من خلال قيام البنوك بعمليات الايداع ثم توظيف هذه الموارد في مختلف الأنشطة التمويلية بشكل منظم ومتكامل، حيث تعمل على التوفيق بين رغبات أصحاب الفائض المالي من جهة وأصحاب العجز المالي من جهة أخرى، ولولا وجود هذه المؤسسات المالية، لكان حصول الأفراد أو المؤسسات على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم يتطلب جهدا كبيرا ووقتا أطول للبحث عن مصادر التمويل المناسبة.

¹ أسماء حدانة، مقياس النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة

محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص6

ثانيا: دعم جهود الاستثمار وترويج المشروعات

تتحمل البنوك مسؤولية دعم الثقة في عملية تمويل المشاريع الكبرى ذات المخاطر المرتفعة، وذلك من خلال مساهمتها في الترويج للمشروعات، أو المشاركة فيها عبر الاستثمارات المباشرة، أو تقديم القروض الفردية، إضافة إلى تنظيم القروض المشتركة التي تشترك فيها عدة بنوك لتمويل المشاريع الكبيرة.

ثالثا: تقديم الائتمان

تتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسات المالية في توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين، ووفقا للنظرية الحديثة للوساطة المالية، تعد هذه المؤسسات قناة رئيسية لانتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى المقترضين، من خلال تجميع المدخرات وتوفيرها في شكل قروض مقابل فائدة وهناك وظائف أخرى تتمثل في:¹

رابعا: تقليل حجم المخاطرة

تؤدي البنوك دورا مهما في الحد من المخاطر التي قد يواجهها المدخرون عند توظيف أموالهم بصورة مباشرة لدى الأفراد أو المؤسسات، إذ أن المدخر غالبا ما يفتقر إلى الوقت الكافي أو الخبرة المتخصصة التي تمكنه من ممارسة عمليات الاقتراض أو الاستثمار بكفاءة، لذلك يتولى النظام المصرفي هذه المهمة مستفيدا من خبرته وقدرته على دراسة المخاطر الائتمانية ومتابعة عمليات التمويل بما يساهم في ضمان استرداد الأموال.

خامسا: توفير السيولة

عند مواجهة المؤسسات المالية والمصرفية لعمليات سحب الودائع، فإن هذه العمليات غالبا ما تتم في حدود السيولة المتاحة لديها، سواء من النقدية المتوفرة أو من الودائع الجديدة الواردة إليها، ويعود ذلك إلى أن المدخرين يشاركون في النشاط الاقتصادي وهم على يقين بإمكانية سحب جزء من أموالهم المودعة أو إضافة ودائع جديدة في أي وقت، الأمر الذي يعزز الثقة في الجهاز المصرفي ويضمن استمرارية نشاطه.

سادسا: تعدد وتنوع الاوعية وآجال الاستحقاق

تعمل المؤسسات المالية على تنويع استثماراتها وفق آجال استحقاق مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، سواء في شكل قروض أو أدوات ادخارية، وذلك بهدف تقليل مستوى المخاطر وتحقيق قدر أكبر من العائد، ويسهم هذا التنويع في تحسين إدارة الموارد المالية وضمان تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

¹ طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 6-7

الفرع الثاني: أهمية النظام المصرفي

يكسب النظام المصرفي أهمية كبيرة لدوره في دعم الاقتصاد وتسيير النشاط المالي للمجتمع, وذلك من خلال ما يلي:¹

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين, حيث أن البنوك وسيطة بين رؤوس أموال تبحث عن مجالات استثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر عبر فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- تشجيع الاسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الاصول المالية التي يتجنبها الأفراد خوفا من المخاطرة كما أنها تلعب دورا أساسيا في النقل من حجم البطالة من خلال التوظيف الكامل.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات, وهذا يرجع بالنفع على المجتمع حيث يؤدي الى زيادة فرص التشغيل.

¹ هدى زمولي, عواطف مطرف, مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطور الانظمة المالية و المصرفية, مجلة دراسات في الاقتصاد, ادارة الاعمال,

مجلد 04, العدد 02, جامعة باجي مختار - عنابة, الجزائر, ص 270

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستقرار المصرفي

يعد الاستقرار المصرفي من الركائز الأساسية في النظام المالي حيث يهدف الى تجنب الوقوع في الأزمات المصرفية وحتى المالية وذلك من خلال تعزيز دور البنوك وتحسين أدائها. من خلال هذا المبحث سنتطرق الى أهم مفاهيم الاستقرار المصرفي من مفهومه ومؤشرات قياسه الى الآليات المتبعة من أجل تحقيقه .

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي

يمكن تعريف الاستقرار المصرفي بأنه "الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية، إذ يكون إجمالي الموجودات أصغر من إجمالي الديون".¹

كما يمكن تعريفه بأنه "تمكن المؤسسات المصرفية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية".² ويمكن تعريفه أيضا "هو قدرة المصرف على مواجهة أي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف ويكون قادر على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية".³

ومن خلال ما سبق يمكن تعرف الاستقرار المصرفي على أنه الحالة التي يكون فيها القطاع المصرفي قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية والمحافظة على قيمة أصوله بما يفوق ديونه، مع امتلاكه القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات المالية دون أن يتعرض لاختلالات جوهرية تعيق أداء وظائفه الأساسية لاسيما وظيفة الوساطة المالية وتوزيع المدخرات على الاستثمارات بكفاءة.

¹ مريم قاسمي، روفية ضيف، "تحليل العلاقة بين التمويل الرقمي و الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في الجزائر للفترة 2016-2021" مجلة

اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد 08، العدد 02، سنة 2023، جامعة عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، ص 18

² بن معتوق صابر، "دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني" مجلة آفاق علوم الادارة و

الاقتصاد، المجلد 05، العدد 01، سنة 2021، جامعة محم البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، ص 304

³ أمينة ولد عوالي، صادق صفوح "تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2017، دفا تر

البحوث العلمية ، المجلد 09، العدد 02، سنة 2021، جامعة اسطمبولي، معسكر، الجزائر ص 304

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي

- تجلى أهمية الاستقرار المصرفي في حماية النظام المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وحمايته وتكمن هذه الأهمية في:¹
- يقوم النظام المصرفي بدور الوسيط المالي من خلال نقل الأموال من أصحاب الفائض المالي الى أصحاب العجز المالي، وذلك من عبر استقبال الودائع ومنح القروض للأفراد والمؤسسات، حيث يوجه جزء معتبر من هذه القروض الى تمويل الأنشطة الاستثمارية.
 - يلعب الاستقرار المصرفي دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية نظرا لما يقدمه القطاع المصرفي من تمويلات وخدمات أساسية لمختلف القطاعات الانتاجية.
 - يساهم الاستقرار المصرفي في الحد من التقلبات والاضطرابات المالية إذ يعتمد على استقرار مكونات النظام المالي والأسواق المرتبطة به، مما يساعد على تفادي الأزمات المالية.
 - يعكس الاستقرار المصرفي متانة المؤسسات المصرفية وكفاءتها في أداء وظائفها، وقدرتها على العمل بسلامة وفعالية.
 - يساعد الاستقرار المصرفي على تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية وتوزيعها، كما يحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات ويعزز سرعة تنفيذ المدفوعات ويقلل من انحراف الأسعار عن قيمتها الحقيقية.
 - يعزز الاستقرار المصرفي ثقة المستثمرين والمتعاملين في النظام المالي، كما يساهم في توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية خاصة لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - يوفر القطاع المصرفي خدمات أساسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، في حين أن اختلاله قد يؤدي الى أزمات اقتصادية ومالية كما حدث في بعض الأزمات العالمية.

الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المصرفي

يهدف الاستقرار المصرفي الي تحقيق النقاط التالية:²

أولاً: تحقيق تضخم منخفض ومستقر

يعد التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاقتصاد وتؤثر فيه، إذ أن استقرار معدلاته عند مستويات منخفضة يعد أمراً مرغوباً لتحقيق التوازن الاقتصادي، وقد ينتج التضخم عن عدم

¹ أنور عبد الكريم جواد صالح، هدى محمد سليم، دور ادارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 86، سنة 2024، ص208، 209

² مريم قاسمي، ضيف روفية، مرجع سبق ذكره، ص18، 19

التوازن بين العرض والطلب، أو نتيجة اختلال في هيكل الاقتصاد الوطني، أو بسبب أزمات أو صدمات مالية واقتصادية مختلفة.

الحفاظ على مستويات تضخم منخفضة هدفا مهما للاستقرار المصرفي، لأنه يساعد البنوك على العمل في بيئة اقتصادية مستقرة تقل فيها المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار.

ثانيا: مؤسسات وأسواق مالية مستقر

تعد الأسواق المالية أداة أساسية لتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات بهدف توجيهها نحو تمويل الاستثمارات، خاصة المشاريع الكبرى التي تتميز بارتفاع حجم الانتاج وانخفاض تكاليف الوحدة المنتجة، مما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ولتحقيق استقرار الأسواق والمؤسسات المالية ينبغي توفر مستوى عال من الشفافية في المعاملات مما يعزز ثقة المتعاملين ويشجعهم على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار، كما تلعب المصارف دور الوسيط المالي من خلال توظيف المدخرات في مختلف الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات، الأمر الذي يهيئ بيئة مناسبة للاستثمار ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي، وهو ما ينعكس بدوره إيجابا على الاستقرار المصرفي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة باستقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة.

إن استقرار المؤسسات والأسواق المالية يمثل هدفا أساسيا للاستقرار المصرفي لأنه يعزز الثقة في النظام المالي والمصرفي ويدعم قدرته على تمويل الأنشطة الاقتصادية.

ثالثا: أسعار فائدة مستقرة

تعد أسعار الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة، كما تمثل مؤشرا أساسيا في تحليل الاتجاهات العامة للأسواق، وتستخدم أسعار الفائدة كأداة فعالة ضمن السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتنظيم حركة الاستثمار والادخار داخل الاقتصاد.

ولهذا فإن استقرار أسعار الفائدة يعد هدفا مهما للاستقرار المصرفي، لأنه يساعد البنوك على إدارة عمليات الاقتراض والاستثمار بكفاءة ويحد من المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق.

رابعا: استقرار أسعار الصرف

يرتبط سعر الصرف ارتباطا وثيقا بتدفقات رؤوس الأموال بين الدول، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي غالبا إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة، ويترتب عن ذلك زيادة عرض العملات الأجنبية وبالتالي فإن حركة رؤوس الأموال تلعب دورا مهما في التأثير على أسعار الصرف، في حين تمثل أسعار الفائدة الحلقة الأساسية التي تربط بين هذين المتغيرين.

خامسا: نمو اقتصادي حقيقي مستقر

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها كونه مؤشرا مهما يعكس مستوى الرفاهية والتقدم الاقتصادي، ويكون النمو الاقتصادي مستقرا عندما تسجل معدلاته السنوية توازنا دون حدوث تقلبات أو اضطرابات كبيرة، ويتحقق هذا الاستقرار من خلال تحقيق زيادات مستدامة في الانتاج والدخل والاستثمار بما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية .

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المصرفي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الاول: مؤشرات الاستقرار المصرفي

من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المصرفي ما يلي:

أولاً: الموجودات

تمثل الموجودات مجموع المنافع الاقتصادية التي يتوقع أن تعود على المؤسسة في المستقبل، أو الحقوق التي اكتسبتها نتيجة تعاملات وأحداث مالية سابقة أو جارية. وتعد جودة هذه الموجودات عنصرا أساسيا في تقييم متانة المركز المالي للمؤسسة، إذ ترتبط مصداقية معدلات كفاية رأس المال ارتباطا مباشرا بسلامة الأصول وتركيباتها. كما أن درجة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية تتأثر بطبيعة هذه الموجودات ومستوى قابليتها للتحويل النقدي عند الحاجة. وتعكس سياسات الإقراض وحجم التوسع فيه إضافة الى مؤشرات ترتبط بمستوى اقتراض المؤسسة، لما لذلك من دلالة على مستوى المخاطر الكامنة في هيكل أصولها.¹

ثانياً: المطلوبات

تعكس المطلوبات مصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف في تمويل أصولها، إذ تمثل الالتزامات التي تتحصل عليها من الغير بهدف توظيفها وتحقيق عائد يساهم في تعظيم الربحية. وتسعى إدارة المصرف الى استقطاب هذه الموارد بأقل تكلفة ممكنة لضمان تحسين هامش الربح². وتتكون المطلوبات أساسا من رأس المال والاحتياطات والودائع :

¹ ميساء سعد جواد حبي، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، شهادة ماجستير في

العلوم المالية و المصرفية، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كربلاء، العراق سنة 2013، ص 56

² ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل علاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الادارة و

الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كربلاء، العراق، سنة 2019، ص 69

أ- رأس المال:

تعد نسبة كفاية رأس المال من المفاهيم الأساسية في العمل المصرفي، حيث تقيس مدى كفاية رأس مال البنك مقارنة بحجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها، وقد حددت اتفاقية بازل معياراً دولياً لاحتساب هذه مع التوصية بحد أدنى ينبغي على البنوك الالتزام به، حيث يساهم الالتزام بهذا الحد في تعزيز الاستقرار وكفاءة النظام المالي من خلال تقليل احتمالية تعرض البنوك للإفلاس إذ أن تعثر أحد البنوك قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المالي، الأمر الذي ينعكس سلباً على بقية البنوك ويؤثر على استقرار الأسواق المالية لذلك يعد عنصران مهماً لضمان سلامة المؤسسات المصرفية واستقرار النظام المالي بشكل عام.¹

ب - الاحتياطي القانوني:

تتمثل نسبة الاحتياطي القانوني النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي حيث يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً لسياساته النقدية الهادفة إلى تنظيم النشاط المصرفي، وتعد نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المهمة في السياسة النقدية، إذ تؤثر في قدرة البنوك على منح الائتمان كما يساهم في حماية حقوق المودعين في حالة تعرض المصرف للإفلاس ويمكن تعريفها بأنها نسبة من ودائع البنوك يفرض البنك المركزي الاحتفاظ بها كاحتياطي إلزامي غير قابل للتصرف بهدف التحكم في حجم السيولة والقدرة على خلق الائتمان داخل الجهاز المصرفي.²

ج- الودائع:

" تعرف الوديعة بأنها هي إجمالي الأموال التي يضعها الأفراد في الحسابات المصرفية، وتعد الودائع المصدر الرئيسي للقطاع المصرفي لإقراض الأموال وتداول الائتمان في الاقتصاد يتم كسب الفوائد والإيرادات على هذه القروض التي تعد مصادر ربحية المصارف التجارية، وأن الودائع هي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية ولها تأثير إيجابي على الربحية".³

ثالثاً: الربحية

¹ إبراهيم اسماعيل خليفة، وآخرون، أثر الصدمات النقدية على كفاية رأس المال المصرفي العراقي للفترة 2004-2022، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 5، العدد 4، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق، سنة 2024، ص ص 90-91

² ضياء عبد الرزاق حسن، أثر استقلالية التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المصرفية، مجلة AL-KUT للعلوم الاقتصادية والإدارية، سنة 2023، ص 205

³ رويدة عبد الحسن فليح، حيدر حمودي علي الزبيدي، "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 2، جامعة الكوفة، العراق، سنة 2025، ص

تعد الربحية مؤشرا يعكس قدرة المصرف على توليد الدخل من موارده المتاحة، وهي من أكثر المفاهيم تعقيدا من حيث التعريف والقياس، لعدم وجود معيار دقيق يحدد بشكل قاطع متى يكون المصرف في وضع ربحي. فكثير من القرارات الاستثمارية قد تؤدي الى انخفاض الأرباح في الأجل القصير مقابل تحقيق عوائد أكبر مستقبلا، كما هو الحال عند تقديم خدمات جديدة تتطلب تكاليف مرتفعة في بدايتها، ويعتبر معدل العائد على حقوق المساهمين ومن أهم مؤشرات الربحية لكونه يقيس مدى تحقيق المصرف لعائد على أموال المالكين وتعظيم ثرواتهم، كما كفاءة الإدارة غير أن ارتفاعه قد يرتبط بزيادة المخاطر الناتجة عن الرافعة المالية في حين يشير انخفاضه الى تبني سياسة تمويلية أكثر تحفظا.¹

رابعاً: السيولة المصرفية

تعرف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على تلبية التزاماته عند تواريخ استحقاقها، من خلال ما يتوافر لديه من نقد وموجودات سريعة التحول الى نقد، كما تعكس قدرته على توفير التمويل للمؤسسات المالية الأخرى والمساهمة في دعم أنشطتها بشروط مناسبة، ويتحدد مستوى السيولة بمدى كفاية الموارد النقدية مقارنة بالمطلوبات المستحقة، وذلك من خلال قدرة المصرف على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وضمان توافر الأموال في الوقت والحجم المناسبين، بما يحافظ على ملأته المالية واستقراره.²

خامساً: كفاية رأس المال

يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة المؤسسات المالية، ولاسيما المصارف على امتصاص الصدمات المحتملة التي تؤثر في عناصر ميزانياتها العمومية، وتبرز أهميته في كونه يأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف إضافة الى مخاطر خارج الميزانية كالمخاطر المرتبطة بالمتاجرة بالمشتقات المالية، وقد اكتسب قياس كفاية رأس المال أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة على الصعيد الدولي لما يوفره من مؤشرات دقيقة تساعد السلطات الرقابية والإدارات المصرفية على تقييم مدى متانة المركز المالي للمصرف.³

¹ أحمد حسين بثال، فيصل غازي فيصل، قياس و تحليل أثر المنافسة المصرفية في المؤشرات الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد ٠٢، العدد ٠٢، سنة ٢٠٢١، ص ٤٠

² صلاح الدين محمد أمين الامام، رقية عبد الخضر شنيث الخزعلي، "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية " بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٢، العدد ٤١، ٢٠١٧، ص ١١٣

³ مها الرباعي، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال ٢٠٠٩-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٢، ص ٥٥

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الاستقرار المصرفي يمكن تحديدها كما يلي:¹

- اختلال التوازنات المالية داخل البنوك والمؤسسات المالية، وما يصاحبه من توجهات غير مدروسة نحو تحمل مستويات مرتفعة من المخاطر.
- اضطرابات الأسواق المالية وغياب الاستقرار النقدي وهو ما ينعكس في تراجع قيم الأصول وارتفاع معدلات التضخم.
- ضعف الأطر الرقابية والتشريعية وعدم فعاليتها في ضبط وتنظيم نشاط القطاع المصرفي.
- العوامل الخارجية التي تقع خارج نطاق عمل البنوك، لكنها تؤثر بصورة غير مباشرة على استقرارها، مثل تقلبات الناتج المحلي

و يمكن تصنيف هذه العوامل حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : العوامل المؤثرة على القطاع المصرفي

العوامل المتعلقة بالاقتصاد الخارجي	العوامل المتعلقة بالاقتصاد والمحلي	العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي
- تدهور شروط التجارة وسعر الصرف الحقيقي - التقلب في أسعار الفائدة عالميا وتحركات تدفقات رؤوس الأموال	- التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم - الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للتدفقات المالية وانهار أسعار الأصول	- عدم وجود اتساق بين جانبي الأصول والخصوم - التحرر المالي دون الاستعداد الكافي - التدخل الحكومي الكبير - ضعف الأطر المحاسبية والقانونية والرقابية - درجة تركيز القطاع المصرفي

المصدر: علي بن ساحة و آخرون، "تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي و القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة البنوك المصرفية" مجلة الدراسات المالية و المحاسبية العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2014، ص 124

¹ علي بن ساحة و آخرون، "تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي و القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة البنوك المصرفية" مجلة الدراسات المالية و المحاسبية العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2014، ص 124

المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات مواجهة الازمات المالية لإرساء أسس الاستقرار

المصرفي

الفرع الأول: آليات الاستقرار المصرفي

يتحقق الاستقرار المصرفي عبر مجموعة من الآليات الرقابية والاحترازية التي تهدف الى تعزيز متانة المصارف والحد من المخاطر، تتمثل في:

أولاً: التأمين على الودائع

يعد التأمين على الودائع آلية تهدف الى حماية أموال المودعين من خلال ضمان تعويضهم بشكل كلي أو جزئي في حالة تعرض البنك الذي يحتفظ بودائعهم للتعثر المالي أو التوقف عن الوفاء بالتزاماته ويتم ذلك من خلال إنشاء صندوق خاص لتأمين الودائع، يمول عادة بواسطة اشتراكات أو مساهمات إلزامية تسددها البنوك المدرجة ضمن النظام المالي، وذلك وفق إطار قانوني أو تنظيمي ينظم عمله، ويساهم هذا النظام في تدعيم الثقة في القطاع المصرفي، والحد من حالات الذعر بين المودعين، بما يعزز استقرار الجهاز البنكي ويقلل من تأثير الأزمات المفاجئة.¹

ثانياً: المقرض ذو الملجأ الأخير

يلعب البنك المركزي عدة وظائف في الاقتصاد فيشرف على النظام النقدي وبحرص على إرساء السياسة النقدية، وكونه على رأس الجهاز المصرفي فمن وظائفه إعادة تمويل البنوك، رقابتها والاشراف عليها، وانطلاقاً من موقعه على رأس الجهاز المصرفي، يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض ذو الملجأ الأخير، إذ يتدخل في أوقات الأزمات لتوفير السيولة الضرورية للمصارف، بهدف احتواء الاضطرابات ومنع انتقال العدوى المالية، بما يضمن استمرارية النشاط المصرفي وحماية الاستقرار العام للنظام المالي.²

ثالثاً: الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة

تهدف المصرفية الى تكريس دعائم الاستقرار داخل القطاع المصرفي عبر وضع قواعد ومعايير تضمن سلامة النشاط البنكي. وتحقيق ذلك من خلال تعزيز التنسيق بين الهيئات الرقابية الوطنية، الى جانب التعاون مع السلطات الاشرافية الخارجية، بما يسمح بتطوير منظومة رقابية أكثر كفاءة وفاعلية، كما يقوم النظام الرقابي على اعتماد معايير واضحة تساهم في حماية أموال المودعين ومصالح المستثمرين، وهو ما

¹ ليلي جودي، فلة عاشور، "دور نظام التأمين على الودائع في ادارة الخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2020، ص 03

² حمزة عمي سعيد، "دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص 102

يعزز الثقة في المؤسسات المصرفية وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، ويدعم استقرار الأسواق المالية وعليه فإن فعالية الإشراف المصرفي ترتبط بمدى توفر إطار مؤسسي قوي يمكن من احتواء الصدمات والتعامل مع تداعياتها بكفاءة، وقد بينت التجارب الدولية أن الأنظمة التي تعتمد رقابة صارمة وأجهزة إشراف مؤهلة تكون أكثر قدرة على مواجهة الاضطرابات وتعزيز استقرار القطاع المصرفي.¹

رابعاً: رأس المال

"يعتبر من أهم الأدوات الوقائية والتدابير الاحترازية المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي باعتباره الضمانة الأولى تجاه الزبائن والغير أمام تعدد المخاطر واتساع نطاقها بما يرسى لمزيد من الأمان والثقة لدى المودعين فضلاً على أنه يعد جدار حماية تجاه جميع الخسائر لاسيما غير المتوقعة كما أن توفر رأس مال مرتفع لدى الجهاز المصرفي يوسع امكانيات الاستثمار وما ذلك من آثار على جميع نواحي الاقتصاد".²

الفرع الثاني: استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية لإرساء أسس الاستقرار المصرفي

تلعب الأزمات المالية دوراً مهماً في التأثير على الأوضاع الاقتصادية، إذ تؤدي إلى اضطراب الاستقرار المالي والمصرفي، سنتطرق إلى أهم الاستراتيجيات الممكنة اعتماداً لمواجهة الالتزامات المالية فيما يلي:

أولاً: إدارة المخاطر المصرفية

تلعب إدارة المخاطر دوراً أساسياً في تحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها، ووضع سياسات وإجراءات مناسبة للحد منها، إضافة إلى اعتماد التنويع والتخفيف من المخاطر، كما تساهم المراقبة المستمرة والامتثال للمعايير التنظيمية، إلى جانب تطوير ثقافة إدارة المخاطر والتحليل الدوري للأداء المالي في تعزيز استقرار البنوك وتمكينها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة، إذ تعد إدارة المخاطر عملية مستمرة تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية مع الحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.³

¹ ناصر دادي، حمزة عمي سعيد، "الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-score" مجلة الإصلاحات

الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 17، سنة 2014، ص ص 19، 20.

² أسماء سفاري، آسيا بن داية، مرجع سبق ذكره ص 81

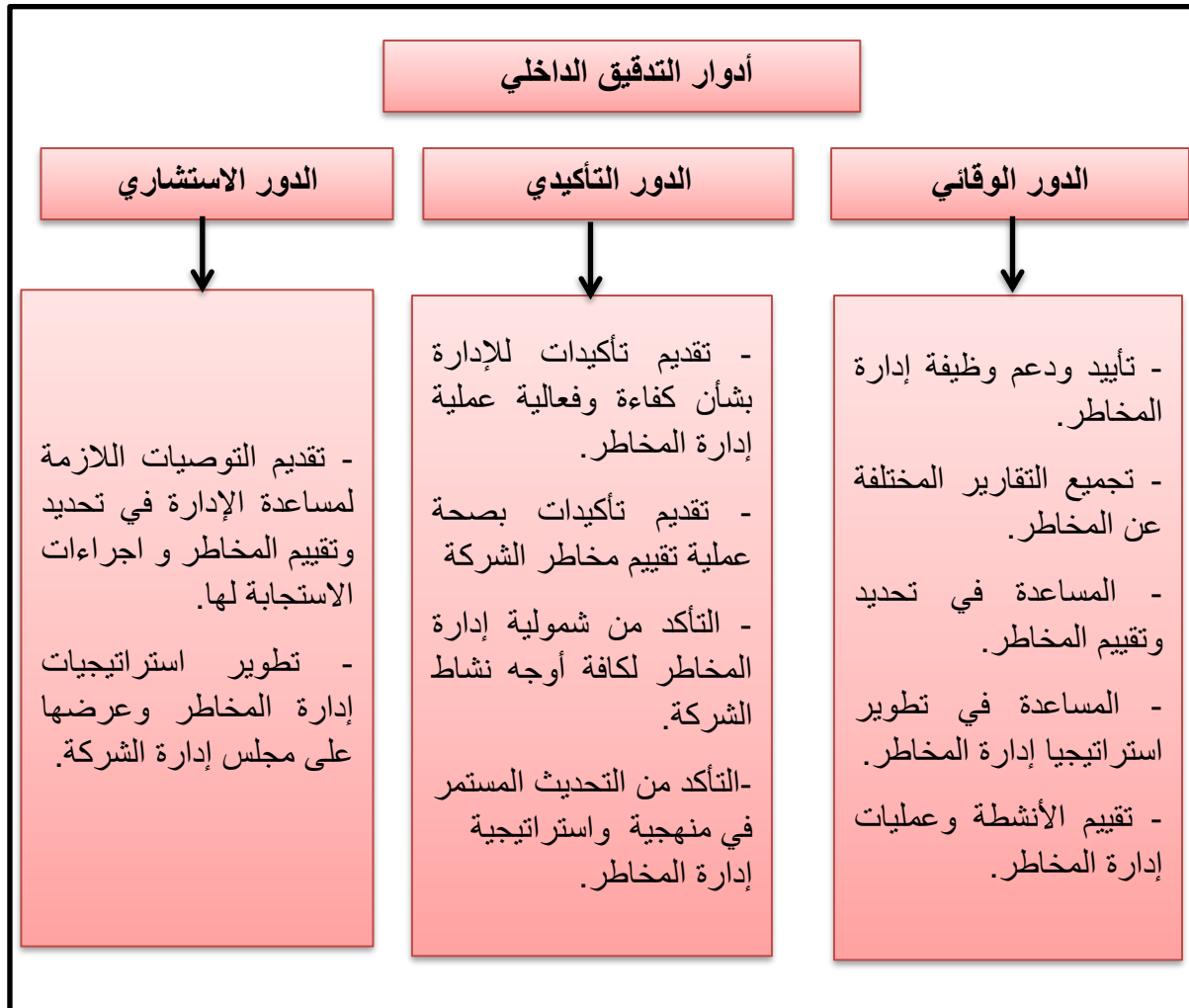
³ رحمة مرنيذ، تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، شعبة مالية و محاسبة، تخصص مالية بنوك، جامعة

قائمة، الجزائر، 2024-2025، ص 163

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المصرفي

يساهم التدقيق الداخلي بدور مهم في تعزيز ادارة المخاطر داخل المؤسسة, من خلال تقييم فعالية أنظمة الرقابة والتأكد من سلامة الاجراءات المتبعة في مختلف الأنشطة, ويمكن تصنيف أدوار التدقيق الداخلي في مجال إدارة المخاطر الى ثلاث أدوار رئيسية: الدور الوقائي الذي يهدف الى منع حدوث المخاطر قبل وقوعها, الدور التأكيدي الذي يركز على التحقق من فعالية نظم الرقابة وإدارة المخاطر, الدور الاستشاري الذي يتمثل في تقديم التوصيات والمقترحات للإدارة من أجل تحسين أساليب إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة¹. يبين الشكل التالي طبيعة هذه الأدوار بشكل أوضح

الشكل رقم 5 : أدوار التدقيق البنكي في ادارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المصرفي



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على : رحمة مرنيذ, تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي دراسة قياسية, أطروحة دكتوراه, شعبة علوم

مالية و محاسبة, تخصص مالية البنوك , جامعة قالمه, الجزائر , 2024-2025, ص168

¹ المرجع السابق, ص168

ثالثاً: التحوط ضد المخاطر المالية وتشمل: ¹

أ- أدوات التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة

- تهدف هذه الأدوات الى حماية المؤسسات المالية من تأثير تقلبات أسعار الفائدة وتقليل الخسائر المحتملة، وتساعد البنوك على تحقيق استقرار مالي طويل الأجل وتشمل:
- مبادلة سعر الفائدة وهي أداة مالية لتبادل التدفقات النقدية بين طرفي بناء على أسعار فائدة مختلفة.
- تثبيت معدل الفائدة المستقبلية يحمي البنك من المخاطر المفاجئة المرتبطة بتغير أسعار الفائدة ويعزز استقرارها المالي.
- تأمين معدل الفائدة يستخدم لتفادي تأثير الزيادات المفاجئة على تكلفة التمويل، والحفاظ على السيطرة على النفقات.

ب- أدوات التحوط ضد مخاطر السيولة

- تساعد على الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لتمكين البنوك من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك على عدة اجراءات، منها :
- الاستثمار في الأصول السائلة وذلك بالاحتفاظ بأصول يمكن تحويلها بسرعة الى نقد دون خسائر كبيرة.
- إنشاء صناديق أو احتياطات للسيولة حيث تحتفظ البنوك باحتياطات مالية مخصصة لمواجهة الأزمات أو الظروف الطارئة.
- خطوط التغطية البنكية وهي اتفاقيات تمويل مسبقة مع البنوك تتيح للبنك الحصول على سيولة إضافية عند الحاجة.
- حث المساهمين على رفع رأس المال الوقائي وذلك من خلال زيادة رأس مال البنك لتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر وتحمل الخسائر المحتملة.

ج- أدوات التحوط من مخاطر الائتمان

- تساهم المتابعة الدورية للديون والتحكم في مخاطر التركيز بشكل كبير في تقليل المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية مما يساعدها على الحفاظ على استقرارها المالي والتشغيلي ويتم ذلك من خلال:
- المراقبة المستمر للديون وخاصة الديون المشكوك في تحصيلها من حيث القيم والكمية.
- التحكم في مخاطر التركيز بتجنب تركز القروض أو الاستثمارات في قطاع اقتصادي واحد أو لدى عدد محدود من العملاء.

¹ المرجع السابق، ص 170

المبحث الثالث: أثر الشمول المالي والأهداف الاستراتيجية له في النظم المصرفية

يتناول هذا المبحث أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، إضافة إلى الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها بالنظم المصرفية.

المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي

يبرز الشمول المالي كأحد العوامل المحورية التي تؤثر على استقرار النظام المصرفي، حيث يصعب تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي في حين أنه لا تزال فئات من المجتمع لا تصلها الخدمات المالية كما أن هناك صعوبة في تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مصرفي، وعليه تتناول هذه الجزئية دراسة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي باعتباره المكون الأكبر والأكثر تأثيراً ضمن القطاع المالي.

الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أولاً: أوجه تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

- يتجلى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي من خلال عدة أوجه مختلفة، وفي هذا السياق سيتم التطرق لأبرز الجوانب التي يعكس من خلالها الشمول المالي أثره على القطاع المصرفي:¹
- الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
 - الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة تنصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي.
 - تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يؤثر على أوضاع السيولة إيجاباً وبالتالي يدعم الاستقرار المالي عامة.
 - الشمول المالي يدعم فعالية السياسة النقدية وبالتالي تنويع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر.
 - الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها.

¹ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي،

ثانياً: قنوات انتقال آثار الشمول المالي

الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي من خلال ثلاث قنوات رئيسية، أولها تنويع الموجودات المصرفية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة الى تقليل المخاطر الاجمالية لمحافظ البنوك نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض، مما يحد من تقلبات الاداء المالي للبنوك ويعزز استقرار النظام المالي ككل، أما القناة الثانية فتتمثل في زيادة الادخارات الصغيرة، والتي توسع قاعدة الودائع البنكية وترفع مستويات الاستقرار، مما يقلل اعتماد المصارف على التمويل الغير اساسي الذي يميل الى أن يكون اكثر تقلباً خلال الأزمات، وبالتالي يحد من المخاطر الدورية، والقناة الثالثة فترتبط بتحسين كفاءة انتقال السياسة النقدية، حيث يساهم الشمول المالي بفعالية في تعزيز قدرة النظام المصرفي على نقل آثار السياسة النقدية الى الاقتصاد، وهو عامل إيجابي يدعم الاستقرار المالي.¹

الفرع الثاني: التأثيرات السلبية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي:

بالرغم من تعدد الآثار الايجابية للشمول المالي على الاستقرار المالي والمصرفي، إلا أن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية تؤدي بالاستقرار المالي والمصرفي لعدة مخاطر، أهم هذه الآثار ما يأتي:²

- إن زيادة مستويات الشمول المالي عن طريق توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي الى انخفاض معايير الاقراض لاسيما في حال استعانة المصارف التجارية بمصادر خارجية في أداء أعمالها المختلفة كتحقيق الائتمان من أجل الوصول الى المقترضين الصغار مما قد يؤدي لارتفاع المخاطر التي تواجه سمعتها ومن ثم زعزعة الثقة بها وتعرض استقرارها للخطر.
- عندما تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بعمليات اقراض غير منظمة بشكل صحيح، هذا يؤدي للتخفيف من الفاعلية الإجمالية للتنظيم الاقتصادي وزيادة مخاطر النظام المالي.
- اختلاف خصائص بعض الزبائن المستبدين عن الزبائن الحاليين من ناحية الخدمات المالية التي توفرها المصارف قد يحملها أعباء اضافية ويدفعها الى ابتكار منتجات وخدمات تتلاءم وخصوصية هذا النوع الذي يستهدفه الشمول المالي وبالرغم من أن هذا الامر يعد إيجابياً للمصارف التي تنتهج خاصية التنويع إلا أنه قد يؤدي الى ضرورة رفع تكاليف الخدمات والمنتجات والذي لا يعد في صالح الفئات المهمشة والضعيفة مما قد يؤدي لمزيد من الاستبعاد عوض الشمول.

¹ بشار العراقي، زهراء النعيمي، الشمول المالي و اثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، العدد 02، أربيل، العراق،

2018، ص 110

² أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي،

المجلد 11، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 84

- تحميل الجهات الرقابية في المصارف مزيدا من المسؤولية لاسيما في مجال تحديد هويات الزبائن ومواقعهم، قدراتهم، ودرجة انضباطهم وما لذلك كم آثار على ارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة.

المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي بالنظم المصرفية

مع تصاعد الاهتمام العالمي بتوسع الشمول المالي تأسست تحالفات دولية تضم الهيئات والمؤسسات المالية للعمل بشكل منسق وفق آليات موحدة تهدف الى تعظيم فوائد هذا الشمول، حيث سعت العديد من الدول الى جعله جزء من أهدافها الاستراتيجية الوطنية لبناء نظام مصرفي شامل وفعال، نظرا لارتباطه المباشر بالأهداف الجوهرية للقطاع المالي والمصرفي، ويبرز من هذا التوجه أهمية الشمول المالي كركيزة أساسية لدعم صلابة النظام المصرفي وضمان استقراره¹:

- تحسين الأداء المصرفي يؤدي الى توسيع النفاذ للخدمات المالية وتمكين البنوك من استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة يعزز الربحية ويزيد كفاءة تخصيص الموارد، مع الحفاظ على معايير السلامة المصرفية وكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر.

- تعزيز الوساطة المالية، إدارة المخاطر، منح الائتمان، تحسين وسائل الدفع وإدماج الأفراد ضمن القنوات الرسمية يزيد من قاعدة العملاء والودائع لدى البنوك وهذا يرفع من كفاءة البنوك وقدرتها على الصمود أمام الصدمات المالية.

- المنافسة المتزايدة من شركات التكنولوجيا المالية تتطلب تبني الحلول الرقمية الحديثة، تحسين جودة الخدمات وتطوير منتجات مصرفية جديدة لتوسيع الوصول الى الخدمات المالية ما يعزز كفاءة القطاع المصرفي ويدعم استقراره.

- الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية واستقطاب عملاء جدد مرتبط بتقديم خدمات متنوعة وعالية الجودة لتلبية احتياجاتهم مع استخدام القنوات الإلكترونية لضمان الوصول في الوقت والمكان المناسبين وبأقل تكلفة مما يعزز العمق المالي ويدعم استقرار النظام المصرفي.

¹ أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،

خلاصة

مما سبق نستنتج أن موضوع الاستقرار المصرفي من أهم المواضيع بالغة الأهمية، حيث أن هذا الفصل يشكل الإطار النظري والعلمي لهذا الموضوع، ابتداءً باستعراض مفهوم للنظام المصرفي، ثم التعرف على أبرز مكوناته، كما تم التطرق لسرد أهميته الجوهرية التي تنظم وتسير عمل المؤسسات النقدية والتي تعد المحرك الأساسي للاستقرار المصرفي.

في نفس الوقت، يستعرض الفصل مفهوم الاستقرار المصرفي ويبرز أهميته، متطرقاً إلى مؤشرات قياسه والعوامل المؤثرة فيه ومن ثم استعراض الآليات التي من شأنها تعزيز الاستقرار المصرفي.

في الأخير تم ربط الاستقرار المصرفي بالشمول المالي في سياق يحلل العلاقة بين المتغيرين وكيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، حيث تبين أن العلاقة بينهما علاقة تكاملية، إذ أن حدوث أي اضطراب أو استقرار في أحدهما ينعكس مباشرة على الآخر، وهكذا تمهد هذه العلاقة النظرية بين المتغيرين الطريق للانتقال إلى الدراسة التطبيقية في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لدور الشمول

المالي في تعزيز الاستقرار

المصرفي في الجزائر

والسعودية

تمهيد

تعد كل من الجزائر والسعودية من بين الدول التي تولي اهتماما متزايدا بتعزيز الشمول المالي، باعتباره أحد المحاور الأساسية لتطوير القطاع المصرفي وتحسين أدائه، ويأتي هذا الاهتمام في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، و التي فرضت ضرورة توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية الرسمية وتحسين استخدامها.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)، مع الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، ثم استكشاف طبيعة العلاقة بين المتغيرين في كل بلد. وبناء على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول تقييم وتحليل واقع الشمول المالي في كل من الجزائر والسعودية، من خلال ثلاث مطالب، يخصص الأول لتحليل الشمول المالي في الجزائر، والثاني لتحليل الشمول المالي في السعودية، ليختتم بمطلب ثالث يعرض مقارنة شاملة بين البلدين. و المبحث الثاني، يتطرق الى تحليل واقع الاستقرار المصرفي في البلدين في المطلبين الاول و الثاني، اما المطلب الثالث فيعرض مقارنة بين البلدين، والمبحث الأخير يدرس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، من خلال تحليل أثر الشمول المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في كل بلد.

المبحث الأول: تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)

يعطي تحليل واقع الشمول المالي صورة شاملة حول مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها في كل من الجزائر والسعودية. ومن أجل الإحاطة بمختلف أبعاد الشمول المالي، تم الاعتماد على ستة مؤشرات موزعة على بعدين أساسيين، حيث تمثلت مؤشرات الوصول في نسبة امتلاك الحسابات البنكية، وانتشار الفروع البنكية، وانتشار أجهزة الصراف الآلي، في حين شملت مؤشرات الاستخدام كلا من الادخار الرسمي، والاقتراض الرسمي، وملكية بطاقات الخصم. أما بعد جودة الخدمات المالية، فقد تم استبعاده من الدراسة نظرًا لصعوبة قياسه كمياً واعتماده أساساً على البيانات الاستقصائية والاستبيانات الميدانية، الأمر الذي يصعب توظيفه في إطار الدراسة الحالية. وعليه، يركز هذا المبحث على تحليل واقع الشمول المالي في البلدين، مع إبراز أهم الفروقات المتعلقة بمدى انتشار الخدمات المالية ومستوى استخدامها.

المطلب الأول: تحليل تطور واقع الشمول المالي في الجزائر و جهود تطويره

يسعى هذا المطلب إلى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الوصول للخدمات المالية ومؤشرات استخدامها بهدف تقييم مستوى تطوره خلال فترة الدراسة والوقوف أهم الجهود المبذولة في سبيل تعزيزه.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يقوم تحليل الشمول المالي على ثلاثة أنواع من المؤشرات، وهي تصنف إلى مؤشرات الوصول ومؤشرات الاستخدام باعتبارهما مؤشرات كمية، ومؤشرات الجودة ذات الطابع الكيفي، بما يوضح كافة جوانب الشمول المالي في الجزائر

أولاً: تحليل بعد الوصول إلى الخدمات المالية

أ- مؤشر ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية

يعد مؤشر ملكية حساب مصرفي لدى مؤسسة مالية رسمية دليلاً على مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدماته للأفراد والمؤسسات، كما يعكس درجة انتشار الثقافة المالية بين أفراد المجتمع إضافة إلى دورها في تنمية الوعي المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها البنوك لمختلف فئات

المجتمع مما يساهم في تعزيز الشمول المالي¹. ويوضح الجدول رقم(03) نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 الف بالغ خلال الفترة(2011-2024)

الجدول رقم 3: تطور نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 الف بالغ في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 الف بالغ	السنة
33.0%	2011
50.5%	2014
42.8%	2017
44.1%	2021
35.3%	2024

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شهود بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم(03) أن المؤشر تذبذبا واضحا ، فقد ارتفع من 33% سنة 2011 إلى 50.5% في 2014، ثم تراجع إلى 42.8% في 2017، واستقر نسبيا عند 44.1% في 2021، قبل أن ينخفض مجددا إلى 35.3% في 2024.

يعكس الارتفاع في بداية الفترة جهود الجزائر من أجل زيادة الإدماج المالي للأفراد في النظام المالي الرسمي، أما التراجع خلال سنة 2024 فيدل على محدودية ثقة الأفراد في النظام البنكي، وبالتالي يمكن القول أن الوصول إلى الحسابات البنكية غير مستقر ويعاني من تذبذب واضح.

ب- مؤشر الكثافة المصرفية

يعد مؤشر الكثافة المصرفية من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس الشمول المالي، خاصة في بعد إمكانية الوصول الى الخدمات المالية، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر الى تزايد قدرة الأفراد البالغين على الوصول الى الخدمات المالية مما يعكس شمولاً أكبر ضمن المجتمع، و رغم التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال وإدماج الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المالية و تحويل الأموال، يظل وجود الفروع البنكية أمراً ضروريا، حيث تتطلب بعض المعاملات والخدمات المالية الحضور المباشر لدى البنك و لا يمكن

¹ مفيدة الأحسن و آخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021، مجلة الادارة و

التمنية للبحوث و الدراسات، المجلد 12، العدد02، الجزائر، 2023، ص 29

تنفيذها عن بعد¹. ويوضح الجدول رقم(04) تطور مؤشر عدد فروع البنوك التجارية خلال الفترة (2011-2023):

الجدول رقم 4 : تطور نسب الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

السنوات	عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ
2011	5,21
2012	5,25
2013	5,25
2014	5,26
2015	5,30
2016	5,30
2017	5,27
2018	5,34
2019	5,35
2020	5,30
2021	5,31
2022	5,29
2023	5,26
2024	5,26

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

يتضح من خلال الجدول (04) أن مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2011-2024) عرف تذبذبا محدودا، حيث انتقل من 5.21% سنة 2011 إلى 5.30% خلال سنتي 2015 و2016، في ظل التوسع النسبي في عدد الفروع البنكية، وبعد ذلك شهد المؤشر انخفاضا طفيفا سنة 2017 ليبلغ 5.27%، ليرتفع إلى أعلى مستوى له والمقدر بـ5.35% سنة 2019، غير أن المؤشر عرف منحي تنازليا خلال السنوات اللاحقة ليستقر عند 5.26% في سنتي 2023 و2024، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع عدد السكان البالغين بوتيرة تفوق التوسع في شبكة الفروع البنكية.

¹ خلافة محمد بدر، بوبلوط بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر و استراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد 07، العدد 01، جامعة

لذلك يمكن القول أن رغم التحسن النسبي في مؤشر الكثافة المصرفية، إلا أن مستواه بقي محدودا وهو ما يعكس ضعف انتشار الفروع البنكية مقارنة بمتطلبات تعزيز الشمول المالي.

ج- مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي

إن مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي هو مقياس يستخدم لتحديد عدد و توزيع أجهزة الصراف الآلي في بلد ما، وهي أجهزة يمكن تركيبها على الجدران أو بشكل مستقل، متصلة بشبكة الحاسب الخاص بالمصرف تمكن الزبائن من استخدام البطاقات البلاستيكية أو الذكية للحصول على خدمات متنوعة مثل السحب والادخار النقدي و غيرها من العمليات المصرفية¹. ويوضح الجدول رقم(05) تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة (2011-2023):

الجدول رقم 5 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

السنوات	عدد اجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ
2011	6,1
2012	6,2
2013	6,6
2014	7,7
2015	8,4
2016	8,7
2017	9,2
2018	9,6
2019	9,4
2020	9,4
2021	9,4
2022	8,1
2023	12
2024	11,95

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

¹ بربار نور الدين، لراذي سفيان، أهمية المزايا و الثقة الإلكترونية في تبني بطاقات الصراف الآلي لبريد الجزائر، مجلة المدير، المجلد 08، العدد 01،

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2011-2024) بقيت عند مستويات محدودة نسبيا، رغم تسجيل تحسن تدريجي عبر السنوات، فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 6.1 جهاز لكل 100 ألف بالغ سنة 2011، ثم عرف المؤشر ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى 9.6 جهاز سنة 2018، وهو ما يعكس توسعا نسبيا في البنية التحتية المصرفية تزامن مع النمو في عدد السكان البالغين خلال الفترة نفسها، غير أن المؤشر عرف نوعا من الاستقرار خلال الفترة (2019-2021)، حيث استقر عند حدود 9.4 جهاز، لينخفض إلى 8.1 جهاز سنة 2022، الأمر الذي يمكن تفسيره بارتفاع عدد السكان البالغين بوتيرة تفوق توسع عدد أجهزة الصراف الآلي. وفي المقابل، سجل المؤشر ارتفاعا ملحوظا سنة 2023 ليلعب 12 جهازا، ثم تراجع بشكل طفيف إلى 11.95 جهاز سنة 2024، ولا يعكس هذا التراجع المحدود انخفاضا فعليا في عدد أجهزة الصراف الآلي، بقدر ما يرتبط بتسارع النمو السكاني مقارنة بوتيرة توسع البنية التحتية المصرفية.

بشكل عام تسجل الجزائر مستويات منخفضة جدا من حيث انتشار أجهزة الصراف الآلي مقارنة بالدول الأخرى مما يعكس ضعف هذا المؤشر على المستوى الوطني و ينعكس هذا الضعف سلبا على قدرة الأفراد في الوصول الى حساباتهم البنكية و الاستفادة منها خاصة خلال فترة العطل و الاعياد الامر الذي يحد من مرونة المعاملات المالية .

ثانيا: تحليل بعد استخدام الخدمات المالية

أ- مؤشر الاقتراض الرسمي

يقيس هذا المؤشر نسبة الأشخاص البالغين الذين اقترضوا أموالا من المؤسسات المالية الرسمية المصرفية، ويوضح الجدول رقم(06) تطور نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية +15 سنة خلال الفترة (2011-2023):

الجدول رقم 6: تطور نسبة الافراد البالغين المقترضين في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية +15 سنة
2011	-
2014	5.8%
2017	5.0%
2021	3.8%
2024	6.5%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شوهو بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

سجل المؤشر مستويات ضعيفة ومتذبذبة حيث بلغت نسبة الاقتراض الرسمي 5.8% سنة 2014, ثم انخفضت الى 3.8% سنة 2021, لتعود و ترتفع الى 6.5% سنة 2024, و يعكس هذا التذبذب محدودية الاعتماد على القطاع المصرفي في التمويل الى جانب انتشار التمويل غير الرسمي, ما يدل على ضعف دور الاقتراض البنكي في تلبية الاحتياجات التمويلية.

ب- مؤشر الادخار الرسمي

يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد الذين يمارسون الادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويعكس مدى انتشار الثقافة المالية و الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع بالإضافة الى تفضيلهم للتعامل مع القنوات الرسمية كما يعكس دور البنوك و المؤسسات المالية في جذب الادخار الخاص من خلال تنويع الادوات والمنتجات الادخارية و تقديم خدمات مالية متميزة تلبي احتياجات مختلف الفئات¹. ويوضح الجدول رقم(07) تطور نسبة المدخرين لدى مؤسسة مالية رسمية +15 سنة خلال الفترة (2011-2023):

¹ مفيدة الاحسن و آخرون, مرجع سبق ذكره, ص 40

الجدول رقم 7: تطور نسب الادخار في المؤسسات المالية و المصرفية لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

نسبة المدخرين لدى مؤسسة مالية رسمية +15 سنة	السنة
4.3%	2011
13.8%	2014
11.4%	2017
16.0%	2021
35.3%	2024

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

تشير المعطيات الى أن نسبة المدخرين عرفت منحى تصاعديا في المجمل, حيث ارتفعت من 4,3% سنة 2011 الى 13,8% سنة 2014, ثم سجلت انخفاضا طفيفا الى 11,4% سنة 2017 لترتفع مجددا الى 16% سنة 2021 وتحقق ارتفاعا ملحوظا الى 35,3% سنة 2024, ويعكس هذا التطور تحسنا تدريجيا في الاقبال على الخدمات المصرفية رغم تسجيل تراجع محدود في سنة 2017, ما يشير الى بداية توسع قاعدة المدخرين لتعزيز الشمول المالي في السنوات الاخيرة, وبالتالي يمكن القول أن الادخار هو المؤشر الوحيد الذي شهد تطورا حقيقيا وملموسا.

ج- مؤشر ملكية بطاقات الخصم

يركز مؤشر ملكية بطاقات الخصم على قياس مدى انتشار هذه البطاقات في الجزائر باعتبارها وسيلة دفع إلكترونية حديثة تعكس مستوى الاندماج في النظام المالي, ويوضح الجدول رقم(08) تطور نسبة البالغين المالكين لبطاقة خصم خلال الفترة (2011-2023):

الجدول رقم 8: تطور نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة البالغين المالكين لبطاقة خصم
2011	14%
2014	23%
2017	21%
2021	24%
2024	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شهود بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

تشير المعطيات أن نسبة استخدام بطاقات الخصم عرفت تطور نسبيا خلال الفترة، حيث ارتفعت من 14% سنة 2011 الى 23% سنة 2014، ثم سجلت تراجعا طفيفا الى 21% سنة 2017 لترتفع من جديد الى 24% سنة 2021، يعكس هذا المسار تحسنا تدريجيا في الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني، ما يدل على أن انتشار بطاقات الخصم لا يزال في طور النمو و لم يصل بعد المستوى المطلوب، و عليه فإن هذا المؤشر يعكس تطور نسبي في استخدام الخدمات المصرفية الحديثة ضمن مسار تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

يظهر تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، سواء من حيث الوصول إلى الخدمات المالية أو استخدامها، وجود تحسن نسبي خلال الفترة (2011-2024)، غير أن هذا التحسن يبقى محدودا وغير متوازن، خاصة على مستوى الاستخدام الفعلي للخدمات المصرفية.

يعكس تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2024) نمطا غير متوازن حيث سجل تحسن نسبي في بعض جوانب الاستخدام، لا سيما الادخار الرسمي، في مقابل استمرار ضعف مؤشرات أخرى كالإقراض ووسائل الدفع، ويمكن تفسير هذا التباين بجملة من العوامل الهيكلية، أبرزها محدودية الثقة في الجهاز المصرفي، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يقلل من الاعتماد على القنوات المالية الرسمية، إضافة إلى ضعف الثقافة المالية وغياب الابتكار في المنتجات والخدمات البنكية. كما أن بطء توسع البنية التحتية المصرفية، خاصة الفروع البنكية، ساهم في تقييد الوصول الفعلي للخدمات، رغم التحسن النسبي في القنوات الإلكترونية. ونتيجة لذلك، بقي الشمول المالي في الجزائر ذا طابع جزئي.

الفرع الثاني: جهود تطوير الشمول المالي في الجزائر

- تسعى الجزائر الى تطوير خدماتها المالية الرقمية لتحقيق شمول مالي حقيقي من بينها التوصيات التي أقرها بنك الجزائر بوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تهدف الى:¹
- نشر الثقافة المالية لدى فئة الشباب وفق المعايير الدولية، من اشتراك مختلف الاطراف المعنية مثل الهيئات التنظيمية و قطاعات الاتصالات و التعليم.
 - تعزيز تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدعم النشاط الاقتصادي.
 - تنظيم حملات ترويجية وتحسيسية للتعريف بالمنتجات البنكية، وخاصة المرتبطة بالتقنيات الحديثة والتطبيقات والابتكارات المالية.
 - توسيع انتشار البنوك و المؤسسات المالية ليشمل جميع مناطق الوطن.
 - تشجيع الصيرفة الاسلامية عبر وضع لوائح تنظيمية تدعم وتعزز الشمول المالي.
 - اقرار مجانية بعض الخدمات المصرفية مثل البطاقات البنكية وكشف الحساب السنوي واستخدام اجهزة الصراف الآلي بهدف تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع الغير النقدية ودفع البنوك الى الابتكار وتطوير خدمات جديدة مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

المطلب الثاني: تحليل تطور واقع الشمول المالي في السعودية و جهود تطويره

يسعى هذا المطلب الى تحليل واقع الشمول المالي في السعودية بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الوصول للخدمات المالية ومؤشرات استخدامها بهدف تقييم مستوى تطوره خلال فترة الدراسة والوقوف على أهم الجهود المبذولة في سبيل تعزيزه.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في السعودية

سيتم تحليل واقع الشمول المالي في السعودية باستخدام نفس المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في التحليل السابق للجزائر مع تفسير نتائجها في السياق المحلي السعودي.

أولاً: تحليل بعد الوصول للخدمات المالية

أ- مؤشر نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية

سيتم من خلال الجدول رقم (09) عرض تطور نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 الف بالغ في السعودية خلال الفترة 2011-2024:

¹ سعاد بوشلوش، تحديات الشمول المالي في الجزائر و متطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس،

الجدول رقم 9: تطور نسبة ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة المالكين لحساب لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 100 ألف بالغ
2011	46.4%
2014	69.4%
2017	71.7%
2021	74.3%
2024	78.0%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

سجل المؤشر نموا مستمرا، حيث ارتفع من 46.4% في 2011 إلى 78% في 2024، يعكس اتجاهها تصاعديا واضحا ومستقرا، مما يدل على توسع قوي في الإدماج المالي، ويعكس ذلك تحسن الثقة في النظام المصرفي، و سياسات فعالة لتعزيز الشمول المالي.

ب- مؤشر الكثافة المصرفية

يوضح الجدول رقم(10) تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال الفترة (2011-2023) :

الجدول رقم 10 : تطور الكثافة المصرفية في السعودية خلال الفترة (2011-2024)

السنوات	عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ
2011	7,72
2012	7,73
2013	7,84
2014	8,34
2015	8,42
2016	8,43
2017	8,36
2018	-
2019	7,92
2020	7,66
2021	7,43
2022	7,25
2023	7,02
2024	7,01

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية, شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

يوضح الجدول رقم (10) أن الكثافة المصرفية (عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ) شهدت تطور متباين خلال الفترة 2011-2023 , حيث سجلت اتجاه تصاعديا واضحا في المرحلة الأولى, اذ ارتفعت من 7.72% سنة 2011 الى ذروتها عند 8.43% سنة 2016, ما يعكس توسع الشبكة البنكية وتعزيز الوصول الى الخدمات المالية, غير أن هذه الكثافة بدأت في التراجع التدريجي ابتداء من 2017 لتصل الى 7.01% سنة 2024 و هو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة, ويفسر هذا الانخفاض أساسا بتوجيه القطاع المصرفي نحو الرقمنة وتقليص الاعتماد على الفروع التقليدية , حيث تم اغلاق عدد من الفروع في السنوات الاخيرة رغم استمرار تطور الخدمات البنكية الرقمية .

بصفة عامة تعكس السعودية مستوى تطور جيد في الكثافة المصرفية ما يعكس فعالية القطاع البنكي وقدرته على التكيف مع التحولات الحديثة خاصة من خلال الانتقال نحو الخدمات المالية الرقمية .

ج- مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي:

يوضح الجدول رقم(11) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال الفترة (2011-2023) :

الجدول رقم 11 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في السعودية خلال (2011-2024)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ
2011	55
2012	57,8
2013	61,4
2014	67
2015	72,6
2016	73,5
2017	73,2
2018	72,4
2019	71,2
2020	68,7
2021	62,3
2022	60,3
2023	58
2024	58,03

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية, شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

يوضح الجدول رقم (11) أن عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ شهد تطورا متباينا خلال الفترة 2011-2023 حيث سجل المؤشر اتجاها تصاعديا واضحا في بداية الفترة اذ ارتفع من حوالي 55 جهاز في 2011 الى ذروته عند 73,5 جهازا في 2016 ما يعكس توسعا قويا في البنية التحتية المصرفية وزيادة انتشار الخدمات المالية, بعد ذلك دخل المؤشر مرحلة من الاستقرار النسبي بين 2017 و 2019 مع تسجيل قيم قريبة من 72 الى 73 جهازا و هو ما يشير الى بداية تشبع السوق وتراجع وتيرة التوسع في

هذه الاجهزة، ابتداء من 2020 سجل المؤشر اتجاها تنازليا لينخفض الى 58 جهاز في 2023 و يفسر هذا التراجع أساسا ضمن تطور البنية التكنولوجية للقطاع المصرفي خاصة مع توسع وسائل الدفع الالكتروني وخدمات الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية اضافة الى تأثير جائحة كوفيد - 19 التي سرعت تبني المعاملات غير النقدية، وعليه فان هذا التطور لا يعكس تراجعاً في الشمول المالي بل تحولا هيكليا في نمط تقديم و استخدام الخدمات المالية نحو الرقمنة .

بصفة عامة يعكس هذا المؤشر تطور البنية المالية في السعودية و توسع التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية بدل الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي.

ثانيا: تحليل بعد استخدام الخدمات المالية

أ- مؤشر الاقتراض الرسمي

يوضح الجدول رقم(12) تطور نسب نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية +15 سنة في السعودية خلال الفترة (2011-2023) :

الجدول رقم 12: تطور نسبة الأفراد البالغين المقترضين في السعودية خلال الفترة 2011-2024

السنة	نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية +15 سنة
2011	-
2014	17.4%
2017	21.1%
2021	32.4%
2024	30.1%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شهود بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

يوضح الجدول رقم (12) ان نسبة البالغين المقترضين عرفت منحنى تصاعدي خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت من 17.4% سنة 2014 الى 21.1% سنة 2017 لتصل الى 32.4% سنة 2021، لتسجل تراجعا خفيفا الى 30.1% سنة 2024 و يعكس هذا التطور توسعا في الولوج الى التمويل الائتماني نتيجة تطور القطاع المصرفي وتزايد الطلب على القروض، وبالتالي نشاط كبير للبنوك في التمويل.

ب- مؤشر الادخار الرسمي

يوضح الجدول رقم (13) تطور نسبة المدخرين لدى مؤسسة مالية رسمية +15 سنة في السعودية خلال فترة (2011-2023):

الجدول رقم 13: تطور نسبة المدخرين لدى المؤسسات المالية و المصرفية لدى البالغين في السعودية خلال الفترة (2011-2024)

نسبة المدخرين لدى مؤسسة مالية رسمية +15 سنة	السنة
17.2%	2011
15.5%	2014
14.3%	2017
35.5%	2021
37.4%	2024

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شوهذ بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

من خلال الجدول رقم (13) يتضح أن نسبة الادخار في المؤسسات المالية و المصرفية عرفت تراجعاً من 17,2% سنة 2011 الى 15,5% سنة 2014 ثم الى 14,3% سنة 2017 لتسجل ارتفاعاً قوياً الى 35,5% سنة 2021 و تواصل التحسن الى 37,4% سنة 2024, و يعكس هذا التحول انتقالاً من ضعف في الادخار الرسمي الى انتعاش واضح في السنوات الاخيرة, نتيجة تحسن الثقة في الجهاز المصرفي وتوسع الخدمات المالية.

ج- مؤشر ملكية بطاقات الخصم

يوضح الجدول رقم(14) تطور نسبة البالغين المالكين لبطاقة خصم في السعودية خلال فترة (2011-2023):

الجدول رقم 14: تطور نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم في السعودية خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة البالغين المالكين لبطاقة خصم
2011	45%
2014	66%
2017	68%
2021	72%
2024	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global, شهود بتاريخ 2026/04/04 على الرابط الالكتروني التالي: <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) ان مؤشر ملكية بطاقة الخصم لكل 100 بالغ في عرف تطورا مرتفعا خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 45% سنة 2011 الى 72% سنة 2021 ويعكس هذا المسار توسعا واضحا في انتشار بطاقات الخصم، مع اقترابها من مستوى التشبع في السنوات الاخيرة، ما يدل على تطور البنية المصرفية وزيادة الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني.

يعكس التطور الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في السعودية خلال الفترة (2011-2024) تحسنا متكاملا في كل من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وهو ما يمكن تفسيره بجملة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، أبرزها تبني سياسات فعالة لتعزيز الشمول المالي، إلى جانب التطور السريع في البنية التحتية الرقمية والابتكار في الخدمات المصرفية، مما ساهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز البنكي. كما أن ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الوعي المالي لدى الأفراد عززا من الإقبال على استخدام الخدمات المالية الرسمية، خاصة في مجالات الادخار والاقتراض ووسائل الدفع الإلكترونية، وفي المقابل فإن التراجع النسبي في عدد الفروع والصرفات الآلية لا يعكس ضعفا في الوصول، بل يعبر عن تحول هيكلي نحو الخدمات الرقمية وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية. ونتيجة لذلك، أصبح الشمول المالي في السعودية ذو طابع فعال، لا يقتصر على إتاحة الخدمات، بل يمتد إلى الاستخدام المكثف لها، مما يعزز

قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها بكفاءة نحو الاستثمار، وبالتالي دعم الاستقرار المصرفي بشكل مستدام.

الفرع الثاني: جهود تطوير الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تشهد السعودية جهودا متواصلة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتوسيع انتشار وسائل الدفع الالكتروني و دعم مبادرات التحول المالي ضمن رؤية 2030 , مما ساهم في تحسين الافراد للخدمات المالية و رفع مستوى الاستخدام الرسمي للنظام المالي و في هذا الاطار يمكن ابراز أهم هذه الجهود فيما يلي:¹

- تسعى الهيئة النقدية في السعودية الى تعزيز الشمول المالي كهدف استراتيجي ضمن برنامج تنمية القطاع المالي, من خلال تمكين الأفراد و المؤسسات من الوصول الى الخدمات المالية ودمجهم في النظام المالي الرسمي بما يضمن معاملتهم بعدالة.

- تسعى الهيئة النقدية الى رفع مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي من 20% الى 30%, و زيادة التمويل المقدم لها الى 20% بحلول عام 2030, اضافة الى رفع نسبة امتلاك حسابات البنكية لدى البالغين الى 90%.

- كما يهدف البرنامج الى تعزيز مدخرات الاسر و زيادة اجمالي الأصول المالية و خلق مزيد من فرص العمل ذات الاجور المرتفعة في القطاع المالي.

- يسهم تعزيز مستوى الادماج المالي في تحسين مستوى الثقافة المالية لدى المجتمع السعودي مما يمكن الأفراد من فهم حقوقهم المالية و سبل حمايتهم, كما يدفع المؤسسات المالية بما فيها المصارف الى تعزيز قدرتها التنافسية في تقديم منتجات و خدمات ذات جودة أعلى و أسعار أكثر ملائمة.

المطلب الثالث: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر والسعودية (2011-2024)

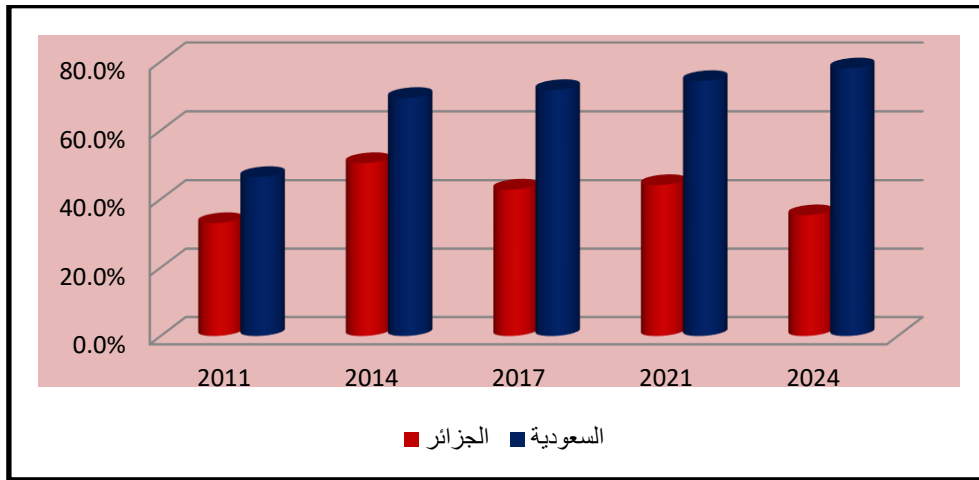
الفرع الأول: ملكية حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية

يوضح الشكل التالي تطور مؤشر ملكية الحسابات البنكية في كل من الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

¹ دحماني رشيدة، بلطرش زهور، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجنت، المجلد

04، العدد 01، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023، ص ص 643-635

الشكل رقم 6 : نسبة امتلاك الحسابات البنكية في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)



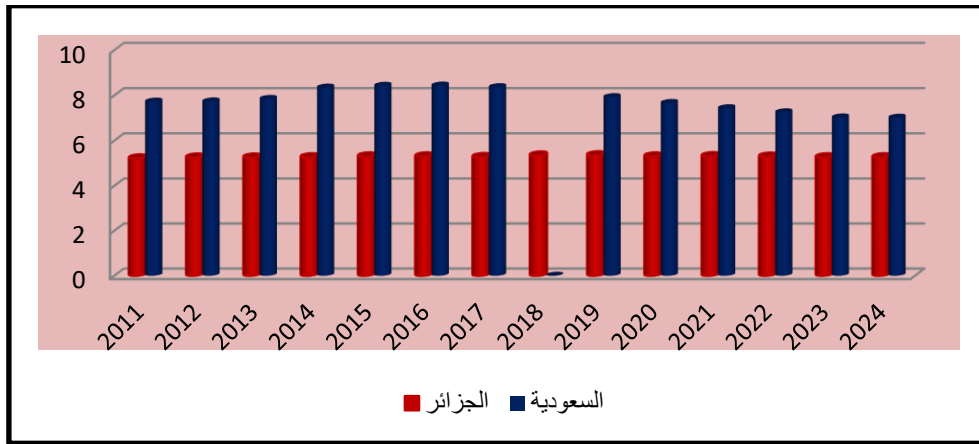
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (03-09)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن السعودية شهدت تطورا تصاعديا ومستقرا حيث ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات بشكل مستمر من مستويات متوسطة إلى مستويات مرتفعة تعكس نجاح سياسات الإدماج المالي في حين عرفت الجزائر مسارا متذبذبا، تتميز بارتفاع نسبي في بعض الفترات تلاه تراجع ملحوظ لينتهي بمستوى قريب من نقطة البداية، ويعكس هذا التباين اختلافا في قدرة النظام المصرفي على جذب الأفراد حيث يرتبط التطور في السعودية بارتفاع الثقة وتحسن البيئة المالية، في حين يعكس الوضع في الجزائر محدودية فعالية السياسات وضعف استدامة الإدماج المالي.

الفرع الثاني: البنية التحتية المصرفية (عدد الفروع والصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ)

يوضح الشكل رقم (07) تطور مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في كل من الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

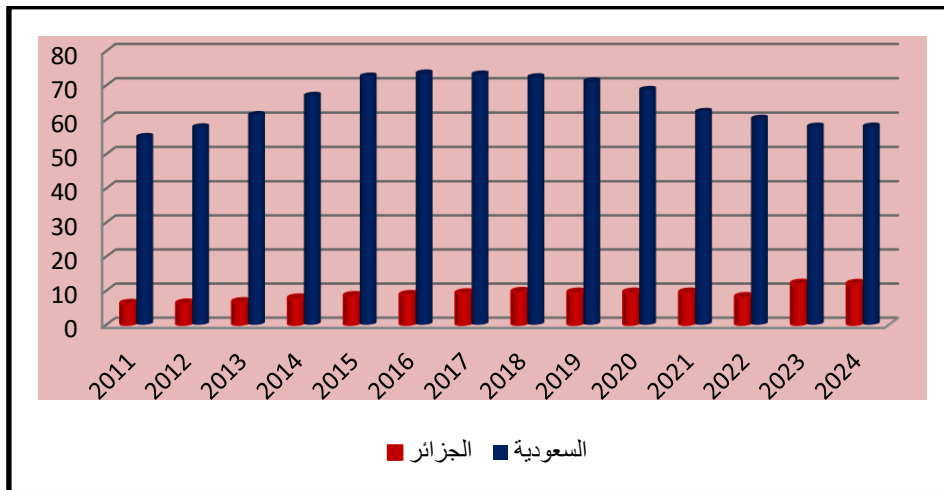
الشكل رقم 7 : عدد الفروع البنكية في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2021)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (04-10)

يوضح الشكل رقم (08) تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في كل من الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

الشكل رقم 8 : عدد اجهزة الصراف الآلي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)



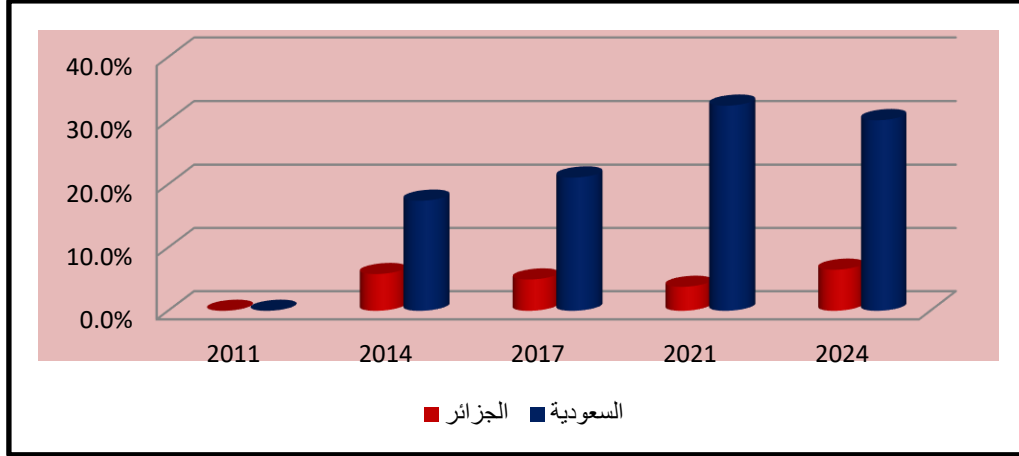
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (05-11)

نلاحظ من خلال الشكلين رقم (08-07) أن مؤشرات البنية التحتية المصرفية تعكس اختلافا نوعيا بين البلدين في نمط تطوير قنوات الوصول إلى الخدمات المالية، ففي السعودية، يلاحظ تراجع نسبي في عدد الفروع والصرافات الآلية، إلا أن هذا التراجع لا يفسر كضعف في الوصول، بل يعكس تحولا هيكليا نحو الخدمات الرقمية وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية، أما في الجزائر، فقد بقي عدد الفروع البنكية شبه ثابت، مع تحسن محدود في عدد الصرافات الآلية، ما يدل على بطء في تطوير البنية التحتية وغياب تحول رقمي واضح. وبذلك، يظهر أن السعودية تتجه نحو نموذج مصرفي حديث قائم على الرقمنة، في حين لا تزال الجزائر تعتمد بشكل أكبر على القنوات التقليدية دون تحقيق تطور نوعي ملموس.

الفرع الثالث: الاقتراض الرسمي

يوضح الشكل التالي تطور الاقتراض الرسمي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

الشكل رقم 9 : الاقتراض الرسمي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)



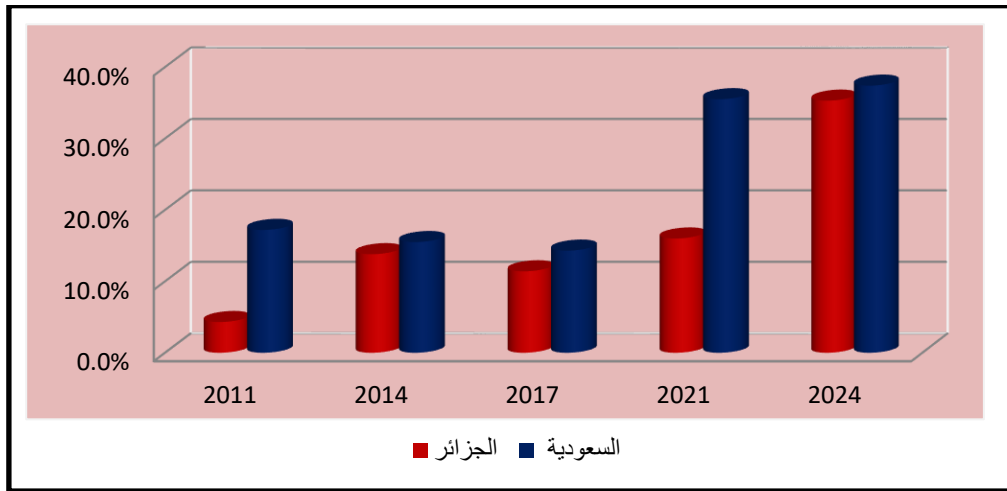
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (06-12)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) ظهور تفوق واضح للسعودية مقارنة بالجزائر، فقد شهدت السعودية ارتفاعا مستمرا في نسبة الأفراد الذين يلجؤون إلى البنوك للحصول على التمويل، وهو ما يعكس دورا فعالا للجهاز المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل الأفراد، في المقابل، بقيت مستويات الاقتراض في الجزائر ضعيفة ومحدودة، ما يدل على ضعف دور البنوك في الوساطة المالية، واحتمال اعتماد الأفراد على مصادر تمويل غير رسمية، ويعكس هذا التباين اختلافا جوهريا في كفاءة النظام المصرفي، حيث يلعب دورا محوريا في السعودية، بينما يظل دوره محدودا في الجزائر.

الفرع الرابع: الادخار الرسمي

يوضح الشكل التالي تطور الادخار الرسمي في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

الشكل رقم 10 : الادخار في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)



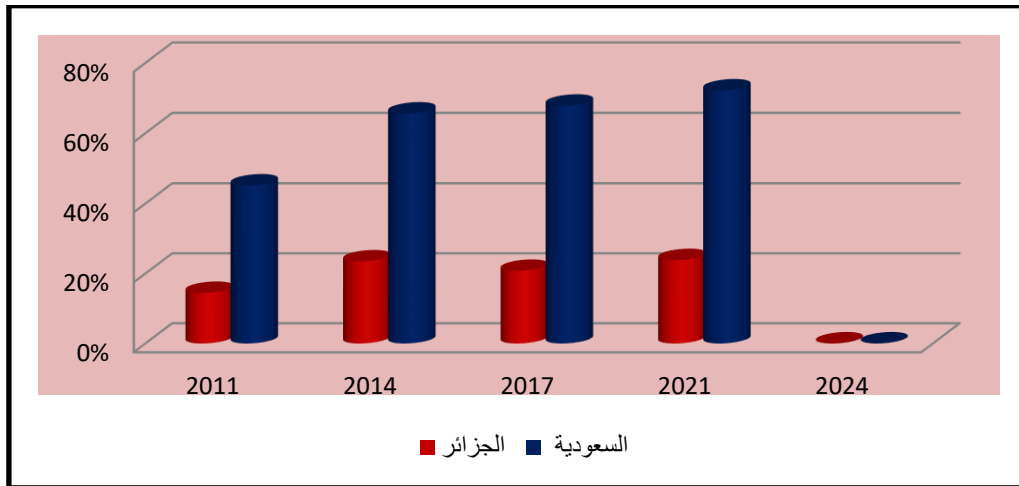
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (07-13)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) أن مؤشر الادخار الرسمي من المؤشرات التي شهدت تحسنا في كلا البلدين، غير أن طبيعة هذا التحسن تختلف بينهما، ففي السعودية، جاء ارتفاع الادخار ضمن منظومة متكاملة من التطور المالي، حيث ارتبط بزيادة استخدام الحسابات البنكية وتوسع النشاط المصرفي، مما يعكس اندماجا حقيقيا للأفراد في النظام المالي الرسمي، أما في الجزائر، فرغم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبة الادخار، إلا أن هذا التحسن يبدو معزولا نسبيا عن باقي مؤشرات الاستخدام، خاصة في ظل ضعف الاقتراض ووسائل الدفع، وهو ما يشير إلى أن الادخار لا يعكس بالضرورة نشاطا مصرفيا متكاملًا، بل قد يكون نتيجة لعوامل ظرفية أو سلوكية أكثر من كونه انعكاسا لتطور شامل في الشمول المالي.

الفرع الخامس: ملكية بطاقات الخصم

يوضح الشكل التالي تطور ملكية بطاقات الخصم في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024):

الشكل رقم 11 : نسب ملكية بطاقات الخصم في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2021)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (08-14)

يظهر الشكل رقم (11) مؤشرات استخدام وسائل الدفع الحديثة، خاصة بطاقات الخصم، تقدما ملحوظا في السعودية مقابل تأخر نسبي في الجزائر، فقد شهدت السعودية ارتفاعا كبيرا في نسبة امتلاك بطاقات الخصم، وهو ما يعكس انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني ودعم التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادا على النقد، في المقابل، بقيت هذه النسبة في الجزائر عند مستويات منخفضة نسبيا رغم بعض التحسن، مما يدل على بطء تبني الوسائل الحديثة للدفع، واستمرار الاعتماد على النقد، ويعكس هذا التفاوت اختلافا في مستوى الثقافة المالية لدى الافراد، والتطور الرقمي والابتكار المالي بين البلدين، حيث قطعت السعودية أشواطاً مهمة في هذا المجال بينما لا تزال الجزائر في مرحلة انتقالية.

تبرز المقارنة بين الجزائر والسعودية وجود فجوة واضحة في مستوى الشمول المالي، حيث نجحت السعودية في تحقيق شمول مالي فعال قائم على التوسع في الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز استخدامها، مدعوما بتطور البنية التحتية الرقمية وارتفاع الثقة في النظام المصرفي، في المقابل، يظل الشمول المالي في الجزائر محدودا وغير متوازن، حيث يعاني من ضعف في استخدام الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بالاقتراض ووسائل الدفع، رغم بعض التحسن في مؤشرات الادخار، ويعكس هذا التباين اختلافا في كفاءة الأنظمة المالية، حيث يرتبط الشمول المالي في السعودية بنشاط مصرفي ديناميكي، بينما لا يزال في الجزائر غير قادر على تحقيق تأثير ملموس في تفعيل دور الوساطة المالية.

ومن شأن هذا التباين في مستوى الشمول المالي أن ينعكس على طبيعة الاستقرار المصرفي في كلا البلدين وهو ما سيتم تحليله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)

تسعى العديد من الدول الى تعزيز استقرار أنظمتها المصرفية عبر تبني سياسات رقابية وإصلاحات هيكلية تواكب التطورات المالية والمصرفية، وتعد كل من الجزائر والسعودية من بين الدول التي عملت على تطوير قطاعها المصرفي، غير أن طبيعة هياكلهما الاقتصادية و مستوى تطورهما المالي قد أبرزت تباينا في درجة الاستقرار المصرفي بينهما.

وعليه، من أجل تحليل واقع الاستقرار المصرفي في البلدين تم الاعتماد على أربعة مؤشرات أساسية لقياسه، تتمثل في كفاية رأس المال، وجودة الأصول المعبر عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والربحية من خلال العائد على الأصول، إضافة إلى السيولة المقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وتعد هذه المؤشرات من أبرز المؤشرات المعتمدة لتقييم سلامة الجهاز المصرفي ومدى قدرته على مواجهة المخاطر والحفاظ على استقراره، إذ يعكس ارتفاع معدل كفاية رأس المال متانة البنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات المالية، في حين يدل انخفاض نسبة القروض المتعثرة على كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحافظ التمويلية، كما تعبر مؤشرات الربحية عن كفاءة البنوك في توظيف مواردها وتحقيق العوائد، الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين في النظام المصرفي، بينما تعكس مؤشرات السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والمحافظة على التوازن المالي، بما يساهم في دعم الاستقرار المصرفي بشكل عام.

المطلب الأول: تحليل تطور الاستقرار المصرفي في الجزائر

يهدف تحليل تطور الاستقرار المصرفي الى تقييم مدى قدرة الجهاز البنكي الجزائري على مواجهة الصدمات والحفاظ على توازنه المالي، وبالتالي يسمح هذا التحليل بمتابعة تطور أداء القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة و فهم توجهاته في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول: مؤشر كفاية رأس المال

يعد رأس المال بالنسبة للبنوك خط الدفاع الأول لامتناع الخسائر المحتملة خاصة في حالة انخفاض قيمة بعض الأصول وعدم وجود مخصصات كافية لتغطية هذا الانخفاض، كما تمثل ملاءة رأس المال هامش الامان داخل البنك، اذ تتيح له القدرة على مواصلة نشاطه و تطوير عملياته بالإضافة الى وضع خطط مسبقة لمواجهة الخسائر المستقبلية، وبالتالي يعتبر رأس المال عنصرا محوريا في تعزيز قدرة

البنوك على مواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي و ضمان استقراره¹. سيتم عرض تطور نسب كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور نسبة كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة كفاية رأس المال	السنة	نسبة كفاية رأس المال
2011	23.77	2018	15
2012	23.61	2019	14.3
2013	21.48	2020	19.6
2014	15.79	2021	16.6
2015	15.8	2022	21.00
2016	16.3	2023	23.1
2017	15	2024	22.8

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2003fr.pdf>

وتقارير الصندوق النقد العربي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqrry-alastqrrar-almaly/tqrry-alastqrrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam->

تشير البيانات إلى أن معدل كفاية رأس المال في الجزائر عرف تقلبات ملحوظة طيلة الفترة، حيث انتقل من مستويات مرتفعة في البداية (أكثر من 23% خلال 2011-2012) إلى انخفاض نسبي خلال 2018-2019 (حوالي 14%-15%)، ثم عاد للارتفاع مجددا ليصل إلى 23.1% في سنة 2023 و 22.8% في سنة 2024، يعكس الارتفاع الكبير فائضا في رأس المال، أما الانخفاض النسبي في بعض السنوات قد يرتبط بتغيرات في النشاط البنكي الجزائري، ثم الارتفاع مجددا في السنوات الأخيرة يشير إلى ضعف التوسع في الإقراض وإعادة تكوين الاحتياطات.

ولذلك يمكن القول أن نسبة كفاية رأس المال المرتفعة لا تعكس بالضرورة قوة في الأداء، بل تشير إلى محدودية استغلال الموارد المالية. وبالتالي فهي تعكس طابعا محافظا متحوطا أكثر من كونها نتيجة نشاط مصرفي ديناميكي.

¹ أمال بن الدين، و عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي و المصرفي - دراسة حالة الجزائر - مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و

العلوم التجارية، المجلد 12 العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 102

الفرع الثاني: مؤشر جودة الأصول (القروض المتعثرة)

يشير مصطلح جودة الأصول الى تقييم المخاطر الكلية المرتبطة بمختلف الأصول التي يمتلكها البنك حيث تعمل البنوك على تحديد حجم الأصول المعرضة للمخاطر المالية و تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة¹. و يعد مؤشر القروض المتعثرة من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول حيث يعكس مدى تعرض البنوك لمخاطر الائتمان و قدرتها على استرجاع القروض, مما يجعله أداة أساسية في قياس الاستقرار المصرفي, سيتم عرض تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري (2011-2024)

السنة	القروض المتعثرة /اجمالي القروض	السنة	القروض المتعثرة /اجمالي القروض
2011	14.39	2018	12.69
2012	11.72	2019	14.75
2013	10.56	2020	16.36
2014	9.39	2021	15.34
2015	9.76	2022	20.60
2016	12.08	2023	20.4
2017	12.95	2024	20.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2003fr.pdf>

تظهر البيانات اتجاها تصاعديا واضحا في نسبة القروض المتعثرة، حيث انتقلت من حوالي 9%- 12% في بداية الفترة إلى مستويات مرتفعة جدا تجاوزت 20% في 2022-2024. يعكس هذا الارتفاع تدهور جودة المحفظة الائتمانية و ضعف فعالية تقييم المخاطر، و قد تفسر أيضا بمشكلة هيكلية وليست ظرفية لأن ارتفاع القروض المتعثرة رغم انخفاض مستوى الإقراض (كما يظهر في مؤشر السيولة) يعكس ضعف في كفاءة تخصيص الائتمان.

وبالتالي يمكن القول أن جودة الأصول تمثل نقطة ضعف رئيسية في النظام المصرفي الجزائري.

¹ نظير رياض محمد الشحات, محمد عبد العزيز السيد أبو الديار, تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول, المجلة العلمية للدراسات و

البحوث المالية و التجارية, المجلد 04, العدد 01, الجزء 03, جامعة دمياط, مصر, ص1392

الفرع الثالث: مؤشر الربحية (ROE-ROA)

تعرف الربحية بأنها المؤشر الذي يعكس القدرة التنافسية للبنك في الاسواق المصرفية و يبرز ادارته، كما تعكس قدرته على تحمل مستوى معين من المخاطر، و توفير هامش أمان لمواجهة مشكلات قصيرة الاجل حيث يقاس مؤشر الربحية من خلال معدل العائد على الاصول (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) باعتبارهما من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم قدرة البنوك على تحقيق الارباح من مواردها المتاحة و كفاءة توظيفها ¹:

أولاً: معدل العائد على الاصول (ROA):

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحققه البنك من خلال استغلال مجموع أصوله، حيث يعكس مدى كفاءة الادارة في توظيف هذه الاصول لتحقيق الارباح، و يعد من أهم مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي، كونه يبين قدرة البنك على تحقيق عائد من مختلف موجوداته سواء كانت قصيرة أو طويلة الاجل ويتم احتسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = (\text{صافي الربح} / \text{اجمالي الاصول}) * 100$$

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يشير هذا المؤشر الى العائد الذي يحققه ملاك البنك نتيجة توظيف أموالهم المستثمرة فيه، حيث يعكس مدى كفاءة المؤسسة المصرفية في استخدام حقوق الملكية لتحقيق الارباح و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الارباح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) * 100$$

سيتم عرض تطور نسب مؤشرات الربحية (ROE-ROA) في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

¹ لعرف زاهية، قريد مصطفى، قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية _دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) , مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية, المجلد 06, العدد 01, جامعة المسيلة, الجزائر , 2020, ص 493

الجدول رقم 17: تطور نسب مؤشرات الربحية (ROA- ROE) في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024)

السنة	ROA	ROE	السنة	ROA	ROE
2011	1.96	21.09	2018	1.86	15.73
2012	2.07	21.08	2019	2.34	19.11
2013	1.93	18.88	2020	1.38	11.33
2014	1.66	15.75	2021	1.35	10.73
2015	1.54	15.05	2022	1.40	13.50
2016	1.54	15.49	2023	1.37	14.12
2017	1.74	15.79	2024	1.43	14.18

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2003fr.pdf>

وتقارير الصندوق النقد العربي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqrry-alastqrrar-almaly/tqrry-alastqrrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam->

تظهر البيانات أن العائد على الأصول (ROA) سجل مستويات جيدة نسبيا في بداية الفترة (حوالي 2%) ثم شهد تراجعا تدريجيا ليصل إلى حوالي 1.3%-1.4% في السنوات الأخيرة. أما العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد ارتفع في البداية (أكثر من 20%) ثم تراجع واستقر في حدود 14%، و يمكن تفسير التراجع في الربحية بضعف الكفاءة التشغيلية وتأثير القروض المتعثرة، أما استقرارها عند مستويات متوسطة يدل على اداء مصرفي محدود وغير ديناميكي. وبالتالي يمكن القول ان الربحية في القطاع المصرفي الجزائري متوسطة إلى ضعيفة، وتعكس محدودية فعالية النشاط المصرفي.

الفرع الرابع: مؤشر السيولة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)

تتجسد سيولة المصارف في كونها الجزء الأكبر من مواردها متمثلا في ودائع تحت الطلب، مما يفرض عليها الاستعداد الدائم للوفاء بهذه الالتزامات في أي وقت، وتعد السيولة مفهوما نسبيا يعكس العلاقة بين حجم النقود والاصول سريعة السيولة وبين الالتزامات المستحقة على المصرف، وبناء على ذلك لا يمكن الحكم على درجة سيولة أي مصرف أو فرد الا وفقا لآجال استحقاق التزاماته.¹

¹ أونيسي بلال، فارس فضيل، دور مؤشرات السيولة و الربحية في تحسين تنافسية البنوك التجارية الجزائرية- دراسة تحليلية خلال الفترة 2015-

2023، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2025، ص419

وتعتمد سيولة البنوك على الودائع تحت الطلب و تعني قدرتها على تلبية التزاماتها في أي وقت وتقاس بمقارنة القروض بالودائع حيث تظهر هذه النسبة قدرة البنك على تغطية قروضه من ودائعه, سيتم عرض تطور نسب إجمالي القروض الى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18: تطور نسب إجمالي القروض الى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024)

السنة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	السنة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
2011	31.8	2018	50.18
2012	33.94	2019	53.7
2013	37.96	2020	55.02
2014	37.06	2021	48,48
2015	43.47	2022	49.60
2016	49.16	2023	51.92
2017	49.99	2024	52.47

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2003fr.pdf>

تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بقيت منخفضة طوال الفترة، حيث تراوحت بين 30% و55%، مع تحسن طفيف في السنوات الأخيرة (حوالي 52.5% في 2024)، تعكس هذه النسبة المنخفضة فائض سيولة كبير داخل البنوك و ضعف تحويل الودائع إلى قروض.

وبالتالي يمكن القول ان السيولة المرتفعة في القطاع المصرفي الجزائري تدل على ضعف الوساطة المالية، فهذا الأخير لا يعاني من نقص الموارد، بل من ضعف في توظيفها.

من خلال تحليل المؤشرات لفرعية لمؤشر السلامة المصرفية نستنتج أن القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2024) يتميز بوفرة في الموارد المالية، سواء من حيث رأس المال أو السيولة، إلا أن هذه الوفرة لا تقترن بكفاءة في التوظيف أو جودة في الأصول، وهو ما ينعكس في ارتفاع المخاطر الائتمانية وتراجع الربحية، مما يجعل الاستقرار المصرفي ذو طابع شكلي أكثر منه فعلي.

المطلب الثاني: تحليل تطور الاستقرار المصرفي في السعودية (2011-2024)

يظهر تحليل مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، مع قدرة واضحة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2024).

الفرع الاول: مؤشر كفاية رأس المال

يعكس هذا المؤشر متانة القاعدة الرأسمالية للبنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات المالية في السعودية سيتم عرض تطور نسب كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور نسبة كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة (2011-2024)

السنة	نسبة كفاية رأس المال	السنة	نسبة كفاية رأس المال
2011	18.23	2018	20.50
2012	17.87	2019	20.33
2013	17.87	2020	19.40
2014	18.07	2021	19.90
2015	19.54	2022	19.90
2016	20.39	2023	20.1
2017	20.49	2024	19.6

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي شوه يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<http://sama.gov.sa/Pages/PageNotFoundError.aspx?requestUrl=http://sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

وتقارير الصندوق النقد العربي شوه يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqrry-alastqrrar-almaly/tqrry-alastqrrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam->

تشير البيانات إلى أن معدل كفاية رأس المال ظل عند مستويات مرتفعة ومستقرة نسبياً، حيث تراوح بين حوالي 17.8% و 20.5% خلال معظم الفترة، ليستقر قريباً من 20% في السنوات الأخيرة.

يعكس هذا المستوى المرتفع قوة القاعدة الرأسمالية للبنوك، ويدل على التزام صارم بالمعايير الاحترازية الدولية (بازل)، كما أن الاستقرار عبر الزمن يشير إلى فعالية السياسات الرقابية، بالإضافة إلى قدرة البنوك على امتصاص الصدمات، كما أن الحفاظ على هذا المستوى رغم التوسع الائتماني يدل على توازن بين النمو المالي والحفاظ على الاستقرار.

وبالتالي يمكن القول ان كفاية رأس المال في السعودية تمثل دعامة أساسية للاستقرار المصرفي طويل الأجل.

الفرع الثاني: مؤشر جودة الأصول (القروض المتعثرة)

يجسد هذا المؤشر مستوى جودة الأصول المصرفية و فعالية إدارة مخاطر الائتمان داخل البنوك السعودية، سيتم عرض تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 20: تطور نسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي (2011-2024)

السنة	القروض المتعثرة /اجمالي القروض	السنة	القروض المتعثرة /اجمالي القروض
2011	2.22	2018	1.95
2012	1.66	2019	1.85
2013	1.3	2020	2.18
2014	1.08	2021	1.86
2015	1.23	2022	1.80
2016	1.38	2023	1.5
2017	1.61	2024	1.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<http://sama.gov.sa/Pages/PageNotFound.aspx?requestUrl=http://sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

تظهر البيانات أن نسبة القروض المتعثرة شهدت بعض الارتفاع خلال الفترة (2016-2020)، حيث بلغت حوالي 2.18% في 2020، قبل أن تنخفض تدريجيا إلى 1.3% في 2024، أي ان الارتفاع النسبي يعكس تأثير البنوك بالدورات الاقتصادية، أما الانخفاض اللاحق يعكس تحسن إدارة المخاطر، وكفاءة آليات الرقابة والمتابعة، بالإضافة الى قوة البيئة الاقتصادية، أي أنه و رغم التوسع في الإقراض، لم ترتفع المخاطر بشكل دائم، مما يدل على جودة القرارات الائتمانية.

وبالتالي يمكن القول أن القطاع المصرفي السعودي يتميز بجودة أصول مرتفعة وقدرة على التحكم في المخاطر الائتمانية.

الفرع الثالث: مؤشر الربحية (ROE – ROA)

يبرز هذا المؤشر كفاءة الاداء المالي للبنوك وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة في السعودية، سيتم عرض تطور نسب مؤشرات الربحية (ROE-ROA) في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: تطور نسب مؤشرات الربحية (ROA- ROE) في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة (2024-2011)

السنة	ROA	ROE	السنة	ROA	ROE
2011	2.02	14.80	2018	2.18	13.45
2012	2.02	14.61	2019	2.05	12.56
2013	2.03	14.79	2020	1.34	8.29
2014	2.11	15.51	2021	1.68	10.08
2015	2.07	14.84	2022	2.10	12.50
2016	1.84	12.48	2023	2.2	12.80
2017	1.98	12.56	2024	2.3	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<http://sama.gov.sa/Pages/PageNotFoundError.aspx?requestUrl=http://sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

وتقارير الصندوق النقد العربي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqrry-alastqrrar-almaly/tqrry-alastqrrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam->

تشير البيانات الى ان العائد على الأصول (ROA) استقر حول 2% في معظم الفترة، ثم انخفض في 2020 إلى 1.34%، بعد ان تعافى ليصل إلى 2.3% في 2024.

أما العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد كان مرتقعا نسبيا (14%-15%) خلال الفترة من 2011 الى 2019 ، ثم تراجع خلال 2020-2021 ، قبل ان يعود للتحسن الى حوالي 12.8% في 2023 لذلك فإن الربحية المرتفعة تعكس كفاءة تشغيلية عالية، تنوع مصادر الدخل، أما الانخفاض المؤقت في 2020 مرتبط بظروف اقتصادية عالمية بسبب الجائحة COVID_19، أما التعافي السريع فيدل على مرونة القطاع المصرفي وقدرته على التكيف مع الاضطرابات العالمية المفاجئة . وبالتالي يمكن القول ان الربحية في البنوك السعودية مستقرة ومرنة، وتدعم استدامة الاستقرار المصرفي.

الفرع الرابع: مؤشر السيولة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)

يعكس هذا المؤشر قدرة البنوك على تلبية التزاماتها، سيتم عرض نسب القروض الى الودائع في الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة 2011-2024 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22: تطور نسب إجمالي القروض الى إجمالي الودائع كمؤشر لسيولة الجهاز المصرفي السعودي خلال الفترة (2011-2024)

السنة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	السنة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
2011	133.8	2018	136.45
2012	132.95	2019	126.4
2013	131.29	2020	138.05
2014	126.92	2021	141.2
2015	140.42	2022	84.20
2016	144.01	2023	89.92
2017	139.3	2024	94.88

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي شوهذ يوم: 2026/04/08 على الموقع:

<http://sama.gov.sa/Pages/PageNotFound.aspx?requestUrl=http://sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

تظهر البيانات تحولا واضحا في هيكل السيولة، حيث سجل القطاع المصرفي السعودي مستويات مرتفعة جدا سابقا (130%-140%)، ثم انخفاض تدريجي إلى 84% في 2022، ليعود ويرتفع إلى 94.9% في 2024، يعكس هذا الانخفاض تعزيز قاعدة الودائع وتحسين إدارة السيولة، أما الارتفاع الذي صاحب السنوات الاولى من الفترة فيعكس زيادة النشاط الائتماني، وتحسن كفاءة الوساطة المالية.

كما أن وصول النسبة إلى مستويات قريبة تفوق 100% يشير إلى استخدام فعال للموارد دون الوصول إلى مخاطر سيولة مفرطة.

وبالتالي يمكن القول أن القطاع المصرفي السعودي يتميز بكفاءة عالية في توظيف الموارد مع الحفاظ على توازن السيولة.

من خلال تحليل مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي السعودي نستنتج أن القطاع خلال الفترة (2011-2024) تميز باستقرار هيكلي متين، قائم على قوة القاعدة الرأسمالية، وانخفاض المخاطر

الائتمانية، وارتفاع الربحية، إلى جانب كفاءة إدارة السيولة، كما يعكس هذا الاستقرار قدرة البنوك على التكيف مع الصدمات الاقتصادية، دون التأثير على سلامة النظام المالي.

كما أن الاستقرار المصرفي في السعودية ليس مجرد نتيجة لوفرة الموارد، بل هو نتاج تفاعل متوازن بين الكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر، والسياسات الرقابية الفعالة، وهو ما يجعله استقرارا ديناميكيا ومستداما.

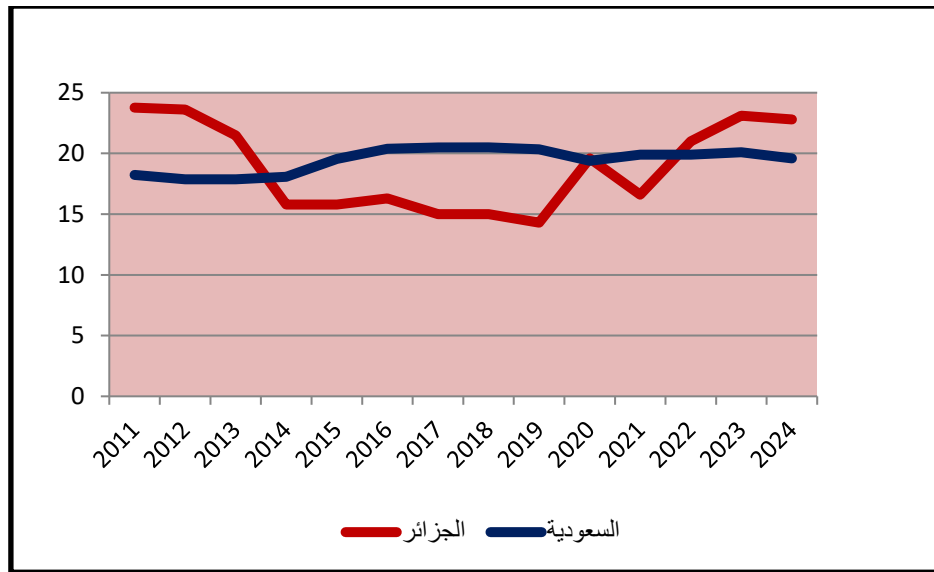
المطلب الثالث: مقارنة الاستقرار المصرفي بين الجزائر والسعودية (2024-2011)

تظهر المقارنة بين مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة وجود تباين جوهري في طبيعة ومصادر الاستقرار المصرفي بين البلدين، رغم تشابه بعض المؤشرات من حيث المستوى.

الفرع الاول: كفاية رأس المال

يبين الشكل مقارنة مستويات كفاية رأس المال بين الجزائر والسعودية خلال الفترة 2024-2011:

الشكل رقم 12 : مستويات كفاية رأس المال في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2024-2011)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (15-19)

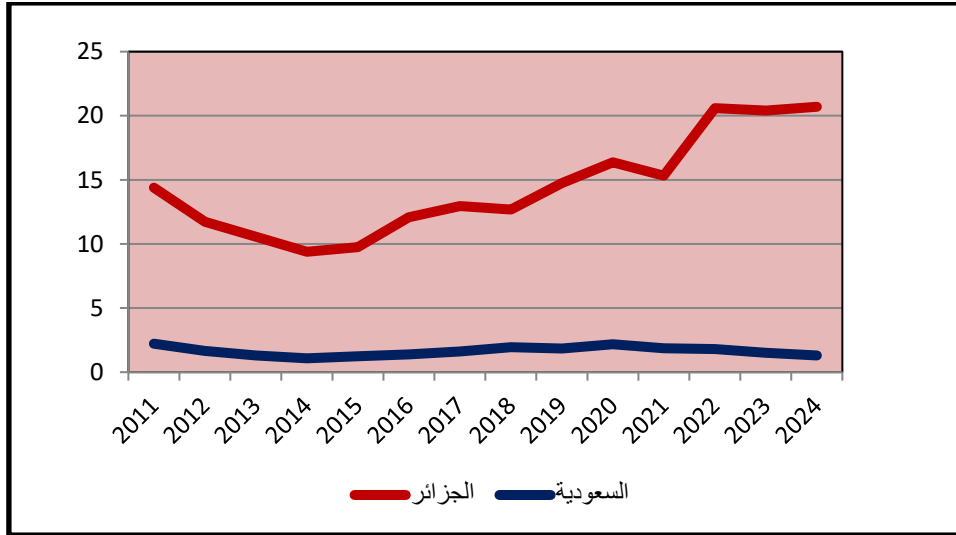
يتبين أن كلا البلدين يتمتعان بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال طوال الفترة، حيث استقرت في السعودية حوالي 20%، وهو ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية المدعومة بنشاط ائتماني متوازن، في حين تجاوزت في الجزائر 22% خلال عدة سنوات، الامر الذي يدل على وجود فائض في الموارد مرتبط بضعف الاقتراض.

كفاية رأس المال في السعودية تعكس كفاءة واستدامة، بينما في الجزائر تعكس طابعا محافظا وضعف توظيف الموارد.

الفرع الثاني : جودة الأصول (القروض المتعثرة)

يبين الشكل مقارنة نسب القروض المتعثرة بين الجزائر والسعودية خلال الفترة 2011-2024:

الشكل رقم 13 : نسب القروض المتعثرة في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (16-20)

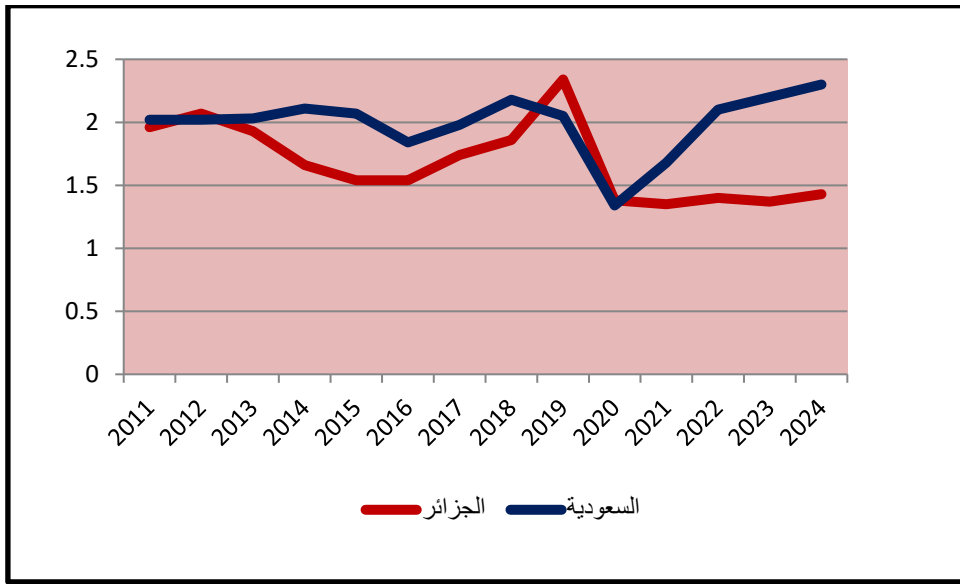
يمثل هذا المؤشر أحد أبرز أوجه التباين بين البلدين حيث تسجل السعودية مستويات منخفضة و مستقرة من القروض المتعثرة تتراوح بين (1% و 2%)، في حين تعرف الجزائر نسبة مرتفعة و متصاعدة قد تتجاوز 20% و يعكس ذلك فعالية منظومة ادارة المخاطر و الرقابة الائتمانية في السعودية مقابل وجود اختلالات في منح و متابعة القروض و اشكالات هيكلية في القطاع المصرفي الجزائري، ما يبرز تفاوت واضح في جودة الأصول لصالح النظام المصرفي السعودي.

الفرع الثالث: الربحية (ROA- ROE)

يبين الشكل رقم(14) نسب تطور العائد على الأصول (ROA) في كل من الجزائر و السعودية

خلال الفترة 2011-2024:

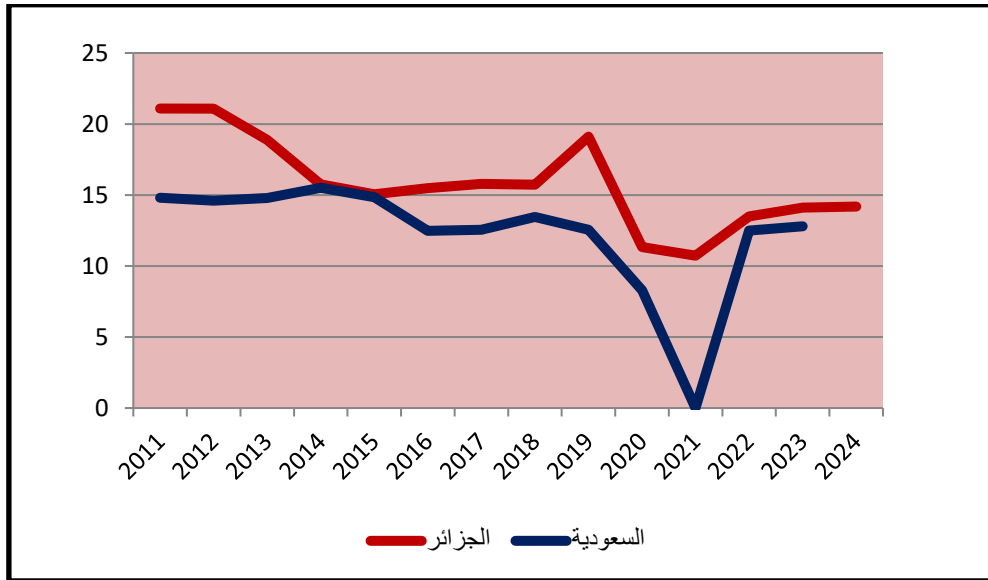
الشكل رقم 14 : نسب العائد على الأصول في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (21-17)

والشكل رقم (15) نسب العائد على حقوق الملكية (ROE) في كل من الجزائر و السعودية خلال الفترة 2011-2024:

الشكل رقم 15 : نسب العائد على حقوق الملكية في الجزائر و السعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (21-17)

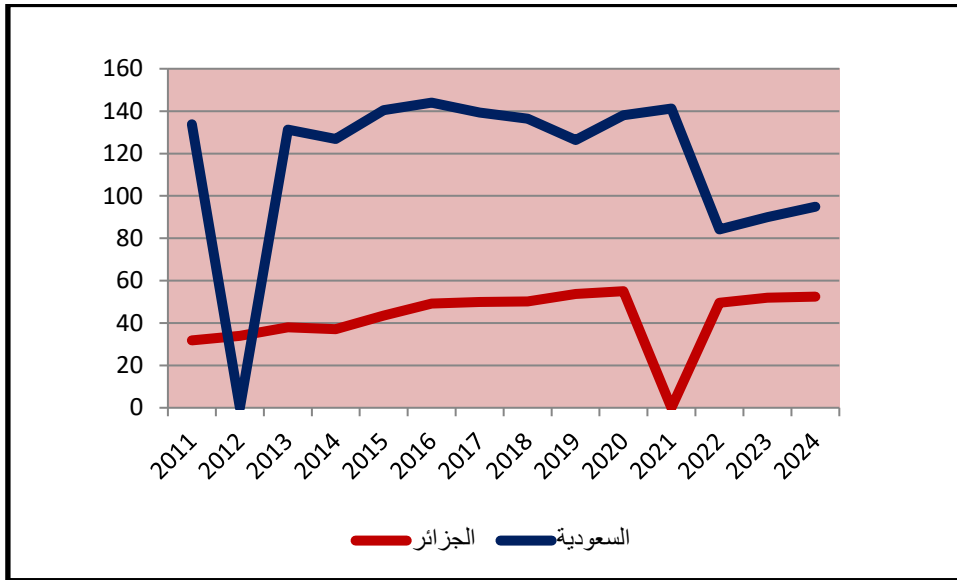
نلاحظ من خلال الشكلين رقم (14-15) تباينا واضحا بين الجزائر و السعودية، ففيما يخص ROA حافظت السعودية على مستويات مستقرة نسبيا تدور حول 2% مع تعاف سريع بعد انخفاض 2020، بينما سجلت الجزائر منحنى تنازليا مع بقاء المؤشر عند مستويات ادنى تقارب 1,3%-1,4%، أما بالنسبة لـ (ROE)، فقد تأثرت السعودية بشكل حاد في (2020-2024) لتستعيد توازنها تدريجيا، بينما الجزائر عرفت

مستويات أعلى في بداية الفترة، لكنها شهدت تذبذبا و انخفاضا ملحوظا بعد 2019، بشكل عام تعكس هذه النتائج ربحية مدفوعة بالكفاءة والتوسع البنكي في القطاع المصرفي السعودي و ربحية محدودة بسبب ضعف النشاط في القطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الرابع: السيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)

يبين الشكل مستويات إجمالي القروض الى إجمالي الودائع بين الجزائر والسعودية خلال الفترة 2011-2024:

الشكل رقم 16 : مستويات السيولة المقاسة بإجمالي القروض الى إجمالي الودائع في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (18-22)

تطور مؤشر السيولة في السعودية من مستويات مرتفعة جدا إلى توازن قريب من 90%-95%، ما يعكس كفاءة عالية في توظيف الموارد المالية داخل القطاع المصرفي، أما في الجزائر بقيت منخفضة (حوالي 30%-55%)، وهذا ما يدل على وجود فائض في السيولة غير مستغل بشكل فعال داخل البنوك.

يمكن تفسير التباين بين الجزائر و السعودية من خلال :

- يتميز النظام المصرفي في السعودية بقدرته على تحويل المدخرات الى استثمارات منتجة بفعالية، مقابل ضعف في تخصيص الموارد المالية في الجزائر.
- تعتمد البنوك في السعودية على آليات متطورة و أدوات حديثة تعزز من استقرارها، في حين تبقى هذه الممارسات محدودة في الجزائر و تعاني من بعض الاختلالات.

- تقوم السعودية على التنافسية و التنوع بينما تهيمن البنوك العمومية الجزائر مما يحد من ديناميكية السوق.

- استفادت السعودية من اصلاحات مالية و برامج تنويع اقتصادي, في حين تواجه الجزائر قيودا هيكلية واعتمادا على قطاعات محدودة, و هو ما ينعكس على كفاءة النظام المصرفي و استقراره.

يتضح أن الاستقرار المصرفي في السعودية هو استقرار ديناميكي قائم على الكفاءة والتوازن بين مختلف المؤشرات، في حين أن الاستقرار المصرفي في الجزائر هو استقرار نسبي يعتمد على وفرة الموارد المالية دون أن يقترن بكفاءة في توظيفها أو جودة في الأصول، أي ان الاستقرار المصرفي في السعودية هو استقرار منتج قائم على الكفاءة، بينما في الجزائر هو استقرار كمي قائم على الوفرة.

يتضح من المقارنة بين مؤشرات الاستقرار المصرفي في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2011-2024) أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمستوى أعلى من الاستقرار مقارنة بالقطاع المصرفي الجزائري. فقد سجلت السعودية مستويات أفضل في جودة الأصول من خلال انخفاض نسبة القروض المتعثرة، إلى جانب تحقيق معدلات ربحية أعلى، مع الحفاظ على مستويات سيولة متوازنة وكفاية رأسمالية قوية، وهو ما يعكس كفاءة أكبر في إدارة المخاطر وتوظيف الموارد. في المقابل، أظهر القطاع المصرفي الجزائري استقراراً أقل نسبياً، رغم تمتعه بمستويات جيدة من كفاية رأس المال والسيولة، إلا أن محدودية الربحية وارتفاع نسبي في القروض المتعثرة يشيران إلى ضعف كفاءة الوساطة المالية وتوظيف الموارد، مما يجعل الاستقرار المصرفي فيه أقل ديناميكية مقارنة بالحالة السعودية.

المبحث الثالث: تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية

يهدف هذا المبحث إلى تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية، من خلال مقارنة تحليلية تركز على ثلاث قنوات رئيسية لتفسير الدور، تتمثل القناة الأولى في القناة الائتمانية، التي تبرز من خلال تطور الاقتراض الرسمي وانعكاسه على جودة الأصول والربحية والسيولة، أما القناة الثانية فتتمثل في قناة الادخار، من خلال دراسة دور تعبئة الودائع على السيولة وكفاءة توظيف الموارد، في حين تتجسد القناة الثالثة في القناة الاحترازية، التي يتم من خلالها تقييم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر عبر مؤشر كفاية رأس المال، ومن خلال هذه القنوات، يتم الكشف عن دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كلا البلدين.

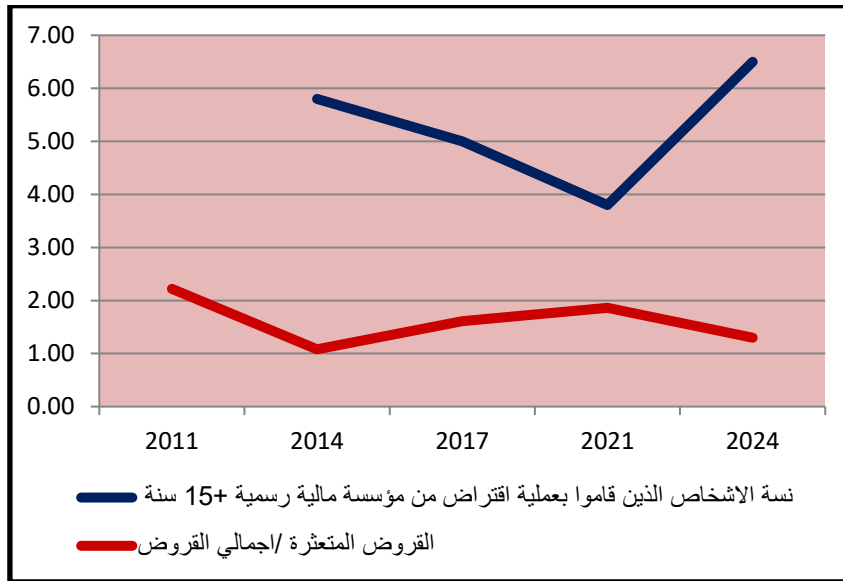
المطلب الأول : دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر

الفرع الأول: القناة الائتمانية (الاقتراض الرسمي)

أولاً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالقروض المتعثرة (جودة الأصول)

تمثل العلاقة بين الاقتراض الرسمي وجودة الأصول إحدى أهم القنوات لتقييم أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، إذ يعكس التوسع في الاقتراض زيادة في النشاط الائتماني الناتج عن إدماج شرائح أوسع من الأفراد ضمن النظام المالي، غير أن هذا التوسع قد يكون ذا أثر مزدوج، فإذا ترافق مع استقرار أو انخفاض في نسبة القروض المتعثرة، فإنه يدل على كفاءة البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية، مما يعزز الاستقرار المصرفي، أما في حال ارتفاع القروض المتعثرة بالتوازي مع زيادة الاقتراض، فإن ذلك يعكس ضعفاً في توجيه القروض أو في آليات التقييم الائتماني، مما يحول التوسع في الشمول المالي إلى مصدر للمخاطر بدلاً من كونه عامل دعم للاستقرار.

الشكل رقم 17 : علاقة الاقتراض الرسمي بالقروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (06-16)

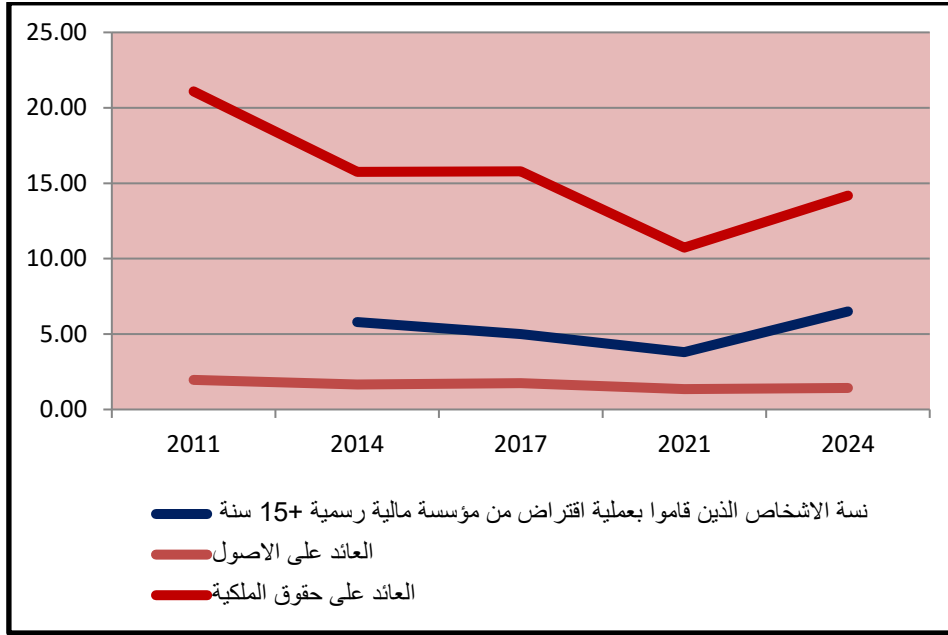
يظهر تحليل القناة الائتمانية في الجزائر أن دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي عبر هذه القناة ظل محدودا وغير فعال. فقد بقيت نسبة الاقتراض الرسمي عند مستويات منخفضة نسبيا، حيث انتقلت من 5.8% سنة 2014 إلى 3.8% سنة 2021 قبل أن ترتفع إلى 6.5% في 2024، وهو ما يعكس ضعف استخدام الخدمات الائتمانية داخل النظام المصرفي.

وعند ربط ذلك بجودة الأصول، يلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة لم تعرف تحسنا مستقرا، بل شهدت تذبذبا نسبيا، مما يشير إلى أن النشاط الائتماني، رغم محدوديته، لم يكن موجها بكفاءة كافية، ويعكس ذلك ضعفا في إدارة المخاطر الائتمانية، وهو ما يحد من قدرة الشمول المالي على دعم الاستقرار المصرفي.

ثانيا: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالربحية (ROA / ROE)

ترتبط الزيادة في الاقتراض الرسمي بشكل مباشر بالنشاط الأساسي للبنوك، حيث تمثل القروض المصدر الرئيسي لتحقيق العوائد، وعليه فإن ارتفاع معدلات الاقتراض يعزز من قدرة البنوك على تحقيق أرباح أعلى وهو ما ينعكس في تحسن مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، غير أن هذه العلاقة تظل مشروطة بجودة القروض، إذ إن التوسع في الإقراض دون رقابة كافية قد يؤدي إلى تراجع الربحية نتيجة ارتفاع الديون المتعثرة، وبالتالي فإن العلاقة الإيجابية بين الاقتراض والربحية تعكس كفاءة الوساطة المالية، في حين أن العلاقة السلبية تشير إلى اختلال في تخصيص الموارد.

الشكل رقم 18 : علاقة الاقتراض الرسمي بالربحية (ROA-ROE) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



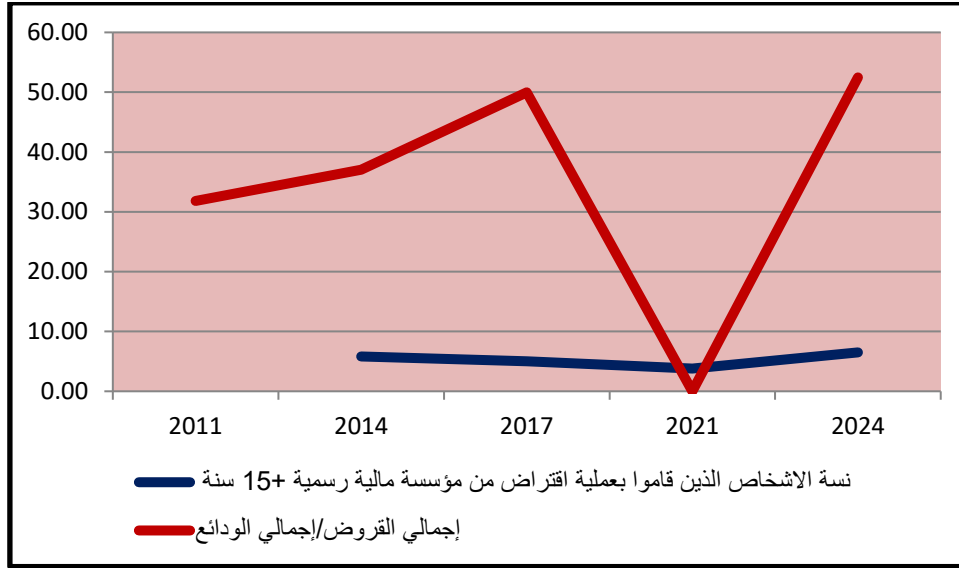
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (06-17)

يلاحظ أن ضعف الاقتراض الرسمي ترافق مع تراجع واضح في العائد على الأصول من 1.96% في 2011 إلى 1.43% في 2024، كما شهد العائد على حقوق الملكية انخفاضا ملحوظا، ويشير ذلك إلى أن محدودية الإقراض قد أثرت سلبا على قدرة البنوك في تحقيق الأرباح، مما يعكس ضعف كفاءة الوساطة المالية.

ثالثا: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالسيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)

تؤثر زيادة الاقتراض الرسمي على وضعية السيولة داخل الجهاز المصرفي من خلال ارتفاع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، حيث يؤدي التوسع في الإقراض إلى توظيف جزء أكبر من الموارد المتاحة، وإذا تم هذا التوسع ضمن حدود متوازنة، فإنه يعكس كفاءة في استخدام الودائع دون التأثير سلبا على القدرة على الوفاء بالالتزامات، وهو ما يدعم الاستقرار المصرفي، أما في حال الارتفاع المفرط في هذه النسبة، فقد يشير ذلك إلى ضغط على السيولة وزيادة في المخاطر، في حين أن انخفاضها الشديد يعكس ضعف النشاط الائتماني ووجود سيولة غير مستغلة، وهو ما يحد من فعالية النظام المصرفي.

الشكل رقم 19 : علاقة الاقتراض بالسيولة (اجمالي القروض/اجمالي الودائع) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (06-18)

بخصوص السيولة، فقد تراكمت محدودية الاقتراض مع ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى حدود 52.47% في 2024، وهي نسبة تعكس وجود سيولة مرتفعة وغير مستغلة داخل الجهاز المصرفي، ويشير ذلك إلى أن البنوك لم تتمكن من تحويل الموارد المتاحة إلى قروض منتجة، مما يضعف دورها في دعم النشاط الاقتصادي ويحد من الاستقرار المصرفي.

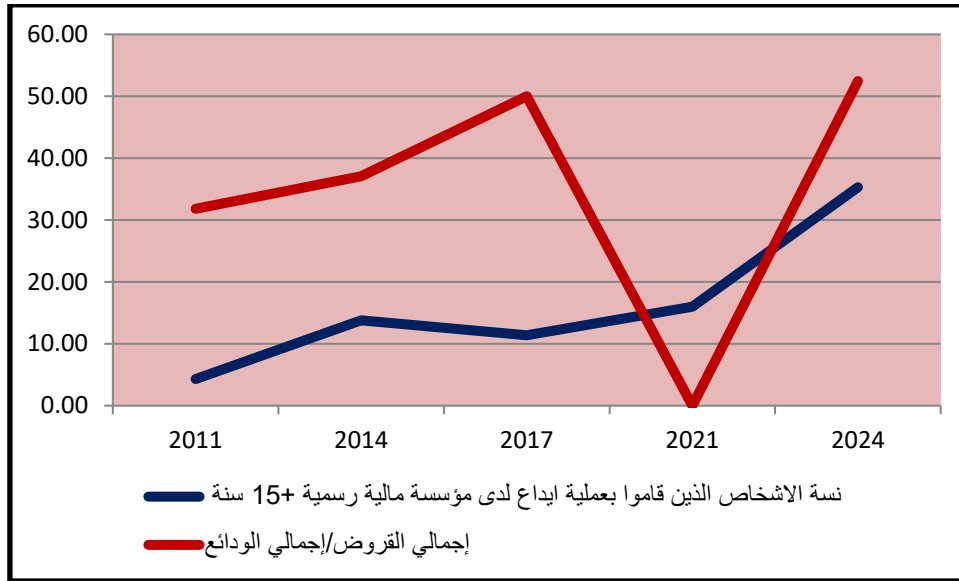
وعليه فإن القناة الائتمانية في الجزائر تعكس علاقة ضعيفة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي نتيجة ضعف استخدام القروض وعدم كفاءة توظيفها.

الفرع الثاني: قناة الادخار (الإيداع)

أولاً: تحليل علاقة الادخار بالسيولة (القروض/الودائع)

يمثل الادخار الرسمي أحد أهم مصادر التمويل داخل الجهاز المصرفي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة حجم الودائع المتاحة للبنوك، مما يساهم في تعزيز مستويات السيولة، ويعكس هذا الارتفاع قدرة النظام المصرفي على تعبئة الموارد المالية من الأفراد، وهو ما يدعم الاستقرار من خلال توفير قاعدة تمويل مستقرة غير أن فعالية هذه العلاقة تبقى رهينة بمدى توظيف هذه الودائع، إذ إن تراكمها دون تحويلها إلى قروض منتجة يؤدي إلى ارتفاع السيولة بشكل مفرط، وهو ما يعكس ضعفا في الوساطة المالية.

الشكل رقم 20 : علاقة الادخار الرسمي بالسيولة (القروض/الودائع) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (18-07)

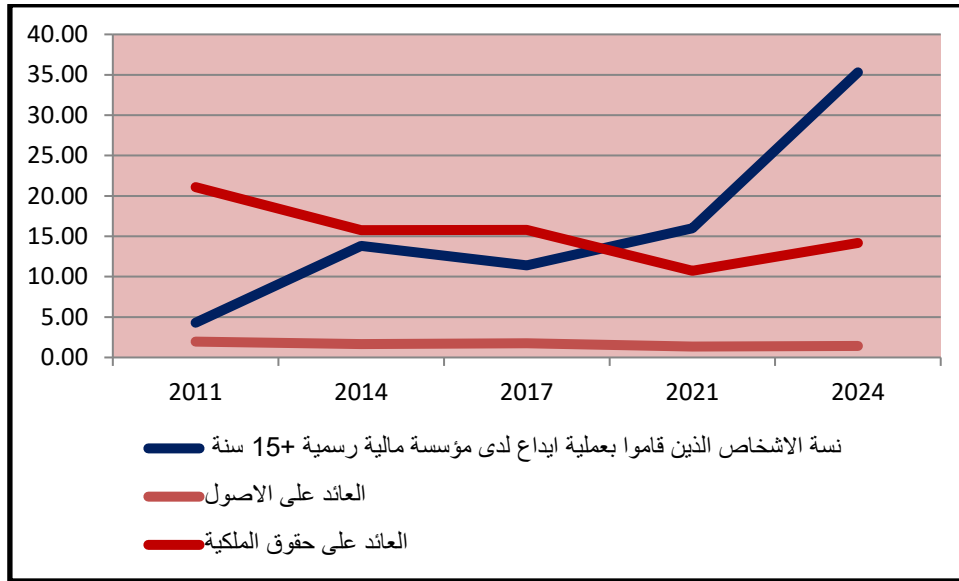
تشير بيانات الادخار الرسمي إلى تحسن ملحوظ في تعبئة الودائع، حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذين قاموا بعمليات إيداع من 4.3% في 2011 إلى 35.3% في 2024، وهو ما يعكس تطورا إيجابيا في جانب الشمول المالي المرتبط بالادخار.

وقد انعكس هذا التحسن بشكل واضح على السيولة، حيث ساهم ارتفاع الودائع في تعزيز الموارد المتاحة للبنوك، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة السيولة، غير أن هذه العلاقة تكشف في الوقت ذاته عن اختلال هيكلي يتمثل في عدم قدرة البنوك على توظيف هذه الودائع في شكل قروض منتجة، مما أدى إلى تراكم السيولة دون استغلال فعال.

ثانيا: تحليل علاقة الادخار بالربحية (ROA / ROE)

يؤثر الادخار الرسمي بشكل غير مباشر على ربحية البنوك، حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لتمويل النشاط الائتماني. وعليه، فإن زيادة الادخار تتيح للبنوك توسيع منح القروض، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد أعلى وتحسن مؤشرات الربحية، غير أن هذه العلاقة الإيجابية تظل مشروطة بمدى كفاءة استخدام هذه الموارد، إذ إن عدم توظيف الودائع في أنشطة مدرة للدخل يؤدي إلى تراجع الربحية رغم ارتفاع حجم الادخار، وهو ما يعكس ضعفا في أداء الوساطة المالية.

الشكل رقم 21 : علاقة الادخار الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (17-07)

يلاحظ أن ارتفاع الادخار لم يترجم إلى تحسن في العوائد، حيث استمرت الربحية في التراجع، ويعكس ذلك ضعف كفاءة الوساطة المالية، إذ لم تتمكن البنوك من تحويل الموارد المعبأة إلى استثمارات منتجة للدخل.

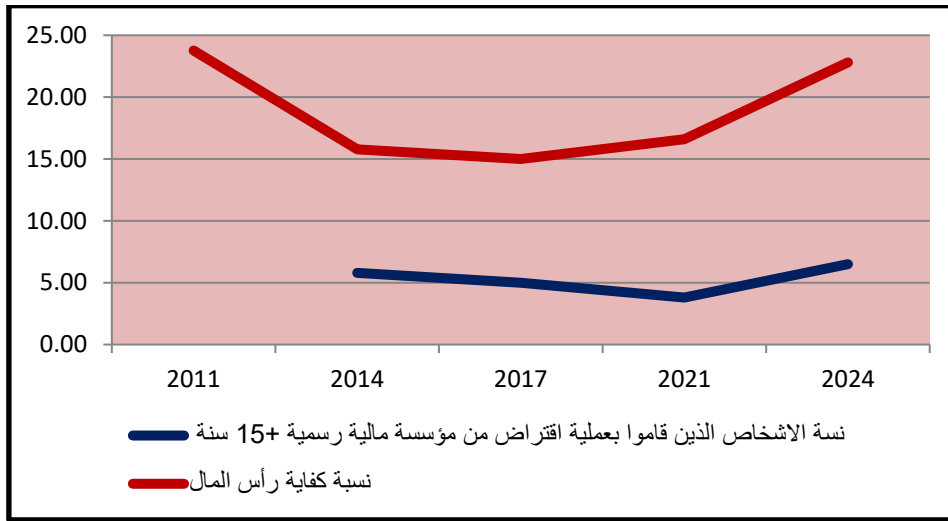
وبالتالي، فإن قناة الادخار في الجزائر، رغم تطورها من حيث تعبئة الموارد، لم تسهم بشكل فعال في تعزيز الاستقرار المصرفي، بسبب ضعف توظيف هذه الموارد.

الفرع الثالث: القناة الاحترازية (كفاية رأس المال)

أولاً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال

تمثل كفاية رأس المال مؤشراً احترازياً أساسياً يعكس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناتجة عن التوسع في النشاط الائتماني، والذي يعد بدوره أحد أبرز مخرجات الشمول المالي، فمع ازدياد الاقتراض الرسمي نتيجة توسع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي، ترتفع درجة التعرض للمخاطر الائتمانية، مما يستدعي الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لامتصاص الخسائر المحتملة. وفي هذا السياق، فإن استمرار ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بالتوازي مع التوسع في الإقراض يدل على متانة النظام المصرفي وقدرته على تحقيق التوازن بين التوسع المالي والاستقرار، أما في حال تراجع هذه النسبة مع ارتفاع القروض المتعثرة، فإن ذلك يشير إلى هشاشة في مواجهة المخاطر، ويعكس ضعفاً في الإطار الاحترازي المصاحب لسياسات الشمول المالي.

الشكل رقم 22 : علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (06-15)

تظهر القناة الاحترازية في الجزائر صورة مختلطة فيما يتعلق بالاستقرار المصرفي. فرغم تسجيل نسبة كفاية رأس المال مستويات مرتفعة نسبيا، حيث بلغت 22.8% في 2024، إلا أن هذه المستويات لا تعكس بالضرورة قوة حقيقية في النظام المصرفي، فالتوسع في الاقتراض الرسمي ظل محدودا، كما أن القروض المتعثرة بقيت عند مستويات غير مستقرة، مما يشير إلى أن ارتفاع كفاية رأس المال لا يرتبط بنشاط مصرفي ديناميكي، بل قد يكون نتيجة ضعف التوسع الائتماني. ويعني ذلك أن البنوك تحتفظ بهوامش أمان مرتفعة ليس بسبب قوة النشاط، بل نتيجة ضعف الطلب على القروض أو تحفظ البنوك في منحها.

كما أن غياب التوازن بين التوسع في الشمول المالي وإدارة المخاطر يحد من فعالية هذا المؤشر في دعم الاستقرار، فارتفاع كفاية رأس المال في ظل ضعف الإقراض لا يعكس كفاءة، بل يشير إلى قصور في أداء الوساطة المالية.

وعليه، فإن القناة الاحترازية في الجزائر تعكس استقرارا شكليا أكثر منه استقرارا فعليا، حيث يغيب التفاعل الإيجابي بين الشمول المالي والنشاط المصرفي.

يتضح من خلال تحليل القنوات الثلاث أن الشمول المالي في الجزائر لم ينجح في تحقيق دور فعال في تعزيز الاستقرار المصرفي، حيث ظل التوسع في الاقتراض محدودا ولم ينعكس إيجابيا على جودة الأصول أو الربحية، في حين أدى ارتفاع الادخار إلى تراكم السيولة دون توظيف فعال، كما أن ارتفاع كفاية رأس المال لم يكن مصحوبا بنشاط مصرفي ديناميكي، وعليه فإن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر تتسم بالضعف وعدم التكامل، نتيجة قصور في كفاءة الوساطة المالية وضعف إدارة الموارد والمخاطر.

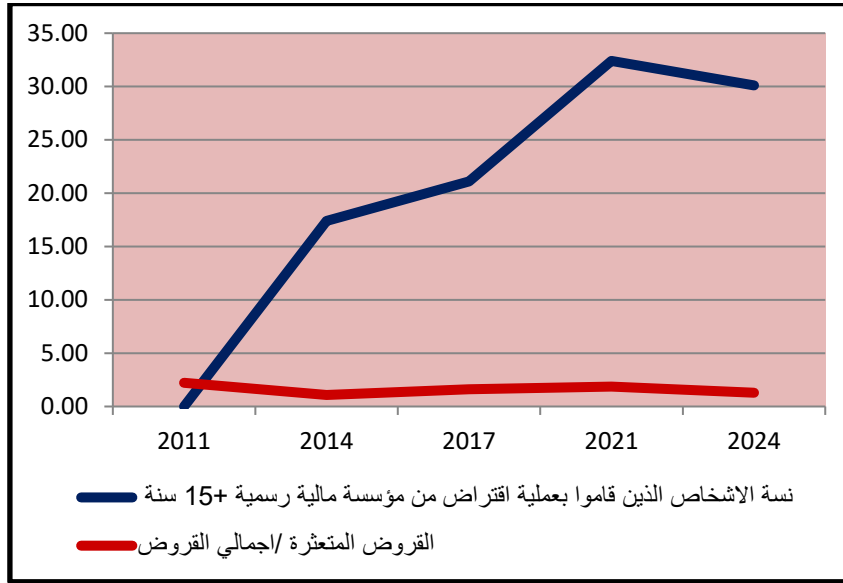
المطلب الثاني: تحليل دور الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في السعودية

الفرع الاول: القناة الائتمانية (الاقتراض الرسمي)

أولاً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالقروض المتعثرة (جودة الأصول)

يمثل الشكل رقم (22) التالي علاقة الاقتراض الرسمي بالقروض المتعثرة في السعودية:

الشكل رقم 23 : علاقة الإقراض الرسمي بالقروض المتعثرة في السعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (12-20)

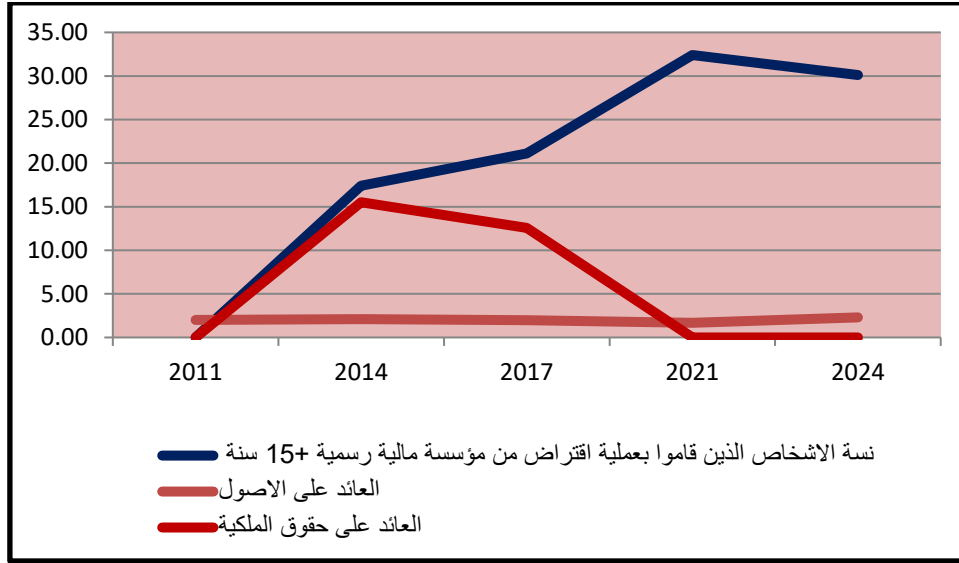
يظهر تحليل العلاقة بين الاقتراض الرسمي ومؤشرات الاستقرار المصرفي في السعودية أن هذه القناة لعبت دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار، فقد ارتفعت نسبة الاقتراض من 17.4% سنة 2014 إلى 32.4% سنة 2021، مع استقرار نسبي عند 30.1% في 2024، وهو ما يعكس توسعاً واضحاً في استخدام الخدمات الائتمانية.

وبالرابط مع جودة الأصول، يلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة بقيت منخفضة نسبياً، حيث انتقلت من 2.22% في 2011 إلى 1.3% في 2024، رغم التوسع في الإقراض، ويشير ذلك إلى أن البنوك استطاعت إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة، مما يدل على أن الشمول المالي لم يؤدي إلى تدهور جودة الأصول، بل تم في إطار منضبط .

ثانياً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالربحية (ROA / ROE)

يوضح الشكل رقم (23) علاقة الاقتراض الرسمي بالربحية (ROE/ROA) في السعودية:

الشكل رقم 24 : علاقة الإقراض الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في السعودية خلال الفترة (2024-2011)



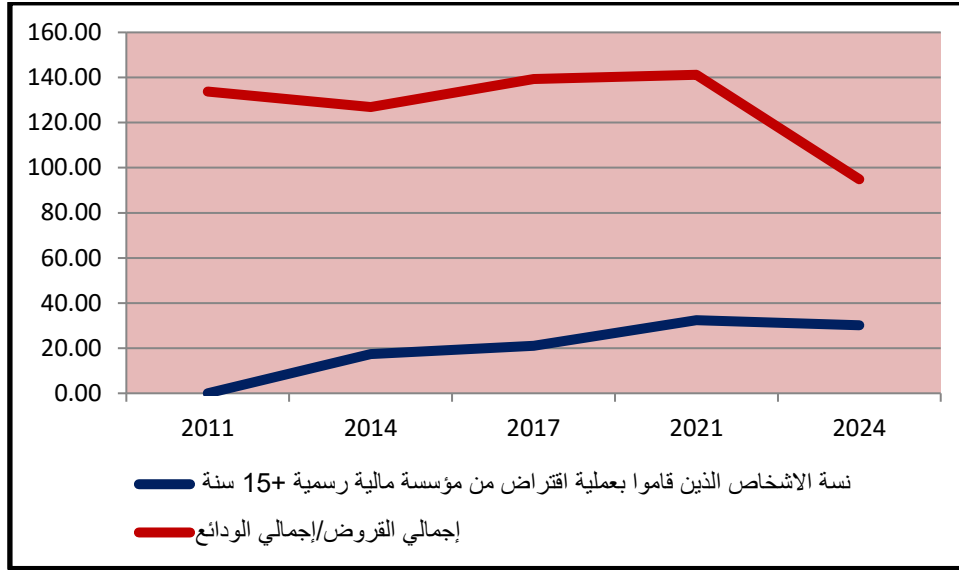
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (12-21)

يلاحظ أن ارتفاع الاقتراض ترافق مع تحسن في العائد على الأصول، خاصة في سنة 2024 (2.3%)، بعد تراجع مؤقت في 2021، وهو ما يعكس قدرة البنوك على تحويل التوسع الائتماني إلى أرباح، ورغم تراجع العائد على حقوق الملكية في بعض الفترات، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى استقرار الربحية عند مستويات مقبولة.

ثالثاً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بالسيولة (القروض/الودائع)

يوضح الشكل رقم (24) علاقة الاقتراض الرسمي بالسيولة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) في السعودية:

الشكل رقم 25 : علاقة الإقراض الرسمي بالسيولة (القروض/الودائع) في السعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين (12-22)

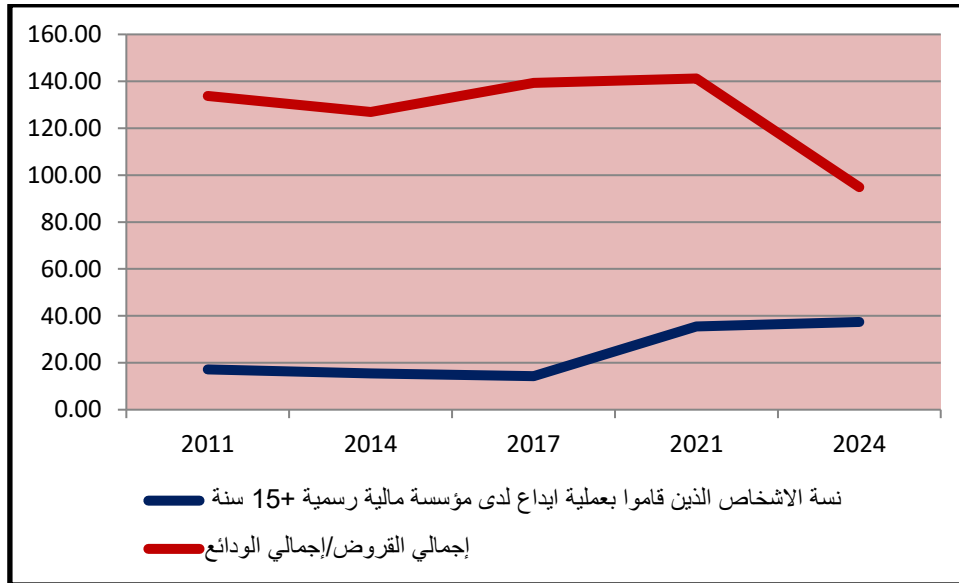
بخصوص السيولة، فقد أدى التوسع في الإقراض إلى انخفاض نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من مستويات مرتفعة (تفوق 130%) إلى 94.88% في 2024، وهو ما يعكس تحسنا في التوازن بين توظيف الموارد والقدرة على تلبية الالتزامات وبالتالي فإن القناة الائتمانية في السعودية تعكس علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، حيث تم توسيع الإقراض دون الإضرار بالسيولة أو جودة الأصول.

الفرع الثاني: قناة الادخار (الإيداع)

أولاً: تحليل علاقة الادخار بالسيولة (القروض/الودائع)

يوضح الشكل رقم (24) علاقة الادخار الرسمي بالسيولة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) في السعودية:

الشكل رقم 26 : علاقة الادخار الرسمي بالسيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع) في السعودية من خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات لجداولين (13-22)

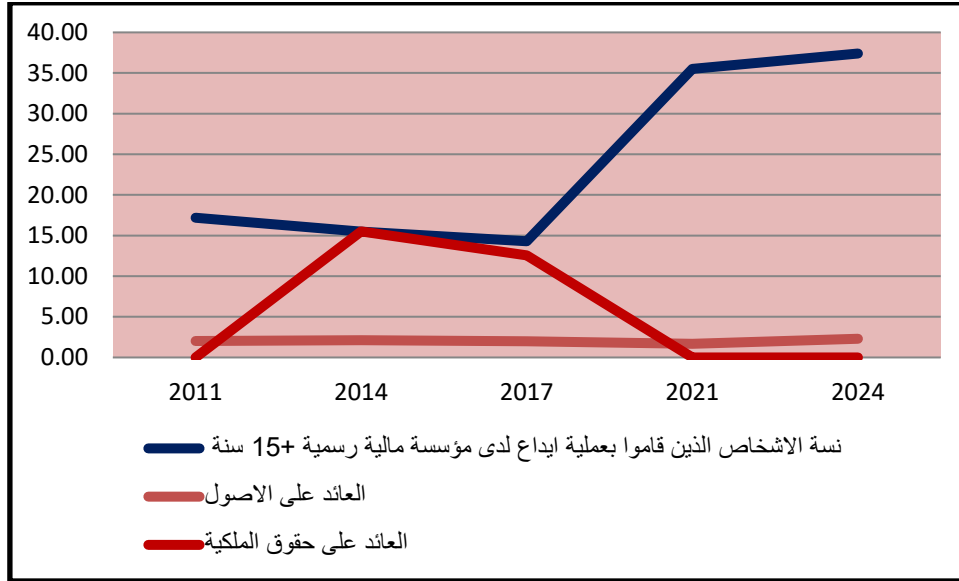
تبرز بيانات الادخار الرسمي تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذين قاموا بعمليات إيداع من 17.2% في 2011 إلى 37.4% في 2024، وهو ما يعكس نجاح النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية.

وقد انعكس هذا التحسن بشكل واضح على السيولة، حيث ساهمت زيادة الودائع في تحسين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، لتصل إلى مستويات أكثر توازنا، وهو ما يعزز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها ويحد من المخاطر المرتبطة بنقص السيولة.

ثانيا: تحليل علاقة الادخار بالربحية (ROA / ROE)

يوضح الشكل رقم (26) علاقة الادخار الرسمي بالربحية (ROE/ ROA) في السعودية:

الشكل رقم 27 : علاقة الادخار الرسمي بالربحية (ROA / ROE) في السعودية خلال الفترة (2024-2011)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (13-21)

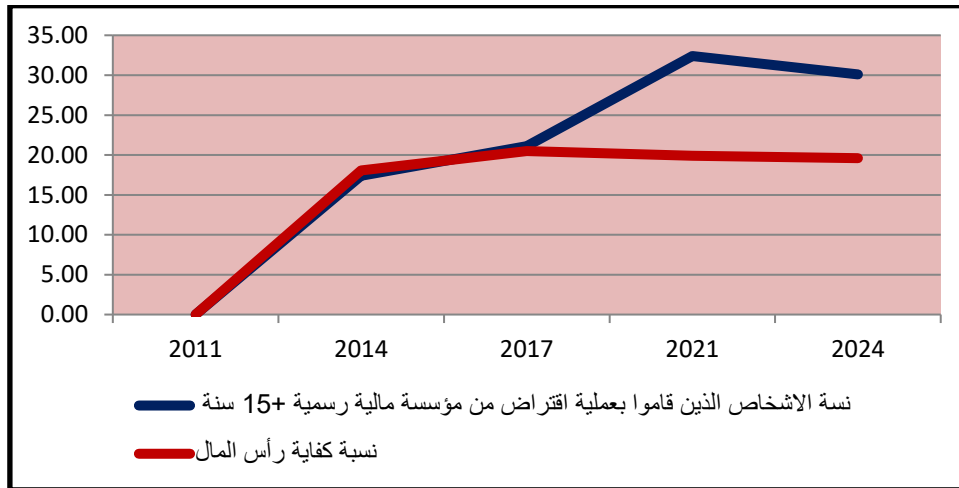
يظهر دور الادخار في رفع معدلات الربحية بشكل غير مباشر، حيث ساهمت زيادة الودائع في تمكين البنوك من توسيع نشاطها الائتماني، مما أدى إلى تحسن العائد على الأصول خاصة في الفترات الأخيرة، ويعكس ذلك كفاءة في تحويل الموارد المعبأة إلى استثمارات منتجة. وعليه، فإن قناة الادخار في السعودية لعبت دورا مهما في دعم الاستقرار المصرفي، من خلال تعزيز السيولة وتوفير قاعدة تمويل مستقرة تدعم النشاط البنكي.

الفرع الثالث: القناة الاحترازية (كفاية رأس المال)

أولاً: تحليل علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال

يوضح الشكل رقم (27) علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال في السعودية:

الشكل رقم 28 : علاقة الاقتراض الرسمي بكفاية رأس المال في السعودية خلال الفترة (2011-2024)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (12-19)

تظهر العلاقة بين التوسع في الاقتراض وكفاية رأس المال أن النظام المصرفي السعودي يتمتع بمتانة عالية في مواجهة المخاطر، فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الاقتراض، حافظت نسبة كفاية رأس المال على مستويات مرتفعة ومستقرة، حيث تراوحت بين 18% و 20% خلال الفترة المدروسة، ويشير ذلك إلى أن البنوك لم تكثف بالتوسع في الإقراض، بل عززت في الوقت نفسه قاعدتها الرأسمالية، مما يمكنها من امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر الائتمانية، وتزداد أهمية هذا المؤشر في ظل انخفاض القروض المتعثرة، مما يعكس توازنا بين التوسع المالي وإدارة المخاطر.

وبالتالي، فإن القناة الاحترازية تؤكد أن الشمول المالي في السعودية تم في إطار رقابي فعال، حيث لم يؤدي إلى زيادة الهشاشة، بل عزز من متانة النظام المصرفي.

يتضح من خلال تحليل القنوات الثلاث أن الشمول المالي في السعودية قد أسهم بشكل فعال في تعزيز الاستقرار المصرفي، حيث أدى التوسع في الاقتراض إلى تحسين الربحية دون الإضرار بجودة الأصول، في حين ساهم الادخار في دعم السيولة وتوفير مصادر تمويل مستقرة، بينما ضمنت كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، وعليه فإن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في السعودية تتسم بالإيجابية والتكامل، مما يعكس كفاءة النظام المصرفي في تحقيق التوازن بين التوسع المالي والاستقرار.

المطلب الثالث: المقارنة بين دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في الجزائر

والسعودية

يظهر التحليل المقارن أن دور الشمول المالي على الاستقرار المصرفي يختلف بشكل جوهري بين الجزائر والسعودية، سواء من حيث القوة أو طبيعة القنوات الناقلة لهذا الدور. _ في السعودية، يتجسد الأثر الإيجابي للشمول المالي بوضوح من خلال القناة الائتمانية، حيث أدى التوسع في الاقتراض الرسمي إلى تنشيط النشاط المصرفي وتحسين الربحية، دون أن ينعكس ذلك سلباً على جودة الأصول، إذ بقيت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة، ويعكس هذا التوازن كفاءة عالية في إدارة المخاطر الائتمانية، مما يدل على أن التوسع في الشمول المالي تم في إطار منضبط يدعم الاستقرار، في المقابل، ظلت هذه القناة ضعيفة التأثير في الجزائر، حيث لم يسهم انخفاض مستويات الاقتراض الرسمي في تحفيز الربحية، كما لم يترجم إلى تحسن في جودة الأصول، وهو ما يعكس محدودية دور الشمول المالي في تنشيط الوساطة المالية.

_ أما من خلال قناة الادخار، فقد أسهم ارتفاع الادخار الرسمي في السعودية في تعزيز السيولة بشكل متوازن، مع قدرة البنوك على توظيف هذه الموارد في شكل قروض منتجة، مما دعم الربحية والاستقرار معاً في حين أن نفس القناة في الجزائر، رغم تسجيلها تحسناً ملحوظاً في تعبئة الودائع، أدت إلى تراكم السيولة دون استغلال فعال، نتيجة ضعف توظيف الموارد، وهو ما حد من دورها الإيجابي على الاستقرار المصرفي. _ وفيما يتعلق بالقناة الاحترازية، يظهر أن السعودية استطاعت تحقيق توازن واضح بين التوسع في الإقراض والحفاظ على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال، مما يعكس متانة النظام المصرفي وقدرته على امتصاص المخاطر الناتجة عن الشمول المالي، بينما في الجزائر، ورغم ارتفاع كفاية رأس المال، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة توسع مصرفي فعال، بل ارتبط بضعف النشاط الائتماني، مما يجعل هذا الاستقرار أقرب إلى كونه شكلياً منه فعلياً.

وعليه، يمكن القول إن الشمول المالي في السعودية قد أدى دوراً فعالاً في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال قنوات مترابطة ومتكاملة، حيث تم تحقيق توازن بين التوسع المالي وإدارة المخاطر، في المقابل ظل دور الشمول المالي في الجزائر محدوداً، نتيجة ضعف استخدام الخدمات المالية وعدم كفاءة توظيف الموارد مما حال دون تحوله إلى عامل داعم للاستقرار المصرفي.

خلاصة

تناول هذا الفصل دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية من خلال تحليل واقعي كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي و ذلك بالاعتماد على قراءة وصفية وتحليلية تسمح بفهم خصائص كل نظام مالي والمقارنة بينهما. و في هذا السياق، يظهر تحليل واقع الشمول المالي تباين في مستوى تطور الخدمات المالية بين البلدين، سواء من حيث انتشار أو سهولة الوصول اليها أو درجة الاعتماد على الوسائل الرقمية وهو ما يعكس اختلافا في مستوى ادماج مختلف الفئات داخل النظام المالي الرسمي، وبالانتقال الى واقع الاستقرار المصرفي، فقد تم التركيز على أهم المؤشرات المعبرة عن متانة القطاع المصرفي، مثل السيولة الربحية جودة الاصول، حيث يبرز من خلال ذلك اختلاف في طبيعة البنية المصرفية و درجة تطورها بين الجزائر والسعودية.

وفي هذا الاطار، تم تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي باعتباره علاقة تفاعلية بين المتغيرين، حيث ان توسع الشمول المالي يساهم في توسيع قاعدة المتعاملين و تعميق النشاط المصرفي في حين يتأثر هذا التوسع بمدى قوة و استقرار القطاع المصرفي نفسه.

الخاتمة

الخاتمة

يشكل الشمول المالي في الوقت الراهن أحد أهم التوجهات الحديثة التي تسعى الأنظمة المالية والمصرفية إلى تكريسها باعتباره آلية فعالة لتعزيز الاستقرار المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتمكين مختلف فئات المجتمع من الاستفادة منها بكفاءة وأمان. كما أصبح الشمول المالي مؤشراً يعكس مدى تطور الأنظمة المصرفية وقدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، خاصة في ظل التوسع المتزايد للخدمات المالية الرقمية. ومن خلال الدراسة المقارنة بين الجزائر السعودية تبين وجود تفاوت في مستوى تطور مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي بين البلدين حيث استطاعت السعودية تحقيق مستويات متقدمة نسبياً بفضل تبنيها لسياسات تنظيمية حديثة وتطور البنية التحتية الرقمية الأمر الذي ساهم في رفع كفاءة القطاع لمصرفي وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي. في المقابل لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يواجه عدة تحديات تحد من فعالية الشمول المالي من أبرزها محدودية انتشار الخدمات البنكية الحديثة، وضعف استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية وهو ما يؤثر نسبياً على كفاءة الوساطة المالية وعلى قدرة الجهاز المصرفي في تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار. كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي علاقة تكاملية مترابطة.

اختبار الفرضيات

- الفرضية العامة: يساهم الشمول المالي بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية.
- تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- الفرضية الجزئية الأولى: توجد فجوة واضحة في مستوى الشمول المالي بين الجزائر والسعودية.
- تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت واضح في مستوى الشمول المالي بين البلدين لصالح المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الجزئية الثانية: يوجد اختلاف واضح في مستوى الاستقرار المصرفي بين الجزائر والسعودية.
- تم تأكيد هذه الفرضية، حيث بينت نتائج الدراسة وجود تباين في مؤشرات الاستقرار المصرفي بين الجزائر والسعودية.
- الفرضية الجزئية الثالثة: يساهم التوسع في الاقتراض الرسمي في التأثير على الاستقرار المصرفي من خلال انعكاسه على جودة الأصول والربحية والسيولة في كل من الجزائر والسعودية.

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج أن التوسع في الاقتراض الرسمي يؤثر على مؤشرات الاستقرار المصرفي من خلال انعكاسه على جودة الأصول والربحية والسيولة.

- الفرضية الجزئية الرابعة: يساهم ارتفاع الادخار الرسمي في دعم الاستقرار المصرفي من خلال تأثيره على مؤشري السيولة والربحية داخل الجهاز المصرفي في كل من الجزائر والسعودية.

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث بينت النتائج أن ارتفاع الادخار الرسمي يساهم في تعزيز السيولة والربحية، بما يدعم الاستقرار المصرفي.

- الفرضية الجزئية الخامسة: ترتبط فعالية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي بقدرة البنوك على الحفاظ على كفاية رأس المال بالتوازي مع التوسع في الإقراض الرسمي وإدارة مخاطر القروض المتعثرة.

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج أن أثر الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي يرتبط بمدى قدرة البنوك على المحافظة على كفاية رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية بكفاءة.

النتائج

توصلت الدراسة التحليلية لدور الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المصرفي في كل من الجزائر والسعودية إلى مجموعة من النتائج الأساسية، يمكن عرضها كما يلي:

1- أظهرت النتائج وجود تباين واضح في مستوى الشمول المالي بين البلدين، حيث سجلت السعودية مستويات مرتفعة من حيث استخدام الخدمات المالية، خاصة في مؤشري الاقتراض الرسمي والادخار، في حين بقيت هذه المؤشرات ضعيفة نسبياً في الجزائر، رغم تسجيل تحسن تدريجي في بعض جوانبها.

2- بينت الدراسة أن القناة الائتمانية تمثل الآلية الأكثر تأثيراً في نقل دور الشمول المالي إلى الاستقرار المصرفي، حيث أسهم التوسع في الاقتراض الرسمي في السعودية في تحسين الربحية وتعزيز كفاءة الوساطة المالية، دون التأثير السلبي على جودة الأصول، وهو ما يعكس إدارة فعالة للمخاطر. في المقابل، ظل تأثير هذه القناة محدوداً في الجزائر نتيجة ضعف الإقراض وارتفاع نسبي في القروض المتعثرة.

3- كشفت النتائج أن قناة الادخار لعبت دوراً مهماً في دعم السيولة في كلا البلدين، غير أن أثرها كان أكثر فعالية في السعودية، حيث تم توظيف الودائع في أنشطة منتجة، في حين أدى ضعف توظيفها في الجزائر إلى تراكم السيولة دون تحقيق مردود اقتصادي ملموس.

4- أظهرت القناة الاحترازية أن البنوك السعودية استطاعت الحفاظ على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال بالتوازي مع التوسع في النشاط الائتماني، مما يعكس متانة النظام المصرفي وقدرته على امتصاص المخاطر. أما في الجزائر، فإن ارتفاع كفاية رأس المال لم يكن مصحوباً بنشاط مصرفي ديناميكي، مما يقلل من دوره الفعال على الاستقرار المصرفي.

5- أكدت النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ليست تلقائية، بل تعتمد على كفاءة توظيف الموارد وإدارة المخاطر، حيث يكون الشمول المالي عامل دعم للاستقرار عندما يقترن بنظام مصرفي فعال، بينما قد يكون تأثيره محدوداً أو ضعيفاً في حال غياب هذه الشروط.

6- توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي في السعودية أسهم بشكل واضح في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال قنوات متكاملة، في حين ظل أثره في الجزائر ضعيفاً نتيجة اختلال في كفاءة الوساطة المالية وضعف استغلال الموارد المتاحة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور الشمول المالي في دعم الاستقرار المصرفي، خاصة في الجزائر، مع تعميم بعض الدروس المستفادة من التجربة السعودية:

1- ضرورة تعزيز القناة الائتمانية من خلال توسيع نطاق الاقتراض الرسمي، وذلك عبر تسهيل شروط الحصول على القروض وتبسيط الإجراءات البنكية، مع التركيز على إدماج الفئات غير المتعاملة مع الجهاز المصرفي، بما يساهم في تنشيط الوساطة المالية وتحسين الربحية.

2- تحسين جودة الأصول من خلال تطوير آليات تقييم المخاطر الائتمانية، واعتماد نظم متقدمة للتحليل الائتماني، بما يضمن توجيه القروض نحو مشاريع منتجة وقادرة على السداد، وبالتالي الحد من القروض المتعثرة وتعزيز الاستقرار المصرفي.

3- العمل على رفع كفاءة توظيف الودائع، خاصة في الجزائر، من خلال توجيه السيولة المتراكمة نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية، بدل بقائها غير مستغلة، وذلك عبر تحفيز الإقراض المنتج ودعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تعزيز الشمول المالي في جانب الادخار من خلال تطوير المنتجات المصرفية وتوسيع الخدمات المالية الرقمية، بما يشجع الأفراد على إيداع أموالهم داخل النظام المصرفي، ويوفر قاعدة تمويل مستقرة للبنوك.

5- تعزيز دور الهيئات الرقابية في متابعة المخاطر وضمان التوازن بين النمو والاستقرار.

6- تطوير البنية التحتية المالية، خاصة الرقمية، بما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية ويعزز استخدامها، وهو ما يساهم في توسيع الشمول المالي وتحسين كفاءة النظام المصرفي.

7- الاستفادة من التجربة السعودية في تحقيق التوازن بين التوسع في الشمول المالي والحفاظ على الاستقرار المصرفي، من خلال تبني سياسات متكاملة تجمع بين التوسع في الخدمات المالية وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر.

8- نشر الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد، لما لها من دور أساسي في رفع مستوى استخدام الخدمات المالية بشكل رشيد، مما يدعم فعالية الشمول المالي ويحد من المخاطر المرتبطة به.

الآفاق المستقبلية للدراسة

1- إمكانية توسيع الدراسة مستقبلاً لتشمل مجموعة أكبر من الدول العربية والنامية بهدف إجراء مقارنة أوسع حول أثر الشمول المالي الرقمي على الاستقرار المصرفي.

2- دراسة دور الشمول المالي الرقمي في تعزيز الاستقرار المصرفي في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية والخدمات البنكية الإلكترونية.

3- تحليل أثر وسائل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية والبنوك الرقمية على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتقليص الإقصاء المالي.

4- دراسة مساهمة التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحسين كفاءة القطاع المصرفي وتعزيز جودة الخدمات المالية الرقمية.

5- إمكانية الاعتماد على نماذج قياسية وإحصائية أكثر تطوراً لقياس العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المصرفي بدقة أكبر.

6- دراسة أثر الثقافة المالية الرقمية على مستوى استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية ومدى اندماج الأفراد داخل النظام المالي الرسمي.

7- التوسع في دراسة دور البنوك الإسلامية والخدمات المصرفية الرقمية في دعم الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

8- تحليل انعكاسات التحول الرقمي على مستقبل الأنظمة المصرفية في الجزائر والدول العربية في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الكتب:

- فلاح حسن عداي الحسيني, مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري, ادارة البنوك, الطبعة الرابعة, دار وائل للنشر, عمان, 2008
- محب خلة توفيق, الاقتصاد النقدي و المصرفي, الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2011

الأطروحات والرسائل:

- بولمرج وحيدة, المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض الجار الدولي , أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد نقدي و بنكي , جامعة فرحات عباس , سطيف 1
- تكيالين فوزية, مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي, اطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة الجزائر 3, الجزائر, 2024
- حمزة عمي سعيد, " دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013 ", أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, تخصص نقود مالية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, سنة 2016
- حنين محمد بدر عجوز, دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة), رسالة ماجستير, كلية التجارة, ادارة اعمال, الجامعة الاسلامية- غزة, فلسطين, 2017
- رحمة مرنيز, تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي دراسة قياسية, أطروحة دكتوراه, شعبة مالية و محاسبة, تخصص مالية بنوك, جامعة قالمة, الجزائر, 2024-2025
- ريام فاضل شاكر الفتلاوي, تحليل علاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي, رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية, كلية الادارة و الاقتصاد, قسم العلوم المالية و المصرفية, جامعة كربلاء, العراق, سنة 2019
- زقير عادل, تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري, رسالة ماجستير, العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر-بسكرة, الجزائر, 2008

- سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2009
- سعاد بوشلوش، تحديات الشمول المالي في الجزائر و متطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022
- سليم عمر الحداد، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء - دراسة حالة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، ادارة أعمال، الجامعة الاسلامية، غزة
- كروسي مروة ، دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية - اطروحة دكتوراه ، علوم مالية و محاسبة ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2024
- مريم قاسمي، اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول MENA دراسة قياسية تحليلية للفترة 2009-2021، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2024
- ميساء سعد جواد حبي، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، شهادة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كربلاء، العراق سنة 2013
- نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، النقود و المالية ، جامعة الجزائر، 2008-2009
- ولد عوالي أمينة ، " دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : دراسة حالة الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة مصطفى اسطembولي ، سنة 2023

المجلات والمقالات:

- بشار العراقي، زهراء النعيمي، الشمول المالي و اثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، العدد 02، أربيل، العراق، 2018

- معمري نارجس ،أوكيل حميدة ، الشمول المالي واقع و تحديات ,مجلة القسطاس للعلوم الادارية و الاقتصادية و المالية, المجلد 01 , العدد01 , جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة, الجزائر , 2020-2019
- ابراهيم اسماعيل خليفة, و آخرون, أثر الصدمات النقدية على كفاية رأس المال المصرفي العراقي للفترة 2004-2022, مجلة الريادة للمال و الأعمال, المجلد5, العدد4, جامعة الأنبار, الرمادي, العراق, سنة2024
- أحمد حسين بتال, فيصل غازي فيصل, قياس و تحليل أثر المنافسة المصرفية في المؤشرات الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي, مجلة اقتصاديات الأعمال, المجلد , العدد 02, سنة 2021
- أسما سفاري , آسيا بن داية ، " تأثير سياسة الشمول المالي على القطاع المصرفي دراسة حالة الجزائر ", مجلة الاقتصاد الصناعي , المجلد 11, العدد 01, جامعة أم البواقي , الجزائر, سنة 2021
- أسماء سفاري, آسيا بن داية, تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر, مجلة الاقتصاد الصناعي, المجلد11, العدد01, جامعة أم البواقي, الجزائر
- آسيا سعدان, نصيرة محاجبية,"واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب, مجلة دراسات و أبحاث, المجلد10, العدد03, جامعة8ماي 1945, قالمة, الجزائر, سنة 2018
- أمال بن الدين, و عبد القادر مطاي, تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي و المصرفي - دراسة حالة الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, المجلد 12 العدد02, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, 2019
- أمينة ولدعوالي, صادق صفيح "تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2017, دفاثر البحوث العلمية , المجلد 09, العدد02, سنة 2021, جامعة اسطمبولي, معسكر, الجزائر
- أنور عبد الكريم جواد صالح, هدى محمد سليم, دور ادارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد 86, سنة 2024

- أونيسي بلال, فارس فضيل, دور مؤشرات السيولة و الربحية في تحسين تنافسية البنوك التجارية الجزائرية- دراسة تحليلية خلال الفترة 2015-2023, مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية, المجلد09, العدد01, جامعة الجزائر 3, 2025
- أيمن بوزانة, وفاء حمدوش,"واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية", مجلة دراسات العدد الاقتصادي, المجلد12, العدد01, جامعة عنابة, الجزائر, سنة 2021
- بحوصي مجدوب, استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الاولى) بين قانون النقد و القرض, مجلة الواحات للبحوث و الدراسات, العدد16, جامعة بشار, الجزائر, 2012
- بربار نور الدين, لراي سفيان, أهمية المزايا و الثقة الإلكترونية في تبني بطاقات الصراف الألي لبريد الجزائر, مجلة المدبر, المجلد08, العدد01, الجزائر, 2021
- بن معتوق صابر, "دور اختبارات التحمل في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني" مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد, المجلد05, العدد01, سنة 2021, جامعة محم البشير الابراهيمي, برج بوعرييج, الجزائر
- بو خرص احمد امين, تخربين وليد, دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية, مجلة قضايا اقتصادية و مالية و محاسبية, العدد 00, جامعة ابن خلدون-تيارت, الجزائر, 2022
- بوطلاعة محمد و آخرون , " واقع الشمول المالي و تحدياته - الجزائر و الاردن نموذجا - " مجلة اقتصاد المال و الأعمال , المجلد 04 العدد 2 , جامعة عبد الحفيظ بالصوف , ميلة , الجزائر , سنة
- جميل أحمد, رشام كهينة, بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر, مجلة الاقتصاد الجديد, العدد00, الجزائر, 2009
- حسني جازية , تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 16 , العدد 23 , جامعة الشلف , الجزائر , سنة 2020
- خلافة محمد بدر, بولوط بلال, واقع الشمول المالي في الجزائر و استراتيجية تعزيزه, مجلة نماء للاقتصاد و التجارة, المجلد 07, العدد01, جامعة جيجل, الجزائر 2023
- دحماني رشيدة, بلطرش زهور, واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره, مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت, المجلد

- رشا عودة لفتة , رقيب مالي , " آليات و سياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمات المالية في العراق " مجلة مدينة كلية العلم الجامعة , المجلد 11 , العدد 01 , جامعة بغداد , العراق , سنة 2019
- رشيد نعيمى , عبد الحفيظ بن الساسي , "تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020 " مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد , المجلد 05 , العدد 02 , جامعة ورقلة , الجزائر , سنة 2021 ¹
- رويدة عبد الحسن فليح, حيدر حمودي علي الزبيدي, "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية, المجلد 21, العدد 02, جامعة الكوفة, العراق, سنة 2025
- رفيقة صباغ, سليمة غرزي , " الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق " , مجلة أبعاد اقتصادية, المجلد 10, العدد 02, جامعة الجيلالي الياصب, سيدي بلعباس, و جامعة لحاج بوشعيب, عين تموشنت, الجزائر سنة 2020
- سمية عباسية, وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري -الواقع و المعوقات و الآفاق المستقبلية-, مجلة العلوم الانسانية, العدد 06, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2016
- سمير عبد الله و آخرون ,الشمول المالي في فلسطين ,معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس), القدس و رام الله, 2016
- صلاح الدين محمد أمين الامام, رقية عبد الخضر شنيت الخزعلي, "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية " بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة, مجلة دراسات محاسبية و مالية, المجلد 12, العدد 41, 2017
- صورية شنبى, السعيد بن لخضر , اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية, مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة, المجلد 04, العدد 01, جامعة محمد بوضياف-المسيلة, الجزائر, 2019
- صونيا جواني ,عديلة مريميت , "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة البحرين -" مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت , المجلد 04 , العدد 01 ,جامعة 08 ماي 1945 , قالمة , الجزائر , سنة 2023.
- ضياء عبد الرزاق حسن, أثر استقلالية التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المصرفية, مجلة AL-KUT للعلوم الاقتصادية و الادارية, سنة 2023

- عبد الحليم عمار غربي " نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الإسلامي - دراسة تحليلية لأبعاده و مؤشرات و تأثيراته " المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية , المجلد 10 , العدد 01 جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض , السعودية , سنة 2020
- عزاوي أسامة , رفاع توفيق , تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة دول العالم العربي , مجلة العلوم التجارية و التسيير , المجلد 17 , العدد 01 , جامعة الجزائر 3 , الجزائر , سنة 2021
- عطيل هارون , مصطفىاوي محمد أمين , "الشمول المالي و مؤشرات قياسه العالمية و المحلية " , مجلة الاقتصاد و التنمية , المجلد 08 , العدد 01 , جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر , سنة 2020
- علوان سامية , بشيش وليد " أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية دراسة تطبيقية على مجموعة من الوكالات البنكية ولاية المسيلة " مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية , المجلد 09 , العدد 01 , جامعة 08 ماي , الجزائر , سنة 2024
- علي بن ساحة و آخرون, "تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي و القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة البنوك المصرفية" مجلة الدراسات المالية و المحاسبية العدد05, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, الجزائر, سنة 2014
- عيشاوي علي, غزالي ظريفة, تطوير الدفع الالكتروني لإرسال الشمول المالي في الجزائر دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر خلال فترة, مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد, المجلد08, العدد02, الجزائر, 2024, ص262
- فرحول ميلود, واقع الشمول المالي من منظور امكانية الدفع الالكتروني في الجزائر, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد07, العدد02, جامعة الجيلالي بو نعمة - خميس مليانة, الجزائر, 2023
- فضيل البشير ضيف " واقع و تحديات الشمول المالي " مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية المجلد 06 , العدد 01 , الجلفة , الجزائر , سنة 2020
- لعراف زاهية, قريد مصطفى, قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية _دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) , مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية, المجلد06, العدد01, جامعة المسيلة, الجزائر, 2020

- ليلي جودي, فلة عاشور, "دور نظام التأمين على الودائع في ادارة الخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر", مجلة العلوم الانسانية, المجلد 20, العدد 01, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, سنة 2020
- محفوظ فاطمة, الخدمات المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر, مجلة دفاتر البحوث العلمية, المجلد 02, العدد 02, الجزائر, 2022
- مريم قاسمي, روفية ضيف, "تحليل العلاقة بين التمويل الرقمي و الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في الجزائر للفترة 2016-2021" مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة, المجلد 08, العدد 02, سنة 2023, جامعة عبد الحفيظ بالصوف, ميلة, الجزائر
- مفيدة الأحسن و آخرون, واقع الشمول المالي في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021, مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات, المجلد 12, العدد 02, الجزائر, 2023
- مها الرباعي, اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال 2009-2013, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 22, العدد 92
- ناصر دادي, حمزة عمي سعيد, "الاستقرار المصرفي و آليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة z-score" مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي, العدد 17, سنة 2014
- نبيل بهوري, "الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه - دراسة حالة الدول العربية - " مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10, العدد 03, جامعة خميس مليانة, الجزائر, سنة 2019
- النجار هنادي, " الشمول المالي مفاهيم و مؤشرات عربية و عالمية : دراسة نظرية " مجلة بحوث العدد 34, اصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للتكنولوجيا و العلوم و الادارة, جامعة تعز, اليمن, سنة 2021
- نصر ضو, نعيمة بالعيد, النظام المصرفي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة بنك الجزائر للفترة (2001-2020), مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة, المجلد 08, العدد 01, جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, الجزائر, 2023.

- نظير رياض محمد الشحات, محمد عبد العزيز السيد أبو الديار, تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الاصول, المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية, المجلد 04, العدد 01, الجزء 03, جامعة دمياط, مصر
- هدى زمولي, عواطف مطرف, مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطور الانظمة المالية و المصرفية, مجلة دراسات في الاقتصاد, ادارة الاعمال, مجلد 04, العدد 02, جامعة باجي مختار- عنابة, الجزائر
- وزار بلعباس, خليفة احمد, واقع الشمول المالي في دول المغرب, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد 09, العدد 02, جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف, الجزائر, 2025
- يخلف سمية , دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية , قطر , الكويت) باستعمال نموذج (PANEL ARDL) خلال الفترة 2004-2020 " مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية , المجلد 09 , العدد 01 , جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان , الجزائر , سنة 2025

التقارير والمؤتمرات:

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي, العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي, صندوق النقد العربي, 2015
- فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية, متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية, صندوق النقد العربي, 2015

الملتقيات والمداخلات:

- علالي سارة , تنيو كنزة , "واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول " الشمول المالي في الجزائر واقع و آفاق " جامعة فرحات عباس سطيف 2 , الجزائر سنة 2022

البحوث والمطبوعات:

- أسماء حدانة, مقياس النظام المصرفي الجزائري, مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس, قسم العلوم الاقتصادية, اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة محمد خيضر - بسكرة , الجزائر , 2020-2021
- طاهري الصديق, تقنيات و أعمال البنوك, مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD علوم اقتصادية, اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة الجزائر 3, الجزائر, 2018-2019

- طويل حدة, النظام المصرفي الجزائري, مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD, العلوم الاقتصادية, اقتصاديات النقود و البنوك, جامعة ميله, الجزائر, 2023
- لينا صلاح مهدي, دور الشمول المالي في تعزيز الاقتصاد العراقي, دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, العدد 58, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة القادسية
- يحيوي عبد الحفيظ, القانون المصرفي, مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى ماستر, العلوم التجارية, تسويق مصرفي, جامعة زيان عاشور بالجلفة, الجزائر, 2019

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

- GPFI, G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators, 2016
- Victor Pontines Peter J. Morgannm, financial stability and financial inclusion, Adbi working paper series, Asian Development Bank Institute, 2014 p 05

المواقع الالكترونية:

- <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>
- <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- <https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly/tqryr-alastqrar-almaly-fy-alawl-alrbyt-lam->
- <http://sama.gov.sa/Pages/PageNotFoundError.aspx?requestUrl=http://sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>
- <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2003fr.pdf>